

## كتاب

الفرائض: العلم بقسمة الموارث. والفريضة: نصيبٌ مقدّرٌ شرعاً  
لمستحقّه.

شرح منصور

## كتاب الفرائض

جمع فريضة، بمعنى: مفروضة، ولحققتها الهاء؛ للنقل من المصدر إلى الاسم،  
كالخفيرة، من الفرض، بمعنى: التوقيت، ومنه: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾  
[البقرة: ١٩٧]، أو الإنزال، ومنه: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾  
[القصص: ٨٥]، أو الإحلال. قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ  
اللَّهُ لَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، أي: أحلّ له. وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾  
[النور: ١] جعلنا فيها فرائض الأحكام، وبالتشديد، أي: جعلنا فيها فريضة  
بعد فريضة، أو فصلناها وبينها. وبمعنى: التقدير، ومنه: ﴿فَنَصِيفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾  
[البقرة: ٢٣٧]، وغير ذلك.

وشرعاً (العلم بقسمة الموارث) أي: فقه الموارث، ومعرفة (١) الحساب  
الموصل إلى قسمتها بين مستحقيها. ويُسمّى القائم بهذا العلم، العارف به:  
فارضاً وفريضاً وفرضيّاً، بفتح الراء وسكونها، وفراضاً وفرائضيّاً. (والفريضة)  
شرعاً: (نصيبٌ مقدّرٌ شرعاً لمستحقّه) والموارث جمع ميراث، وهو مصدرٌ  
بمعنى الإرث، والورثة (٢) أي: البقاء وانتقال الشيء من قومٍ إلى آخرين.  
وشرعاً بمعنى: التركة، أي: الحق المخلف عن الميت، ويقال له: التراث. وتأوّه  
منقلبة عن واو. وقد حثّ النبي ﷺ على تعلّم هذا العلم، وتعليمه في  
أحاديث، منها حديث ابن مسعود مرفوعاً: «تعلّموا الفرائض وعلموها الناس،  
فإنني امرؤ مقبوض، وإنّ العلم سيُقبض، وتظهرُ الفتن، حتى يختلفَ اثنان في

(١) في الأصل: «علم».

(٢) في (م): «الورثة».

وأسبابُ إرثٍ: رَحِمٌ، ونكاحٌ، وولاءٌ عتقٍ.....

شرح منصور

الفريضة، فلا يجدان مَنْ يفصلُ بينهما<sup>(١)</sup>. رواه أحمد، والترمذي، والحاكم، ولفظه له. وعن أبي هريرة مرفوعاً: «تعلّموا الفرائض، وعلموها، فإنّها نصفُ العلم، وهو يُنسى، وهو أوّلُ علمٍ يُنزَعُ من أمتي»<sup>(٢)</sup>. رواه ابنُ ماجه، والدارقطني من رواية حفص بن عمر، وقد ضعّفه جماعة.

(وأسبابُ إرثٍ) أي: انتقال التركة عن ميتٍ إلى حيٍّ بموته، ثلاثة:

أحدها: (رحمٌ) أي: قرابة. وهو<sup>(٣)</sup> الاتصال بين الإنسانين بالاشتراك في ولادةٍ قريبةٍ أو بعيدةٍ، فيرثُ بها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

(و) الثاني (نكاحٌ) ويأتي أنه عقدُ الزوجية الصحيح؛ لأنه تعالى ورثَ كلاً من الزوجين من الآخر، ولا موجبَ له سوى العقد الذي بينهما، فعلمَ أنه سببُ الإرث.

(و) الثالث (ولاءٌ عتقٍ) بفتح الواو والمد، ويأتي تعريفه؛ لحديث ابنِ عمرٍ مرفوعاً: «الولاءُ لُحمةٌ كلحمةِ النسب»<sup>(٤)</sup>. رواه ابنُ حبانٍ في «صحيحه»، والحاكم، وقال صحيحُ الإسناد. شَبَّه الولاءَ بالنسب، والنسبُ يُورثُ به، فكذا الولاءُ، ووجهُ الشبه: أنَّ السيدَ أخرجَ عبده بعتقه من حيزِ المملوكية التي ساوى بها البهائم إلى حيزِ المالكية التي ساوى بها الأناسي، فأشبهَ بذلك الولادةَ التي أخرجتِ المولودَ من العدم إلى الوجود. ولا يُورثُ بغيرِ هذه الثلاثة.

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٩١)، والحاكم في «المستدرک» ٣٣٣/٤، ولم نجده في «مسند» أحمد، ولم يرقم له الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٢٦١٨)، مع أنَّ الحافظ ابن حجر قال في «فتح الباري» ٥/١٢: وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف، أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود.... وذكر الحديث.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٧١٩)، والدارقطني في «سننه» ٦٧/٤.

(٣) في (س) و (م): «وهي».

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٩٥٠)، والحاكم في «المستدرک» ٣٤١/٤.



وكانت تركة النبي ﷺ صدقة، لم تُورث.

والمُجمَعُ على توريثهم من الذكور، عشرة: الابن، وابنه وإن نزل، والأب وأبوه وإن علا، والأخ من كل جهة، وابن الأخ إلا من الأم،

شرح منصور

نصاً، فلا يرث بالموالاة، أي: المواخاة، ولا المعاقدة، أي: المحالفة، ولا بإسلامه على يديه، وكونهما من أهل ديوان، أي: مكتوبين في ديوان واحد، والتقاطير طفل. واختار الشيخ تقي الدين، وصاحب «الفائق»: بلى، عند عدم الرحم والنكاح، والولاء، ولا يرث المولى من أسفل<sup>(١)</sup>.

(وكانت تركة النبي ﷺ) وسائر الأنبياء (صدقة لم تُورث) لحديث: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا»<sup>(٢)</sup> صدقة. رواه الشيخان<sup>(٣)</sup>.

(والمُجمَعُ على توريثهم من الذكور عشرة: الابن وابنه وإن نزل) بمحض الذكور؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> [النساء: ١١]، وابن الابن ابن؛ لما تقدّم في الوقف. (والأب وأبوه وإن علا) بمحض الذكور؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ الآية [النساء: ١١]. والجد أب، وقيل: ثبت إرثه بالسنة؛ لأنه ﷺ أعطاه السدس<sup>(٥)</sup>. (والأخ من كل جهة) أي: سواء كان لأب أو لأم أو لهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]. (وابن الأخ إلا<sup>(٦)</sup>) إن كان أبوه أخا الميت (من الأم) لأنه من ذوي الأرحام. وابن الأخ لأبوين أو لأب عصبه.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٨ / ٨ - ٩.

(٢) في الأصول الخطية و (م): «تركناه»، والمثبت من مصادر التخريج، لا سيما وقد جاء في هامش الأصل ما نصّه: «ما اسم موصول، والعائد محذوف، أي: الذي تركناه، وجعل الشيعة (ما) نافية مع نصب صدقة، أي: لم نترك صدقة. محمد الخلوئي. أو (ما) موصولة مبتدأ، و (تركناه) صلته، (صدقة) خبره، خلافاً للمعتزلة حيث نصبوا (صدقة) على التمييز».

(٣) البخاري (٦٧٢٧)، ومسلم (١٧٥٨) (٥١)، من حديث عائشة.

(٤) ليست في (م).

(٥) أخرج ابن ماجه (٢٧٢٣)، من حديث معقل بن يسار المزني، قضى رسول الله ﷺ في جد كان فينا بالسلس.

(٦) في الأصول الخطية و (م): «لا»، والمثبت من المتن.

والعم، وابنه كذلك، والزوج، ومولى النعمة.

ومن الإناث سبع<sup>(١)</sup>: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة.

والوراث ثلاثة: ذو فرض، وعصبة، .....

شرح منصور

(والعم) لا من الأم، (وابنه كذلك) أي: لا من الأم؛ لحديث: «الحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقت الفروض، فلأولى رجل ذكر»<sup>(٢)</sup>. (والزوج) لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٢]. (ومولى النعمة) أي: المعتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم؛ للخبر/ والإجماع.

٣٧٤/٢

(و) المجمع على توريثهن (من الإناث<sup>(٣)</sup> سبع: البنت، وبنت الابن) وإن نزل أبوها. محض الذكور؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]. وحديث ابن مسعود في بنت وبنت ابن وأخت<sup>(٤)</sup>. (والأم) لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]. (والجدة) للخبر ويأتي. (والأخت) شقيقة كانت أو لأب أو لأم؛ لآتي الكلاله. (والزوجة) لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ الآية [النساء: ١٢]. (ومولاة النعمة) أي: المعتقة ومعتقتها وإن علّت؛ لما تقدّم في المعتق<sup>(٥)</sup>. ومن عدا المذكورين، فمن ذوي الأرحام، ويأتي حكمهم.

(والوراث<sup>(٦)</sup> ثلاثة) أصناف، أحدها: (ذو فرض، و) الثاني: (عصبة،

(١) في الأصل: «سبعة».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥) (٢)، من حديث ابن عباس.

(٣) في الأصل و (س): «النساء».

(٤) أخرجه البخاري (٦٧٤٢) وقضى ابن مسعود فيها بما قضى رسول الله ﷺ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس، تكملة الثلثين، وما بقي فلأخت.

(٥) في (م): «العتق».

(٦) في الأصول الخطية و (م): «الوارث»، والمثبت من المتن.



شرح منصور

(و) الثالث: (ذو رحم) ولكل كَلامٍ يَخَصُّهُ. ومتى اجتمعَ المجمعُ على إرثهم من الرجال، ورث منهم ثلاثة: الزوج، والابن، والأب فقط. ومن النساء، ورث منهنَّ خمسٌ: البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت لأبوين. ومن الصنفين، ورث الأبوان والولدان<sup>(١)</sup> وأحد الزوجين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في (س) و (م): «الولدان».

## باب ذوي الفروض

وهم عشرة: الزوجان، والأبوان، والجدة والجدة، والبنت، وبنت الابن، والأخت، وولد الأم.

فلزوج ربع مع ولد أو ولد ابن، ونصف مع عدمهما.  
ولزوجة فأكثر ثمن مع ولد أو ولد ابن، وربع مع عدمهما.

شرح منصور

## باب ذوي الفروض

أي: الأنصباء المقدرة ولو في بعض الصور، كالأب والجدة مع ذكورية الولد، وإن سفل. (وهم) أي: ذوو الفروض من الذكور والإناث (عشرة: الزوجان) على البدلية، (والأبوان) مجتمعين و<sup>(١)</sup> متفرقين. (والجدة والجدة) كذلك. (والبنت، وبنت الابن، والأخت) لأبوين أو لأب. (وولد الأم) ذكراً كان أو أنثى، والإخوة لأبوين ذكوراً كانوا أو إناثاً. يُسمون بني الأعيان؛ لأنهم من عين واحدة<sup>(٢)</sup>. ولأب وحده بني العلات، جمع علة بفتح العين المهملة، وهي الضرة، فكأنه قيل: بنو الضرات. ولأم فقط بني الأخياف بالخاء المعجمة، أي: الأخلاط؛ لأنهم من أخلاط الرجال، وليسوا من رجل واحد.

(فلزوج) من تركه زوجته (ربع مع ولد) لها منه أو من غيره، ذكر أو أنثى، (أو ولد ابن) كذلك وإن نزل، (و) له (نصف مع عدمهما) أي: الولد وولد الابن<sup>(٣)</sup>.

(ولزوجة فأكثر) من تركه زوج (ثمن مع ولد) للزوج منها أو من غيرها ذكر أو أنثى، (أو) مع (ولد ابن) كذلك، (وربع مع عدمهما) أي: الولد أو

(١) في (م): «أو».

(٢) في الأصل: «واحد».

(٣) بعدها في (م): «إجماعاً للآية».



وَيَرِثُ أَبٌ وَجَدُّهُ، مَعَ ذَكَوْرِيَّةٍ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ، بِالْفَرْضِ سَدَسًا،  
وَبِفَرْضٍ وَتَعْصِيبٍ مَعَ أَنْوْثِيَّتِهِمَا. وَيَكُونَانِ عَصَبَةً مَعَ عَدَمِهِمَا.

شرح منصور

وَلَدِ الْإِبْنِ إِجْمَاعًا لِلآيَةِ. وَوَلَدُ الْبِنْتِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لَا يَحْجُبُ، وَإِنْ  
وَرَّثْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مَسْمَى الْوَلَدِ، وَلَمْ يَنْزِلْهُ الشَّرْعُ مَنْزِلَتَهُ، وَجُعِلَ  
لِجَمَاعَةِ الزَّوْجَاتِ مَا لِلوَاحِدَةِ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جُعِلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ الرَّبْعُ، لَزِمَ  
أَخْذُهُنَّ جَمِيعَ الْمَالِ، إِذَا كُنَّ أَرْبَعًا وَ<sup>(١)</sup> زَادَ فَرَضُهُنَّ عَلَى فَرْضِ الزَّوْجِ. وَكَذَا  
الْجَدَّاتُ إِذَا اجْتَمَعْنَ، هُنَّ مَا لِلوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ السَّدَسَ، زَادَ  
مِيرَاثُهُنَّ عَلَى مِيرَاثِ الْجَدِّ. وَأَمَّا الْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ، فَزِدْنَ عَلَى  
فَرْضِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ الَّذِي يَرِثُ فِي دَرَجَتِهِنَّ لَا فَرْضَ لَهُ إِلَّا وَلَدُ الْأُمِّ،  
فَذَكَرُهُمْ وَأَنْثَاهُمْ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالرَّحْمِ وَبِقَرَابَةِ الْأُمِّ الْمَجْرَدَةِ.

(وَيَرِثُ أَبٌ) مِنْ وَلَدِهِ، (و) يَرِثُ (جَدُّ) مَعَ عَدَمِ الْأَبِ مِنْ وَلَدِ ابْنِهِ وَإِنْ  
سَفَلَ (مَعَ ذَكَوْرِيَّةٍ وَلَدٍ) لِلْمُورُوثِ، (أَوْ) مَعَ ذَكَوْرِيَّةٍ (وَلَدِ ابْنٍ) وَإِنْ نَزَلَ  
لِلْمُورُوثِ (بِالْفَرْضِ) فَقَطْ (سَدَسًا) لِلآيَةِ السَّابِقَةِ. (و) يَرِثُ أَبٌ وَجَدُّ  
(بِفَرْضٍ وَتَعْصِيبٍ مَعَ أَنْوْثِيَّتِهِمَا) أَيُّ: الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ، فَمَنْ مَاتَ عَنْ أَبِي  
وَبِنْتٍ، فَلِلْأَبِ السَّدَسُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلْأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السَّدَسُ مِمَّا  
تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ وَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ ثُمَّ الْبَاقِي لِلْأَبِ تَعْصِيبًا؛ لِحَدِيثِ: «الْحَقُّوْا  
الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلْأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٌ»<sup>(٢)</sup>. وَالْأَبُ/ أَوَّلَى رَجُلٍ بَعْدَ  
الْإِبْنِ وَابْنِهِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَبِ جَدُّ فِي الصُّوْرَتَيْنِ. وَلَا يَرِثُ بِفَرْضٍ  
وَتَعْصِيبٍ مَعًا بِسَبَبٍ وَاحِدٍ غَيْرُهُمَا. وَأَمَّا بِسَبَبَيْنِ، فَكَثِيرٌ، وَمِنْهُ زَوْجٌ مَعْتَقٌ،  
وَأَخٌ لِأُمِّ ابْنِ عَمٍّ، وَزَوْجَةٌ مَعْتَقَةٌ، وَأَخٌ لِأُمِّ أَوْ بِنْتُ أَوْ أُخْتُ عَتَقَ عَلَيْهَا الْمِيتَ.  
(وَيَكُونَانِ) أَيُّ: الْأَبُ وَالْجَدُّ (عَصَبَةً مَعَ عَدَمِهِمَا) أَيُّ: الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ،  
فَيَرِثُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ إِذْنِ كُلِّ الْمَالِ، أَوْ مَا أَبْقَتْ الْفُرُوضُ؛ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ الْآيَةُ [النِّسَاءُ: ١١].

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ».

(٢) تَقْدِمْ تَحْرِيجِهِ ص ٥٣٢.

## فصل في ميراث الجد مع الإخوة ذكوراً كانوا أو إناثاً

والجد أبو الأب لا يحجبه غير الأب. حكاة ابن المنذر<sup>(١)</sup> إجماعاً. واختلف في الجد مع الإخوة أو الأخوات لأبوين أو لأب، فذهب الصديق<sup>(٢)</sup>، وابن عباس<sup>(٣)</sup>، وابن الزبير<sup>(٤)</sup> إلى أن الجد يسقط جميع الإخوة والأخوات من جميع الجهات، كالأب. وروي عن عثمان<sup>(٥)</sup>، وعائشة<sup>(٦)</sup>، وأبي بن كعب<sup>(٧)</sup>، وجابر بن عبد الله، وأبي الطفيل<sup>(٨)</sup>، وعبادة بن الصامت، وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٩)</sup>. وذهب علي بن أبي طالب<sup>(١٠)</sup> وزيد بن ثابت<sup>(١١)</sup> وابن مسعود<sup>(١٢)</sup> إلى تورثهم معه، ولا يحجبونهم به على اختلاف بينهم. وهو مذهب

(١) الإجماع صفحة ٨٤.

(٢) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٤٩)، أن ابن الزبير كتب إلى أهل العراق أن الذي قال له رسول الله ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً حتى ألقى الله سوى الله، لا اتخذت أبا بكر خليلاً» كان يجعل الجد أباً.

(٣) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٥٣) و (١٩٠٥٤) و (١٩٠٥٥) و (١٩٠٥٦)، أن ابن عباس كان يجعل الجد أباً.

(٤) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٩٠٤٩)، وقد علقه البخاري في «صحيحه» قبل حديث (٦٧٣٧).

(٥) أخرج سعيد بن منصور ٤٦/١، عن عطاء، أن أبا بكر وعثمان وابن عباس كانوا يجعلون الجد أباً.

(٦) قال البيهقي في «معرفة السنن» (١٢٦١٢): وروي عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة أنهم جعلوه أباً، وأسقطوا الإخوة معه.

(٧) أورده ابن حزم في «المحلى» ٢٨٨/٩.

(٨) هو: عامر بن واثلة بن عبد الله، الكنانى. رأى النبي ﷺ وهو شاب، وحفظ عنه أحاديث. وقال ابن السكن: وأما سماعة منه ﷺ، فلم يثبت. قال مسلم: مات سنة مئة، وقيل: ١٠٢، وقيل: ١١٠. «الإصابة» ٢١٥/١١.

(٩) انظر: «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (٧٢١)، و «الحجة على أهل الحديث» لمحمد بن الحسن ٢٠٥/٤ - ٢١٥.

(١٠) أخرج الدارمي في «سننه» (٢٩٢٠). عن علي: أن أعطى الجد سدساً ... الحديث.

(١١) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٦٣)، عن زيد بن ثابت أنه كان يشرك الجد مع الإخوة والأخوات إلى الثلث .. الحديث.

(١٢) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٦٥)، عن ابن مسعود أنه شريك الجد إلى ثلاثة إخوة ... الحديث.



والجدُّ مع الإخوة والأخوات من الأبوين أو الأب كآخ بينهم، ما لم يكن الثلث أحظ، فيأخذه.

شرح منصور

مالك<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup>، وأحمد بن حنبل، وأبي يوسف<sup>(٣)</sup>، ومحمد<sup>(٤)</sup>؛ لثبوت ميراثهم بالكتاب، فلا يُحجَّبون إلا بنص، أو إجماع، أو قياس، ولم يوجد ذلك، ولتساويهم في سبب الاستحقاق؛ فإنَّ الأخ والجدُّ يُدليان بالأب، الجدُّ أبوه، والأخ ابنه، وقربةُ البنوة لا تنقصُ عن قرابةِ الأبوة، بل ربَّما أقوى، فإنَّ الابن يُسقطُ تعصيبَ الأب، ومذهبُ زيد بن ثابت في الجدِّ والإخوة هو ما ذهبَ إليه أحمد، وبه قال أهلُ المدينة، والشام، ومالك، والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد وآخرون. وهو ما أشير إليه بقوله:

(والجدُّ مع الإخوة والأخوات من الأبوين أو الأب، كآخ بينهم ما لم يكن الثلث أحظ) له من المقاسمة، (فيأخذه) والباقي للإخوة، للذكر مثل حظ الأنثيين. فإنَّ كانت الإخوة دونَ مثليه، فالمقاسمةُ خيرٌ له. وذلك في خمسِ صور: جدٌّ وأختٌ، جدٌّ وأخٌ، جدٌّ وأختان، جدٌّ وأخٌ وأختٌ، جدٌّ وثلاثُ أخوات. وإن زادوا على مثليه، فالثلثُ أحظُّ له، كجدٍّ وثلاثةِ إخوة، أو خمسِ أخوات، ولا تنحصرُ صورُهُ. وإن كانوا مثليه، فله ثلاثُ صور: جدٌّ وأخوان، جدٌّ وأربعُ أخوات، جدٌّ وأخٌ وأختان، استوى له الأمران. ولا ينقصُ الجدُّ عن الثلث مع عدمِ ذوي<sup>(٥)</sup> الفروض؛ لأنَّه إذا كانَ مع الأمِّ، أخذَ مثلي ما تأخذه؛ لأنها لا تُزادُ على الثلث، والأخوة لا يُنقصون الأمَّ عن السدس، فوجبَ أن لا يُنقصوا الجدُّ عن ضعفه.

(١) الموطأ ٥١١/٢.

(٢) الأم ١١/٤.

(٣) مختصر الطحاوي صفحة ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) موطأ مالك برواية محمد (٧٢١)، والاستذكار ٤٣٨/١٥.

(٥) في الأصل: «ذوي».

وله مع ذي فرض بعده الأخط، من مقاسمة كأخ، أو ثلث الباقي، أو سدس جميع المال.

فزوجة وجد وأخت من أربعة، وتسمى: مربعة الجماعة.

فإن لم يبق غير السدس، أخذه، وسقط ولد.....

شرح منصور

(وله) أي: الجد (مع ذي فرض) اجتمع معه ومع الإخوة لغير أم (بعده) أي: بعد أخذ ذي الفرض من أحد الزوجين، أو البنت، أو بنت الابن فأكثر، أو الأم، أو الجدة فرضه (الأخط من مقاسمة) لمن معه من الإخوة أو الأخوات، (كأخ) منهم، (أو) أخذ (ثلث الباقي) من المال بعد الفرض، (أو) أخذ (سدس جميع المال) ولا ينقص عنه؛ لأنه لا ينقص عنه مع الولد، فمع غيره أولى. وأما ثلث الباقي إذا كان أخط، فلأن له الثلث مع عدم الفروض، فما أخذ من الفروض، كأنه ذهب من المال، فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال. وأما المقاسمة، فهي له مع عدم الفرض، فكذا مع وجوده، ومتى زاد الإخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الإناث، فلا حظ له في المقاسمة، ومتى نقصوا<sup>(١)</sup> عن ذلك، فلاحظ له<sup>(٢)</sup> في ثلث الباقي. ومتى زادت الفروض عن النصف، فلا حظ له في ثلث ما بقي. وإن نقصت عن النصف، فلا حظ<sup>(٣)</sup> له في السدس. وإذا كان الفرض النصف فقط، استوى ثلث الباقي والسدس.

(فزوجة وجد وأخت) لأبوين أو لأب (من أربعة) للزوجة الربع، والباقي للجد والأخت أثلاثاً، له سهمان ولها سهم، (وتسمى) هذه المسألة: (مربعة الجماعة) أي: الصحابة أو العلماء؛ لإجماعهم على أنها من أربعة، وإن اختلفوا في كيفية القسمة.

(فإن لم يبق) بعد ذوي الفروض (غير السدس) كبتين وأم وجد وإخوة، للبتين الثلثان أربعة، وللأم السدس، وبقي سدس، (أخذه) الجد (وسقط ولد

(١) في (م): «نقصوه».

(٢-٣) ليست في (س).



إلا في «الأكدرية»، وهي: زوج، وأم، وأخت، وجد. للزوج نصف، وللأم ثلث، وللجد سدس، وللأخت نصف. ثم يُقسم نصيب الأخت والجد أربعة من تسعة بينهما، على ثلاثة،

شرح منصور

الأبوين أو الأب) ذكراً كان أو أنثى، واحداً كان أو أكثر. وإن بقي دون السدس، كزوج وبتين وجد وأخ فأكثر، أُعيل للجد بياقي السدس. وإن عالت بدونه، كزوج وأم وبتين وجد وأخ فأكثر، زيد في العول، فتعول خمسة عشر، للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، وللبتين ثمانية، وللجد اثنان، وسقط الأخ فأكثر

(إلا في) المسألة المسماة: (الأكدرية، وهي: زوج وأم وأخت) لغير أم (وجد) سُميت بذلك؛ لتكديرها أصول زيد في الجد حيث أعالها، ولا عول<sup>(١)</sup> في مسائل الجد والإخوة غيرها. وفرض للأخت مع الجد، ولم يفرض لأخت مع جد ابتداءً في غيرها، وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما، ولا نظير لذلك، أو لتكدير زيد على الأخت نصيبها بإعطائها النصف واسترجاعه بعضه. (للزوج نصف، وللأم ثلث، وللجد سدس، وللأخت نصف) فعالت إلى تسعة، ولم تحجب الأم عن الثلث؛ لأن الله تعالى إنما حجبها عنه بالولد والإخوة، وليس هنا ولد ولا إخوة. (ثم يُقسم نصيب الأخت والجد) وذلك (أربعة من تسعة بينهما) أي: الجد والأخت (على ثلاثة) لأنها إنما تستحق معه بحكم المقاسمة، وإنما أُعيل لها؛ لثلاث تسقط، وليس في الفريضة من يُسقطها، ولم يعصبها الجد ابتداءً؛ لأنه ليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له. ولو كان مكانها أخ، لسقط؛ لأنه عصبة بنفسه، والأربعة لا تنقسم على الثلاثة وتباينها، فاضرب الثلاثة في المسألة بعولها تسعة،

(١) بعدها في (م): «عنده»، وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٢٦/١٨، و«شرح الزركشي» ٤٨٢/٤.

فتصحُّ من سبعة وعشرين، للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة.

ولا عول في مسائل الجد، ولا فرض لأخت معه ابتداء في غيرها.  
وإن لم يكن زوج، فللأم ثلث، وما بقي فبين جد وأخت على ثلاثة. وتصحُّ من تسعة. وتسمى الخرقاء، لكثرة أقوال الصحابة فيها،

شرح منصور

(فتصحُّ من سبعة وعشرين، للزوج تسعة) وهي ثلث المال، (وللأم ستة) وهي ثلث الباقي، (ولللجد ثمانية) وهي ثلث الباقي بعد الزوج والأم<sup>(١)</sup>، (وللأخت أربعة) وهي ثلث باقي الباقي، فلذلك يُعابى بها، فيقال: أربعة ورثوا مال ميت، أخذ أحدهم ثلثه، والثاني ثلث ما بقي، والثالث ثلث باقي ما بقي، والرابع ما بقي.

(ولا عول في مسائل) هما أي: (الجد) والإخوة في غيرها، (ولا فرض لأخت معه) أي: الجد (ابتداء في غيرها) أي: الأكدرية. احتز بقوله: ابتداء عن الفرض للأخت في مسائل المعادة، <sup>(٢)</sup> فإنما يفرض لها فيها بعد مقاسمة الجد، فليس بمبتدأ، وتأتي مسائل المعادة<sup>(٢)</sup>.

(وإن لم يكن) في المسألة (زوج) بل كانت أمًا وجدًا وأختًا فقط، (فللأم ثلث) المال (وما بقي) منه، (فبين جد وأخت على ثلاثة) سهمان للجد، وسهم للأخت، فأصلها من ثلاثة، ونصيب الجد والأخت يباينهما، (وتصحُّ من تسعة) بضرب الثلاثة، عدد رؤوس الجد والأخت في أصل المسألة/ ثلاثة (وتسمى) هذه المسألة: (الخرقاء؛ لكثرة أقوال الصحابة فيها) كأن الأقوال خرقتها. وفيها سبعة أقوال، أحدها: ما ذكر، وهو قول زيد بن ثابت. والثاني: قول الصديق وموافقيه: للأم الثلث والباقي للجد. والثالث: قول علي:

٣٧٧/٢

(١) بعدها في (س): «والأخت».

(٢-٢) ليست في (س).



والمُسَبَّعة، والمسَدَّسة، والمخمَّسة، والمربَّعة، والمثلثة، والعُثمانِيَّة، والشَّعْبِيَّة،  
والْحَجَّاجِيَّة.

وولد الأب كولد الأبوين في مُقاسمة الجد، إذا انفردوا.

فإذا اجتمعوا، عادَّ ولد الأبوين .....

شرح منصور

للأخت النصف وللأم الثلث وللجد السدس. والرابع قول عمر: للأخت النصف وللأم ثلث الباقي وللجد ثلثاه. والخامس قول ابن مسعود: للأخت النصف وللأم السدس والباقي للجد. وهو في المعنى كالذي قبله. والسادس، ويروى أيضاً عن ابن مسعود: للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفين، فالمسألة من أربعة، وهي أحد مربعات ابن مسعود. والسابع قول عثمان: للأم الثلث وللأخت الثلث وللجد الثلث<sup>(١)</sup>.

(و) تسمى (المسبَّعة) لأنَّ فيها سبعة أقوال. (والمسدَّسة) لرجوع الأقوال إلى ستة كما تقدَّم. (والمخمَّسة) لاختلاف خمسة من الصحابة فيها. (والمربَّعة) لما تقدم أنها أحد مربعات ابن مسعود. (والمثلثة) لقسم عثمان لها من ثلاثة. (والمُعثمانيَّة) كذلك. (والمُشعبيَّة والمُحجَّاجِيَّة) لأنَّ الحجاج<sup>(٢)</sup> امتحن بها الشعبي<sup>(٣)</sup>، فأصاب فعفا عنه.

(وولد الأب) فقط (كولد الأبوين في مقاسمة الجد إذا انفردوا) لاستواء درجتهم بالنسبة إلى أبي الميت.

(فإذا اجتمعوا) أي: ولد الأبوين، وولد الأب مع الجد (عادَّ ولد الأبوين

(١) انظر: هذه الأقوال في «مصنف» عبد الرزاق (١٩٠٦٩)، وابن أبي شيبة ٣٠٢/١١، عن الشعبي.

(٢) هو: أبو محمد، الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل، الثقفي، أمير العراق. ولد سنة أربعين أو إحدى وأربعين، أهلكه الله في رمضان سنة خمس وتسعين كهلاً. له حسنات مغفورة في بحر ذنوبه. «سير أعلام النبلاء» ٣٤٣/٤، و «تاريخ الإسلام» ٣٤٩/٣.

(٣) هو: أبو عمرو، عامر بن شراحيل، الهمداني، الشعبي. رأى علياً رضي الله عنه، وصلى خلفه، وسمع من عدة من كبار الصحابة. (ت ١٠٤هـ). «سير أعلام النبلاء» ٢٩٤/٤.

الجدُّ بولدِ الأب، ثم أخذ قسمه.

وتأخذُ أنثى لأبوين تمامَ فرضيها، والبقيةُ لولدِ الأب، ولا يتفقُ هذا في مسألةٍ فيها فرضٌ غيرُ السدس.

شرح منصور

الجدُّ<sup>(١)</sup> بولدِ الأب) أي: زاحمه به. وتسمَّى: المعادةُ إن احتاجَ ولدُ الأبوين إليها؛ لأنَّ الجدَّ والدُّ، فإذا حجَّبه أخوان وارثان، جازَ أن يحجَّبه أخ وارثٌ وأخ غيرُ وارثٍ، كالأمِّ؛ ولأنَّ ولدَ الأب يحجبونه نقصاناً إذا انفردوا، فكَذلك مع غيرهم، كالأمِّ، بخلافِ ولدِ الأمِّ، فإنَّ الجدَّ يحجبه<sup>(٢)</sup>. فَمَنْ ماتَ عن جدٍّ وأخٍ لأبوين وأخٍ لأب، فللجدِّ منه الثلثُ، (ثم أخذ) الأخ لأبوين (قسمه) أي: ما سُمِّيَ لأخيه؛ لأنَّه أقوى تعصياً منه، فلا يرثُ معه شيئاً، كما لو انفردا عن الجدِّ<sup>(٣)</sup> (فإن استغنى<sup>٣</sup>) عن المعادةِ كجدٍّ وأخوين لأبوين وأخ فأكثر لأب، فلا معادةٌ؛ لأنَّه لا فائدةَ فيها.

(وتأخذُ أنثى) أي: أختُ (لأبوين) مع جدٍّ وولدِ أبٍ فأكثر ذكر أو أنثى (تمامَ فرضيها) أي: النصف؛ لأنَّه لا يمكنُ أن تزدادَ عليه مع عصبيةٍ، ويأخذُ الجدُّ الأخطَّ له على ما تقدم. (والبقيةُ) بعد ما يأخذانه (لولدِ الأب) واحداً كان أو أكثر، (ولا يتفقُ هذا) أي بقاء شيء لولدِ الأب بعدَ الجدِّ والأختِ لأبوين (في مسألةٍ فيها فرضٌ غيرُ السدس) لأنَّه لا فرضٌ في مسائلِ المعادةِ إلا السدسُ أو الربعُ أو النصف. ومع الربعِ متى كانتِ المقاسمةُ أحظَّ له، بقي للإخوةِ دونَ النصفِ فهو للأختِ لأبوين، وإلا وجبَ أن يكونَ الربعُ للجدِّ؛ لأنَّه ثلثُ الباقي. ولا يجوزُ أن ينقصَ عنه، فيبقى للإخوةِ النصفُ فتأخذُه الأختُ لأبوين. وكذا بالأولى إذا كانَ الفرضُ النصفَ، وإذا لم يكنْ في مسائلِ المعادةِ فرضٌ، لم يفضلْ عن أختٍ لأبوين<sup>(٤)</sup> مع ولدِ أبٍ وجدٍّ أكثر.

(١) ليست في (م).

(٢) في (م): «يحجبهم».

(٣-٣) في (س): «فإنه مستغني».

(٤) في الأصل: «الأبوين».



فجدُّ وأخت لأبوين وأخت لأبٍ من أربعة، له سهمان، ولكل  
أختٍ سهم، ثم تأخذُ التي لأبوين ما سُمِّيَ للتي لأبٍ.  
وإن كان معهم أخ لأبٍ، فللجدِّ ثلث، وللأختِ لأبوين نصف.  
يُبقى لهما سدسٌ على ثلاثة، فتصحُّ من ثمانية عشر.  
و... معهم أم: لها سدس، وللجدِّ ثلث الباقي، .....

شرح منصور

من السدس؛ لأنَّ أدنى ما للجدِّ إذن الثلث، وللأختِ النصفُ يبقى سدس،  
وقد لا يبقى شيء.

٣٧٨/٢

(فجدُّ، وأخت لأبوين، وأخت لأب) المسألة (من أربعة له) أي: الجدُّ  
(سهمان) لأنَّ المقاسمة هنا أحظُّ له، (ولكلِّ أختٍ سهم) لأنَّهما<sup>(١)</sup> كأخ، (ثم  
تأخذُ) الأختُ (التي لأبوين، ما سُمِّيَ للتي لأبٍ) لتستكملَ به فرضها وهو  
النصف، كما لو/ كانتا مع بنتٍ وأخذتِ البنتُ النصف، فالباقي للأختِ  
لأبوين دونَ التي لأبٍ، وترجعُ مسألة المتن بالاختصار إلى اثنين.

(وإن كان معهم) أي: الجدُّ والأختِ لأبوين والأختِ لأب (أخ لأبٍ)  
استوى للجدِّ المقاسمة والثلاث؛ لأنَّ الإخوة مثله، (فللجدِّ ثلث) فرضاً أو  
مقاسمة، (ولللأختِ لأبوين نصف، يبقى لهما) أي: للأختِ والأخ لأبٍ  
(سدسٌ على) عدد رؤوسهم (ثلاثة) لا يصحُّ، أي: لا ينقسم ويباين، فاضرب  
الثلاثة في أصلِ المسألة ستة (فتصحُّ من ثمانية عشر) للجدِّ ستة، وللأختِ  
لأبوين تسعة، وللأخ لأبٍ سهمان، ولأختِ سهم، وكذا لو كان بدل الأختِ  
أختان لأب.

(و) إن كان (معهم) أي: مع الجدِّ والأختِ لأبوين، والأخ والأختِ لأبٍ  
(أم) أو جدة كان (لها سدس) ثلاثة من ثمانية عشر، (ولللجدِّ ثلث الباقي) خمسة،

(١) في (م): «لأنها».

وللتي لأبوين نصفٌ. والباقي لهما. وتصحُّ من أربعة وخمسين،  
وتُسمَّى: مختصرة زيد.

ومعهم أخ آخر: من تسعين. ....

شرح منصور

(ول) لأخت (التي لأبوين نصف) تسعة، (والباقي) سهم (لهما) أي: للأخ  
والأخت لأب على ثلاثة لا يصح، فاضرب ثلاثة في ثمانية عشر، (و<sup>(١)</sup> تصح  
من أربعة وخمسين) للأُم تسعة وللجد خمسة عشر، وللشقيقة سبعة وعشرون،  
ولالأخ للأب سهمان، ولأخته سهم. هذا إن اعتبرت للجد فيها ثلث الباقي،  
فإن اعتبرت له المقاسمة، فأصلها ستة عدد رؤوسهم، للأُم واحد يبقى خمسة،  
للجد والإخوة على ستة تباينها، فاضرب الستة في أصل المسألة تبلغ ستة  
وثلاثين، للأُم سدسها ستة، وللجد عشرة، وللأخت لأبوين ثمانية عشر يبقى  
سهمان، للأخ والأخت لأب على ثلاثة تباينها. فاضرب ثلاثة في ستة وثلاثين  
تبلغ مئة وثمانية وتقسمها<sup>(٢)</sup> للأُم ثمانية عشر، وللجد ثلاثون، وللأخت لأبوين  
أربعة وخمسون، وللأخ للأب أربعة، ولأخته سهمان، فالأنصباء كلها متوافقة  
بالنصف، فترد المسألة لنصفها، ونصيب كل وارث لنصفه، فترجع لما سبق،  
(و) لذلك (تُسمَّى: مختصرة زيد) بن ثابت رضي الله عنه.

(و) إن كان (معهم أخ آخر) بأن كان الورثة أمًا أو جدة وجدًا وأختًا  
لأبوين وأخوين وأختًا<sup>(١)</sup> لأب، صحَّت (من تسعين) لأنَّ للأُم أو الجدة سدسًا  
وهو ثلاثة من ثمانية عشر، وللجد ثلث الباقي خمسة، وللشقيقة النصف تسعة،  
يبقى لأولاد الأب واحد على خمسة لا يصح، فاضرب خمسة في ثمانية عشر  
تبلغ ما ذكر، للأُم أو الجدة خمسة عشر، وللجد خمسة وعشرون، وللأخت  
لأبوين خمسة وأربعون، ولأولاد الأب خمسة لأنثاهم واحد، ولكل ذكر اثنان،

(١) ليست في (م).

(٢) في (م): «وتقسما».



وتُسمَّى: تِسْعِينِيَّةُ زَيْدٍ.

وجَدُّ وأختٌ لأبوين وأخٌ لأبٍ، وتُسمَّى: عَشْرِيَّةُ زَيْدٍ.

### فصل

وللأُمُّ أربعة أحوال:

فمَعَ وَلَدٍ أو وَلَدِ ابْنٍ، أو اثْنَيْنِ مِنَ الإِخْوَةِ أو الأَخَوَاتِ كَامِلِي الحُرِّيَّةِ، لها سُدُسٌ.....

شرح منصور

(وتُسمَّى: تِسْعِينِيَّةُ زَيْدٍ) لأنَّه صَحَّحَهَا مِمَّا ذَكَرَ.

(وَجَدُّ وأختٌ لأبوين وأخٌ لأبٍ) أصلُها عَدْدُ رُؤُوسِهِمْ خَمْسَةٌ، لِلجَدِّ سَهْمَانِ، وَلِلأُخْتِ النِّصْفُ سَهْمَانِ وَنِصْفُ، وَالبَاقِي لِلأَخِ، فَتَنكَسَرُ عَلَى النِّصْفِ، فَاضْرِبْ مَخْرَجَهُ اثْنَيْنِ فِي خَمْسَةٍ، فَتَصِحْ مِنْ عَشْرَةٍ، لِلجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَلِلشَّقِيقَةِ خَمْسَةٌ، وَلِلأَخِ لأبٍ<sup>(١)</sup> وَاحِدٌ، (وتُسمَّى: عَشْرِيَّةُ زَيْدٍ) وَإِنْ كَانَ بَدَلَ الأَخِ أُخْتَيْنِ لأبٍ فَهِيَ عَشْرِينِيَّةُ زَيْدٍ، فَلِلجَدِّ ثَمَانِيَّةٌ، وَلِلشَّقِيقَةِ عَشْرَةٌ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ لأبٍ وَاحِدٌ.

### فصل (وللأُمُّ أربعة أحوال)

ثَلَاثَةٌ يَخْتَلِفُ فِيهَا مِيرَاثُ الأُمِّ بِاخْتِلَافِهَا، وَأَمَّا الرَّابِعُ، فَعَلَى المَذْهَبِ إِنَّمَا يَظْهَرُ تَأْثِيرُهُ فِي عَصْبَتِهَا.

(فمَعَ وَلَدٍ أو وَلَدِ ابْنٍ) وَإِنْ نَزَلَ لَهَا سُدُسٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. وَوَلَدُ الابْنِ/ يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَلَدٌ حَقِيقَةٌ أو بِجَازَأَ، (أو)، أَي: وَمَعَ (اثْنَيْنِ مِنَ الإِخْوَةِ أو الأَخَوَاتِ) وَالْخَنَائِي مِنْهُمْ (كَامِلِي الحُرِّيَّةِ، لَهَا) أَي: الأُمُّ (سُدُسٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ: لَيْسَ الأَخْوَانُ<sup>(٢)</sup> إِخْوَةٌ فِي لِسَانِ قَوْمِكَ، فَلِمَ تَحْجُبُ بِهِمَا الأُمُّ؟ فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ

٣٧٩/٢

(١) لَيْسَتْ فِي (م).

(٢) فِي (س) وَ (م): «الأَخَوَاتُ».

ومع عدمهم، ثلث.

وفي أبوين وزوج أو زوجة، لها ثلث الباقي بعد فرضيهما.

شرح منصور

أرد شيئاً كان قبلي، ومضى في البلدان، وتوارث الناس به<sup>(١)</sup>. وهذا من عثمان يدل على اجتماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس. قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: لفظ الإخوة هنا يتناول الأخوين؛ لأن المقصود الجمعية المطلقة من غير كمية. وأشار إلى الحال الثاني بقوله:

(و) للأُم (مع عدمهم) أي: الولد وولد الابن، والاثنين من الأخوة أو<sup>(٣)</sup> الأخوات (ثلث) بلا خلاف نعلمه. قاله<sup>(٤)</sup> في «المغني»<sup>(٥)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]. والحال الثالث ذكره بقوله:

(وفي أبوين وزوج أو زوجة لها) أي: لأُم (ثلث الباقي بعد فرضيهما)<sup>(٦)</sup> أي: الزوجين. نصاً، لأنهما استويا في السبب المدلى به وهو الولادة، وامتاز الأب بالتعصيب بخلاف الجد، وتسميان بالغراوين؛ لشهرتهما، وبالعمريتين؛ لقضاء عمر فيهما بذلك، وتبعه عليه عثمان، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وروي عن علي، وهو قول جمهور العلماء. وقال ابن عباس: لها الثلث كاملاً؛ لظاهر الآية<sup>(٧)</sup>. والحجة معه لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على خلافه، ولأن الفريضة إذا جمعت أبوين وذا فرض، كان للأُم ثلث الباقي، كما لو كان معهم بنت.

(١) أخرجه الطبري في «التفسير» (٨٧٣٢)، والحاكم في «المستدرک» ٣٣٥/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٧/٦.

(٢) الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٥٠٨/١، في تفسير سورة النساء، الآية ١١.

(٣) في (س): «و».

(٤) في (م): «قال».

(٥) ١٨/٩.

(٦) في (م): «فرضيهما».

(٧) أخرج هذه الآثار البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٨/٦.



والرابع: إذا لم يكن لولدها أب، لكونه ولد زناً، أو ادّعت وألحق بها، أو منفياً بلعان، فإنه ينقطع تعصيه ممن نفاة ونحوه. فلا يرثه ولا أحد من عصيته، ولو بأخوة من أب، إذا ولدت توأمين. وترث أمه وذو فرض منه فرضه. وعصيته بعد ذكور ولده - وإن نزل - عصبته أمه .....

شرح منصور

(و) الحال (الرابع: إذا لم يكن لولدها أب، لكونه ولد زناً، أو) لكونها (ادّعت) أي: ادّعت أنه ولد لها (وألحق) بالبناء للمجهول (بها، أو) لكونه (منفياً بلعان، فإنه ينقطع تعصيه) أي: الولد (ممن نفاة) بلعانه (ونحوه) كجحد زوج المقرّة به، (فلا يرثه) من نفاة، ولا من جحده، (ولا) يرثه (أحد من عصيته) لأنه لم ينسب إليه، ولا إلى الزاني، (ولو) كان التعصيب (بأخوة من أب إذا ولدت توأمين) من زنا، أو نفياً بلعان. فإذا مات أحدهما، لم يرثه الآخر بأخوته<sup>(١)</sup> لأبيه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه لم يثبت لواحد منهما نسب أبوة.

(وترث أمه) أي: أم من لا أب له منه فرضها، (و) يرث (ذو فرض منه فرضه) كغيره؛ لأن كونه لا أب له، لا تأثير له في منع ذي فرض من فرضه منه. (وعصيته) أي: من لا أب له شرعاً (بعد ذكور ولده، وإن نزل) من ابنه، وابن ابنه، وابن ابن ابنه،<sup>(٣)</sup> وإن نزل<sup>(٤)</sup>، وهكذا (عصبته أمه) روي عن علي<sup>(٥)</sup>، وابن عباس<sup>(٥)</sup>، وابن عمر<sup>(٥)</sup>، إلا أن علياً يجعل<sup>(٦)</sup> ذا السهم من ذوي الأرحام أحق ممن لا سهم له، وذلك<sup>(١)</sup> لحديث «ألحقوا الفرائض بأهلها،

(١) ليست في (م).

(٢) في (م): «لأبيه».

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٨/٦، عن ابن عباس أن علياً جعل ميراث ولد المتلاعنين لأمه وجعلها عصبه.

(٥) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٣٩/١١ - ٣٤٠، عن ابن عمر أنه قال: ابن الملاعنة عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه.

(٦) في (م): «يجعل»، وانظر: «الاستذكار» ٥١٣/١٥.

فأمّ وخال، له الباقي. ومعهما أخ لأُم، .....

شرح منصور

فما بقي، فهو لأولى رجل ذكر<sup>(١)</sup> متفق عليه<sup>(١)</sup>. وقد انقطعت العصوبة من جهة الأب، فبقي أولى الرجال به أقارب أمّه، فيكون ميراثه بعد أخذ ذي الفرض فرضه، لهم. وعن عمر، أنه الحق ولد الملائنة بعصبة أمّه<sup>(٢)</sup>. وفي حديث سهل بن سعد في المتلاعنين: فجرت السنة أنه يرثها وأنها ترث منه ما فرض الله لها. متفق عليه<sup>(٣)</sup>. ومفهومُه: أنها لا ترث منه أكثر من فرضها، فيبقى الباقي لذوي قرابته، وهم عصبتها. فإن كانت أمّه مولاة، فما بقي لمولاها، فإن لم يكن لها عصبة<sup>(٤)</sup>، فلها<sup>(٥)</sup> الثلث فرضاً والباقي ردّاً (في إرث) لا في نكاح، فلا يُزوجونه، ولا في ولاية ماله، فلا ولاية لهم عليه، سواء كان ذكراً أو أنثى، فلا يعقلون عنه، كما لو علم أبوه/. ولا يلزم من التعصيب<sup>(٦)</sup> في الميراث التعصيب في غيره، كالأخوات مع البنات. وعنه: أن أمّه عصبتها، فإن لم تكن، فعصبتها، وهو قول ابن مسعود<sup>(٧)</sup>، وروي عن علي<sup>(٧)</sup> نحوه.

٣٨٠/٢

(فأمّ وخال) لمن مات، ولا أب له: للأمّ الثلث، و (له) أي: الخال (الباقي) لأنه عصبة أمّه. فإن كان معهما مولى أم، فلا شيء له؛ لأنّ الولاء لا يورث به مع عصبة النسب. فإن لم يكن لأُمّه عصبة إلا مولاها، كان الباقي له، (و) إن كان (معهما) أي: الأمّ والخال (أخ لأُم) أخذت الأمّ الثلث،

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

(٢) ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار» ٥١٤/١٥.

(٣) البخاري (٥٣٠٩)، ومسلم (١٤٩٢) (٢).

(٤) بعدها في (م): «ولا مولى».

(٥) في (س): «فله».

(٦) في (س): «العصبة».

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٨/٦، عن قتادة أن ابن مسعود كان يجعل ميراثه كله لأُمّه فإن لم تكن له أم كان لعصبتها ... قال: وكان علي وزيد يقولان: لأُمّه الثلث، وبقيته في بيت مال المسلمين.



له السدسُ فرضاً، والباقي تعصياً، دون الخال.  
ويرثُ أخوه لأُمّه مع بنته، لا أخته لأُمّه.

شرح منصور

و(له) أي: الأخ لأُمّ الباقي كله (السدسُ فرضاً، والباقي تعصياً دون الخال) لأنّ ابنها أقربُ من أخيها فيقدمُ عليه. وكذا لا شيءٌ للخالِ مع ابنِ أخٍ لأُمّ وإن نزل، ولا مع أبي أمّ. وإن اجتمع مع أمّ جدّها وأخوها، فالباقي بعد فرضها بينهما نصفين. وإن لم يخلف إلا أخاً لأُمّ، فالكلُّ له، أو خلف خالةً وخالاً ومولى أمّ، فالكلُّ للخال؛ لأنّه عصبَةٌ من ذوي<sup>(١)</sup> النسب، والخالة من ذوي الأرحام، والمولى مؤخرٌ عن عصبَةِ النسب.

(ويرثُ) منه (أخوه لأُمّه)<sup>(٢)</sup> مع بنته ما بقي؛ لأنّه عصبَةٌ، و (لا) ترثُ منه (أخته لأُمّه) مع بنته؛ لأنها تحجبها. فلو مات عن بنته، وعن أخيه وأخته لأُمّه، فللبنتِ النصفُ والباقي للأخ وحده. فإن لم تكن بنتٌ، فلها الثلثُ فرضاً، والباقي للأخ. ومنه يُعلمُ أنّ المرادَ بعصبَةِ الأمّ العصبَةُ بالنفس لا بالغير. وإن خلفَ أختاً وابنَ أخٍ، فلاخته<sup>(٣)</sup> السدسُ، ولابنِ أخيه الباقي. وإن خلفَ بنتاً و<sup>(٤)</sup> بنتَ ابنٍ ومولى أمّه، فالباقي له بعد فرضهما، و<sup>(٤)</sup> معهما أمّ لها السدسُ والباقي لمولاها. وإن خلفَ زوجةً وحنةً وأختين وابنَ أخٍ، فللزوجةِ الربعُ، وللحنةِ السدسُ، وللأختين الثلثُ، والباقي لابنِ الأخ. وإن خلفَ بنتاً وأباً أمّ وابنَ أخٍ وبنتَ أخٍ، فالباقي بعد فرضِ البنتِ لابنِ الأخ وحده؛ لأنّه أقوى عصبوةً.<sup>(٥)</sup> وإن لم يخلف إلا<sup>(٥)</sup> ذا رحمٍ، فكغيره من ذوي الأرحام على ما يأتي.

(١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

(٣) في الأصل: «فلاخت».

(٤) في الأصل: «أو».

(٥-٥) في (س): «ولا يخلف».

وإن مات ابنُ ابنِ مَلَاعِنَةٍ، وخَلَفَ أمه وجدته أم أبيه، فالكلُّ لأمه  
فرضاً وردّاً.

ولجدةٍ أو أكثرٍ مع تحاذٍ، سدسٌ. وتحجبُ القرْبَى البُعْدَى مطلقاً،

شرح منصور

(وإن مات ابنُ ابنِ مَلَاعِنَةٍ، وخَلَفَ أمه وجدته أم أبيه، فالكلُّ لأمه  
فرضاً وردّاً) لأنّه لا عصبَة معها، والجدّة محجوبة بالأم. وإن خلف جدتيه،  
فالمالُ بينهما فرضاً وردّاً. وإن خلف أم أمه وخال أبيه، (١) فلأم أمه (١) السدسُ،  
والباقى لخال أبيه؛ لأنّه عصبَة أبيه. وإن خلف خالاً وعمّاً وخال أبي وأبا أم  
أبي، فالكلُّ للعمّ؛ لأنّه ابنُ المَلَاعِنَةِ. فإن لم يكن له (٢) عمّ، فهو لأبي أم الأب؛  
لأنّه أبوها، فإن لم يكن، فهو لخال الأب؛ لأنّه أخوها. فإن لم يكن، فإنه  
للخال؛ لأنّه ذو رحمٍ الميت. وإن مات ابنُ ابنِ ابنِ (٣) مَلَاعِنَةٍ عن عمّه وعمّ  
أبيه، فالمالُ كلّهُ لعمّه؛ لأنّه أقربُ عصبته (٤). وإن خلف خاله وخال أبيه  
وخال جدّه، فالمالُ كلّهُ لخال جدّه أخى المَلَاعِنَةِ؛ لأنّه عصبَة أبي أبيه، فإن لم  
يكن له خالُ جدّ، فالمالُ لخاله؛ لأنّه بمنزلة أمّه، دونَ خال أبيه؛ لأنّه بمنزلة  
جدته (٥)، والأمُّ تحجبُ الجدّة.

(ولجدةٍ أو أكثرٍ مع تحاذٍ) أي: تساوى في القرب أو البعد من ميتٍ  
(سدسٌ) لحديثِ عبادة بن الصّامِتِ، أنّ النّبِيَّ ﷺ قضى للجدتين من الميراثِ  
بالسدسِ بينهما. رواه عبدُ الله بنُ الإمامِ أحمدَ في زوائدِ «المسند» (٦). (وتحجبُ  
القرْبَى من الجداتِ (البعدى) منهنَّ (مطلقاً) أي: سواء كانت (٧) من جهةٍ أو

(١-١) في (س): «فلأمه».

(٢) بعدها في الأصل و (م).

(٣) ليست في (س).

(٤) في الأصل: «عصبَة».

(٥) في (س): «جدّه».

(٦) مسند أحمد ٥/٣٢٦ - ٣٢٧.

(٧) في (س) و (م): «كانتا».



لا أبٌ أمُّه أو أمٌّ أبيه.

ولا يرثُ أكثرُ من ثلاثٍ: أمُّ الأم، وأمُّ الأب، وأمُّ أبي الأب، وإن علونُ أمومة.

شرح منصور

٣٨١/٢

جهتين؛ وسواء كانتِ القربى من جهةِ الأم،/ والبعدى من جهةِ الأب إجماعاً أو بالعكس؛ ولأنها جدةٌ قربي، فتحجبُ البعدى، كالتى من قبل الأم، ولأنَّ الجداتِ أمهاتٌ يرثنَ ميراثاً واحداً من جهةٍ واحدةٍ، فإذا اجتمعنَ، فالميراثُ لأقربهنَّ، كالأبَاءِ والأبنَاءِ والإخوةِ.

و(لا) يحجبُ (أبٌ أمُّه أو أمٌّ أبيه) كالعمِّ، رُويَ عن عمر<sup>(١)</sup>، وابنِ مسعود<sup>(٢)</sup>، وأبي موسى<sup>(٣)</sup>، وعمرانَ بنِ حصين<sup>(٤)</sup>، وأبي الطفيل<sup>(٥)</sup>؛ لحديثِ ابنِ مسعود: أولُ جدةٍ أطعمها رسولُ الله ﷺ السدسَ أمُّ أبٍ مع ابنها، وابنتها حيٌّ. رواه الترمذي<sup>(٦)</sup>. ورواه أيضاً سعيد<sup>(٧)</sup> بلفظ: أولُ جدةٍ أُطعمتِ السدسَ أمُّ أبٍ مع ابنها. ولأنَّ الجداتِ أمهاتٌ يرثنَ ميراثَ الأم<sup>(٨)</sup> (لا ميراثَ الأب<sup>(٩)</sup>)، فلا يُحجَبَنَّ به، كأمهاتِ الأم، وكذا الجدُّ لا يحجبُ أمَّ نفسه.

(ولا يرثُ) من الجداتِ (أكثرُ من ثلاثٍ)<sup>(١٠)</sup>: أمُّ الأم، وأمُّ الأب، وأمُّ أبي الأب، وإن علونُ أمومة رُويَ عن علي<sup>(١١)</sup>، وزيدِ بنِ ثابت<sup>(١٢)</sup>، وابنِ

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٦/٦.

(٢) أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٩٧) أن أبا موسى كان يرث الجدَّة مع ابنها.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٣١/١١، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٦/٦ أن عمران قال: ترث الجدَّة وابنها حي.

(٤) ذكره ابن حزم في «المحلى» ٢٨٠/٩.

(٥) في سننه (٢١٠٢).

(٦) في سننه ٥٧/١.

(٧-٧) ليست في (س).

(٨) بعدها في (م): «جدات».

(٩) أخرجه سعيد بن منصور ٥٥/١.

فلا ميراث لأم أبي أم، ولا لأم أبي جد بأنفسهما.  
والمُتَحَازِيَاتُ: أم أم أم، وأم أم أب، وأم أبي أب.

شرح منصور مسعود<sup>(١)</sup>، ولحديث سعيد بن منصور في «سننه»<sup>(٢)</sup> عن ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم النخعي، أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات، ثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم. وأخرجه أبو عبيد، والدارقطني<sup>(٣)</sup>. وروى أيضاً سعيد<sup>(٤)</sup> عن إبراهيم، أنهم كانوا يورثون من الجدات ثلاثاً، اثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم. وهو يدل على التحديد بثلاث.

(فلا ميراث لأم أبي أم) ولا لكل جدة أدلت بأب بين أمين. (ولا لأم أبي جد) لأن القرابة كلما بعدت، ضعفت، والجدودة جهة ضعيفة بالنسبة إلى غيرها من القرابات، ولذلك بين الله تعالى فروض الورثة، ولم يذكر الجدات. فإذا بعدن، زدن ضعفاً، فيكون من عداهن<sup>(٥)</sup> من ذوي الأرحام، فلذلك قال الأصحاب: (بأنفسهما) لأن ذوي الأرحام يرثون بالتنزيل، كما يأتي.

(و) الجدات (المتحازيات) أي: المتساويات في الدرجة (أم أم أم، وأم أم أب، وأم أبي أب) وكذا أم أم أم، وأم أم أم أب، وأم أم أبي أب. وإذا أردت تنزيل الجدات، فللميت في الدرجة الأولى جدتان أم أبيه، وأم أمه. وفي الثانية أربع؛ لأن لكل واحد من أبويه جدتين، فهما أربع بالنسبة إليه. وفي الثالثة<sup>(٦)</sup> ثمان؛ لأن لكل واحد من أبويه أربعاً على هذا الوجه، فيكون لولدهما ثمان، فعلى هذا كلما علون درجة<sup>(٧)</sup>، يضاعف عددهن، ولا يرث منهن إلا ثلاث.

(١) أخرجه سعيد بن منصور ٥٦/١.

(٢) ٥٤/١.

(٣) في سننه ٩١/٤.

(٤) في سننه ٥٧/١.

(٥) في (م): «علامن».

(٦) في (س): «الثانية».

(٧) ليست في الأصل.

ولذاتِ قرابتين مع ذاتِ قرابةٍ، ثلثا السدس، وللأخرى ثلثه.  
فلو تزوج بنتَ عمِّته، فجدُّته أمُّ أمِّ أمِّ ولدهما، وأمُّ أبي أبيه.  
وبنتَ خالته، فجدُّته أمُّ أمِّ أمِّ، وأمُّ أمِّ أبٍ.  
ولا يمكنُ أن تَرثَ جدهُ لجهةٍ مع ذاتٍ ثلاثٍ.

شرح منصور

(ول) جده (ذات قرابتين مع) جده (ذات قرابة) واحدة (ثلثا السدس وللأخرى) ذات القرابة الواحدة (ثلثه) أي: السدس؛ لأنَّ ذاتِ القرابتين شخصٌ ذو قرابتين يرثُ بكلِّ واحدةٍ منهما منفردة لا يرجح بهما<sup>(١)</sup> على غيره، فوجبَ أن تَرثَ بكلِّ من القرابتين، كابن عمٍّ هو أخٌ لأمٍّ، أو زوجٌ، بخلافِ الأخ من الأبوين، فإنَّه رجح بقربانيته<sup>(٢)</sup> على الأخ من الأب. ولا يُجمَعُ بينَ الترجيحِ بالقرابةِ الزائدة والتوريث بها. فإذا وُجدَ أحدهما، انتفى الآخرُ. ولا ينبغي أن يخل بهما جميعاً. وهنا قد انتفى الترجيحُ، فيثبتُ التوريثُ.

(فلو تزوج بنتَ عمِّته) فأتت بولدٍ، (فجدُّته) أي: المتزوج لأبيه بالنسبة إلى الولد الذي وُلِدَ بينهما (أمُّ أمِّ أمِّ ولدهما، وأمُّ أبي أبيه) فترث معها أمُّ أمٍّ<sup>(٣)</sup> أبيه ثلث السدس. (و) إن تزوج (بنتَ خالته، فجدُّته) أمُّ أمِّه بالنسبة إلى ولدٍ تأتي به بنتُ خالته منه (أمُّ أمِّ أمِّ وأمُّ أمِّ أبٍ) فترثُ أمُّ أبيه معها ثلث السدس/.

٣٨٢/٢

(ولا يمكنُ أن تَرثَ جدهُ) تدلي (بجهة<sup>(٤)</sup> مع) جده (ذات ثلاث) جهاتٍ، لأنَّه لو تزوجَ هذا الولدُ بنتَ خالته، فأتت منه بولدٍ، فهي بالنسبة إليه أمُّ أمِّ أمٍّ، وأمُّ أمِّ أمِّ أبٍ، وأمُّ أمِّ أبي أبٍ، ولا تَرثُ معها جدهُ غيرها؛ لأنَّا لا نورثُ أكثرَ من ثلاثِ جداتٍ.

(١) في الأصل: «بها»، وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٦٩/١٨.

(٢) في النسخ الخطية: «بقربانيته».

(٣) بعدها في الأصل: «أم»، وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٦٨/١٨ - ٦٩.

(٤) في المتن: «الجهة».



## فصل

ولبنتِ صُلْبِ النصفِ، ثم هو لبنتِ ابن وإن نَزَلَ أبوها، ثم لأختِ لأبوين، ثم لأبٍ، منفرداتٍ لم يُعَصِّبنَ.  
ولشَّتَيْنِ من الجميع فأكثر لم يُعَصِّبنَ، الثلاثانِ.

شرح منصور

(ولبنتِ صُلْبِ) واحدة (النصف) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. (ثم هو) أي: النصفُ مع عدمِ الولدِ (لبنتِ ابنٍ) واحدة (وإن نَزَلَ أبوها) بمحضِ الذكور، كبنتِ ابنِ ابنٍ، وبنتِ ابنِ ابنِ ابنٍ إجماعاً؛ لأنَّ ولدَ الابنِ (١) كولدِ الصلبِ (١)، الذكر كالذكر، والأنثى كالأنثى، (ثم) يكونُ النصفُ مع عدمِ الولدِ وولدِ الابنِ (لأختِ لأبوين، ثم) لأختِ (لأبٍ منفرداتٍ لم يُعَصِّبنَ) إجماعاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ أَهْلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا﴾ [النساء: ١٧٦]. وهذه الآية (٢) في ولدِ الأبوين، أو ولد (٣) الأب بإجماعِ أهلِ العلم. قاله في «المغني» (٤). وهذا كله إذا انفردن، ولم يُعَصِّبنَ.

(ولشَّتَيْنِ من الجميع) أي: من البناتِ، وبناتِ الابنِ، والأخواتِ لأبوين، والأخواتِ لأبٍ (فأكثر) من اثنتين (لم يُعَصِّبنَ) على ما يأتي بيانه، (الثلاثانِ) لقوله تعالى في البناتِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]. وقد وردت هذه الآية على سببٍ خاص؛ لحديثِ جابرٍ قال: جاءتِ امرأةُ سعدِ بنِ الربيعِ بابتئها إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: هاتانِ ابنتا سعدٍ، قُتِلَ أبوهما معك يومَ أحدٍ، وإنَّ عمَّهما (٥) أخذَ ما لهما، فلم يدعُ لهما شيئاً من ماله، فقال: «يقضي الله في ذلك»، فنزلتِ آيةُ الموارِيثِ، فدعا النبي ﷺ عمَّهما

(١-١) في (س): «كونه للصلب».

(٢) بعدها في (م): «نزلت».

(٣) ليست في (س) و (م).

(٤) ٩/٩.

(٥) في الأصول الخطية و (م): «ابن عمَّهما». والتصحيح من مصادر التحرير.

ولبنت ابن فاكتر مع بنت صلب السدس، مع عدم معصّب.  
وتعول المسألة به، .....

شرح منصور

فقال: «أعط ابنتي سعد الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقي، فهو لك». رواه أبو داود، وصححه الترمذي والحاكم<sup>(١)</sup>. فدلّت الآية على فرض ما زاد على البنّتين، ودلّت السنة على فرض البنّتين. <sup>(٢)</sup> ولقوله تعالى في الأخوات: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وأيضاً فإذا ورث الأختان الثلثين، فالبنات أولى<sup>(٣)</sup>، وقيس ما زاد على الأختين على ما زاد على البنّتين، وبنات الابن كبنات الصلب، كما تقدم.

(ولبنت ابن فاكتر مع بنت صلب السدس) تكملة الثلثين؛ لحديث ابن مسعود، وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت، فقال: أقضي فيها بما قضى به رسول الله ﷺ للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت. رواه البخاري<sup>(٣)</sup> مختصراً. (مع عدم معصّب) لبنت الابن فاكتر، فأما معه، فالباقي للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. ولا يعصّب بنت الابن فاكتر ذكر من أولاد الابن أنزل منها، إذا كان لها شيء في الثلثين أو السدس، كما يعلم مما يأتي، بخلاف ما توهمه عبارته في «شرحه»<sup>(٤)</sup> هنا في مواضع. (وتعول المسألة به) أي: بسدس بنت الابن مع بنت الصلب، أو يزداد في عولها، كزوج وأبوين وبنت وبنت ابن، فالمسألة من اثني عشر، وتعول مع عدم بنت الابن إلى ثلاثة عشر، ومع بنت الابن إلى خمسة عشر، للزوج ثلاثة، ولكل من الأبوين سهمان، وللبنت ستة<sup>(٥)</sup>، ولبنت الابن سهمان، وفي كون

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٩١) و (٢٨٩٢)، والترمذي (٢٠٩٢)، والحاكم ٣٣٣/٤ - ٣٣٤.

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) في صحيحه (٦٧٣٦).

(٤) معونة أولى النهي ٤٤٦/٦.

(٥) ليست في (س).

وكذا بنتُ ابنِ ابنٍ مع بنتِ ابنٍ. وعلى هذا، وكذا أختُ فأكثرُ لأبٍ مع أختٍ لأبوين.

فإن أخذَ الثلاثين بناتُ صلبٍ، أو بناتُ ابنٍ، أو هما، سقطَ مَنْ دونهن، إن لم يُعصِبْنهن .....

شرح منصور

٣٨٣/٢

العول به وحده تَسْمَحُ،/ وإلا فلا يتعينُ كونُ العولِ به. فإن عصبت بنت الابنِ إذن بأخيها أو<sup>(١)</sup> ابن عم في درَجَتها، فهو الأخُ أو القريبُ المشوومُ؛ لأنه ضرُّها بتعصبيه لها، ولم ينتفع.

(وكذا بنتُ ابنِ ابنٍ) فلها السدسُ (مع بنتِ ابنٍ) ولا معصب (وعلى هذا) القياسُ، فبنتُ ابنِ ابنٍ، وبنتُ ابنِ ابنِ ابنٍ، للعليا النصفُ، وللسفلى السدسُ، تكملة الثلاثين. <sup>(٢)</sup> وإن تركَ بنتاً وبنتَ ابنٍ وأبوين، فللبنتِ النصفُ، ولبنتِ الابنِ السدسُ، تكلمة الثلاثين<sup>(٢)</sup>، ولأبويه لكل واحدٍ منهما<sup>(٣)</sup> السدسُ. (وكذا أختُ فأكثرُ لأبٍ مع أختٍ لأبوين) واحدة، فللتي للأبوين النصفُ، وللتي للأبِ السدسُ، تكلمة الثلاثين؛ قياساً على بنتِ الابنِ مع بنتِ الصلبِ. وتَعُولُ المسألةُ بسدسها، فأما القائلةُ مع زوجٍ وأختٍ لأبوين: إن أُلِدَ ذكراً أو ذكرين أو بنتاً مع ذكر <sup>(٢)</sup> (أو ذكرين<sup>(٢)</sup>) لم يرثَ واحدٌ منهم شيئاً، وإن أُلِدَ أنثى أو أنثيين أو ثلاثاً، ورثنَ.

(فإن أخذَ الثلاثين بناتُ صلبٍ) بأن كُنَّ اثنتين فأكثر، (أو) أخذَ الثلاثين (بناتِ ابنٍ) كذلك، (أو) أخذَ الثلاثين (هما) أي: بنتُ صلبٍ واحدة، وبنتُ ابنٍ فأكثر، (سقطَ مَنْ دونهن) من بناتِ ابنِ الابنِ فأنزل؛ لمفهومِ حديثِ ابنِ مسعود، تكملة الثلاثين، (إن لم يُعصِبْنهن) أي: بناتِ الابنِ، وبناتِ ابنِ الابنِ اللاتي لا فرضَ لهنَّ

(١) في الأصل: «و».

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) في الأصل: «منها».



ذكر يازائهن، أو أنزل من بني الابن.

وله مثلاً ما لأنثى، ولا يعصب ذات فرض أعلى، ولا من هي أنزل.  
وكذا أخوات لأب مع أخوات لأبوين، إلا أنه لا يعصبهن إلا أخوهن،

شرح منصور

(ذكر يازائهن) أي: بنات الابن أو بنات ابن الابن، (أو) ذكر (أنزل) منهن (من بني الابن) سواءً كمل الثلثان لمن في درجة واحدة أو العليا<sup>(١)</sup> والتي تليها. وكذلك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه.

(وله) أي: الذكر المعصب (مثلاً ما للأنثى) من المعصبات به، (ولا يعصب) ابن ابن فأكثر، وإن نزل (ذات فرض أعلى) منه؛ لأن فيه إضراراً بذات الفرض بل له ما فضل، (ولا) يعصب (من هي أنزل) منه، بل يحجبها؛ لئلا تشاركه، والأبعد لا يشارك الأقرب. فلو خلف خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض لا ذكر معهن، وأخاً، فللعليا النصف وللي تليها السدس، وسقط سائرهن والباقي للأخ. وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عمها، فالمال بينهما على ثلاثة وسقط سائرهن، وإن كان مع الثانية أخوها أو ابن عمها، فللعليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثة.<sup>(٢)</sup> وإن كان مع الثالثة، فللعليا النصف، وللي تليها السدس، والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة<sup>(٣)</sup> وإن كان مع الرابعة، فللعليا النصف، وللثانية السدس، والباقي بينه وبين الثالثة والرابعة على أربعة. وإن كان مع الخامسة فالباقي بعد فرض الأولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة على أربعة. وإن كان مع الخامسة، فالباقي بعد فرض الأولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خمسة. وتصح من ثلاثين. وكذا إن كان أنزل من الخامسة.

(وكذا أخوات لأب مع أخوات لأبوين) فتسقط الأخت فأكثر لأب بأختين لأبوين إذا لم تعصب الأخت لأب<sup>(٣)</sup>. فإن عصبتها أخوها، فالباقي لهم، للذكر مثل حظ الأنثيين (إلا أنه لا يعصبهن إلا أخوهن) لأن ابن الأخ

(١) في (س): «أو».

(٢-٣) ليست في (م).

(٣) في الأصل: «الأب».

وله مثلاً ما لأنثى.

وأخت فأكثر مع بنت، أو بنت ابن فأكثر، عصبية، يرثن ما فضل،  
كالإخوة.

ولواحد - ولو أنثى - من ولد الأم، سدس. ولاتنين فأكثر، ثلث  
بالسوية.

شرح منصور

لا يُعَصَّبُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنَ الْإِنَاثِ، فَمَنْ هِيَ أَعْلَى مِنْهُ أُولَى.

(وله) أي: الأخ لأبٍ مع الأخت لأبٍ فأكثر (مثلاً ما لأنثى) من  
الأخوات لأب.

(وأخت فأكثر) لأبوين أو لأب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر، عصبية) لا  
فرض لهنَّ معها بل (يرثن ما فضل، كالإخوة) لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُ هَلَكَ /  
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ الآية [النساء: ١٧٦]. فشرط في  
الفرض عدم (١) الولد، فمتى وجد الولد، فلا فرض لهنَّ، إلا أن للأخوات قوة  
بولادة الأب لهنَّ، ولا مسقط لهنَّ، فكان أدنى حالاتهنَّ مع البنات أو بنات  
الابن التعصيب، ولحديث ابن مسعود السابق في بنت وبنت ابن وأخت،  
حيث جعل للأخت ما بقي.

٣٨٤/٢

(ولواحد، ولو أنثى، من ولد الأم سدس، ولاتنين فأكثر) منهم (ثلث  
بالسوية) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ  
أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]. وأجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت هنا، ولد الأم.  
وقرأ ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص (٢): وله أخ أو أخت من أم.

(١) في (س): «عدد».

(٢) انظر: البحر المحيط ١٩٠/٣، والكشاف ٥١٠/١، وذكرنا أيًا يدل ابن مسعود، وقد ذكر ابن  
مسعود مع سعد ابن حجر في «الفتح» ٤/١٢.

## فصل في الحجب

يسقط كلُّ جدٍّ بأبٍ، وجدٌّ وابنٌ أبعدُ بأقرب. وكلُّ جدَّةٍ بأمٍّ.  
وولدُ الأبوينِ بثلاثةٍ: الابنُ، وابنته، والأب.

شرح منصور

## فصل في الحجب

وهو لغة: المنع، مأخوذ من الحجاب. <sup>(١)</sup> ومنه الحاجب <sup>(٢)</sup>؛ لأنه يمنع مَنْ أراد الدخول. والحجب ضربان: حجب نقصان، كحجب الزوج من النصف إلى الربع، <sup>(٣)</sup> والزوجة من الربع <sup>(٤)</sup> إلى الثمن، ونحوه ممَّا تقدم. وحجب حرمان، وهو نوعان: أحدهما: بالموانع الآتية. والثاني <sup>(٥)</sup>: حجب بالشخص، وهو المشار إليه هنا بقوله:

(يسقط كلُّ جدٍّ بأبٍ) حكاة ابنُ المنذر <sup>(٦)</sup> إجماع مَنْ يحفظ عنه من الصحابة ومن بعدهم.

(و) يسقط كلُّ (جدٍّ) أبعد بأقرب منه، (و) كل <sup>(٧)</sup>. (ابن أبعد بأقرب) منه، فيسقط أبو أبي أبي أبي أب، وابن ابن ابن ابن ابن، وهكذا. (و) تسقط (كلُّ جدَّةٍ) من قبل الأمِّ أو الأب (بأمٍّ) لأنَّ الجدات يرثن بالولادة، فالأمُّ أولى منهنَّ بمباشرتها الولادة.

(و) يسقط (ولدُ الأبوين) ذكراً كان أو أنثى (بثلاثة) وهم: (الابن وابنته) وإن نزل، (والأب) حكاة ابنُ المنذر إجماعاً <sup>(٨)</sup>؛ لأنه تعالى جعل إرثهم في الكلاله، وهي اسم لمن عدم <sup>(٩)</sup> الوالد والولد.

(١-١) ليست في (م).

(٢) في الأصل: «الثانية».

→ (٣) الإقناع ٢٨٦/١، والإجماع ص ٨٤.

(٤) ليست في (س).

(٥) الإجماع ص ٨٣.

(٦) في (س): «عدا».



وولد الأب بالثلاثة، وبالأخ من الأبوين. وابنهما بجد.  
 وولد الأم بأربعة: بالولد، وولد الابن وإن نزل، والأب، والجد  
 وإن علا.

ومن لا يرث، لا يحجب.

شرح منصور

(و) يسقط (ولد الأب بالثلاثة) أي: الابن وابنه والأب، (و) يسقط  
 أيضاً (بالأخ من الأبوين) لقوته بزيادة القرب، ولحديث علي، أن النبي ﷺ  
 قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات، يرث  
 الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. رواه أحمد، والترمذي<sup>(١)</sup>، من رواية  
 الحارث عن علي. ويسقط ولد الأب أيضاً بالأخت الشقيقة إذا صارت عصة  
 مع البنت أو بنت الابن؛ لأنها تصير بمنزلة الأخ الشقيق. (و) يسقط (ابنهما)  
 أي: ابن الأخ لأبوين و<sup>(٢)</sup>ابن الأخ<sup>(٢)</sup> لأب (بجد) بلا خلاف؛ لأنه أقرب.

(و) يسقط (ولد الأم) ذكراً كان أو أنثى (بأربعة: بالولد) ذكراً كان أو  
 أنثى، (و) الثاني: (ولد الابن) كذلك، (وإن نزل، و) الثالث: (الأب، و)  
 الرابع: (الجد، وإن علا) لأنه تعالى شرط في إرث الإخوة لأم الكلالة، وهي  
 في قول الجمهور: من لم يخلف ولداً ولا والدأ. والولد يشمل<sup>(٣)</sup> الذكر  
 والأنثى، وولد الابن كذلك. والوالد يشمل<sup>(٣)</sup> الأب والجد.

(ومن لا يرث) لمانع (لا يحجب) نصاً، لا حرماناً ولا نقصاناً. روي عن  
 عمر<sup>(٤)</sup> وعلي<sup>(٥)</sup>، والمحجوب بالشخص يحجب نقصاناً، كالإخوة يحجبون الأم

(١) أخرجه أحمد (٥٩٥)، والترمذي (٢٠٩٥) و (٢١٢٢). والحارث هو: أبو زهير، الحارث بن عبد  
 الله الأعور الممداني، الحارثي، الكوفي. ضعفه يحيى بن معين وغيره. «تهذيب الكمال» ٢٤٤/٥.

(٢-٢) ليست في (س).

(٣-٣) ليست في (م).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩١٠٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٣/٦، عن عمر  
 أنه قال: لا يحجب من لا يرث.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩١٠٨)، عن علي أنه قال: لا يحجب من لا يرث.

شرح منصور

من الثلث إلى السدس، وإن كانوا محجوبين بالأب. وكل مَنْ أدلى بواسطة، حَجَبَتْهُ تلكَ الوساطةُ إلا ولدَ الأمِّ لا يُحَجَّبُونَ بها، بل يُحَجَّبُونَهَا من الثلث إلى السدس، وإلا أمُّ الأبِّ وأمُّ الجدِّ معهما، وتقدم. والأبوان، والولدان، والزوجان، لا يُحَجَّبُونَ حرماناً<sup>(١)</sup> بالشخص.

(١) بعدما في (س): «بل».

## باب العصبية

وهو: من يرثُ بلا تقديرٍ. ولا يرثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقرب. وأقربُ العصبية: ابنٌ، فابنه وإن نزل، فابنٌ، فابوه وإن علا — وتقدم حكمه مع إخوة — فأخٌ لأبوين، فلأبٍ، فابنٌ أخٍ لأبوين، فلأبٍ وإن نَزَلَ،

شرح منصور

## باب العصبية

٣٨٥/٢

/ جمعُ عاصِبٍ من العَصَبِ، وهو الشدُّ. ومنه: عصابةُ الرأسِ، والعَصَبُ؛ لأنه يشدُّ الأعضاء، وعصابةُ القومِ؛ لاشتدادِ بعضهم ببعضٍ، وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ عَصِيبٍ﴾ [هود: ٧٧]، أي: شديدٌ. وتسمَّى الأقاربُ: عصبَةً؛ لشدةِ الأزرِ

(وهو) أي: العاصِبُ اصطلاحاً (مَنْ يرثُ بلا تقديرٍ) فيأخذُ المالَ كُلَّهُ، أو ما أبقتِ الفروضُ. واختصَّ التعصيبُ بالذكرِ غالباً؛ لأنَّهم أهلُ النُصرةِ والشدَّةِ. (ولا يرثُ أبعدُ بتعصيبٍ مع أقرب) منه؛ لأنَّ الأقربَ أشدُّ وأقوى من الأبعدِ، فهو أولى منه بالميراثِ، واحتزَرَ بقوله: بتعصيبٍ عن إرثِ الأبِ أو الجدِّ السدسَ مع الابنِ أو ابنه.

(وأقربُ العصبية<sup>(١)</sup>): ابنٌ، فابنه وإن نزل، فابنٌ، فابوه وإن علا) بمحضِ الذكورِ فيهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، وإنما قدَّمَ البنونَ على الآباءِ، وهما طرفا الميتِ؛ لأنَّ البنينَ طرفٌ مقبلٌ، والآباءَ طرفٌ مدبرٌ، والإقبالُ أقوى من الإدبارِ. (وتقدم حكمه) أي: الجد (مع إخوة) ذكوراً وإناثاً أو هما، مفصلاً. (فأخٌ لأبوين، فـ) أخٌ (لأب) لتساويهما في قرابةِ الأبِ، وترجح الشقيقَ بقرابةِ الأمِّ، (فابنٌ أخٍ لأبوين، فـ) ابنٌ أخٍ (لأب) لأنه يدلي بأبيه، (وإن نَزَلَ). بمحضِ الذكورِ؛ لأنَّ الإخوةَ وأبناءهم من ولدِ الأبِ،

(١) في النسخ الخطية و (م): «العصبات»، والمثبت من المتن.



ويسقط البعيدُ بالقرب، فأعمامُ، فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ أبٍ، فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ جدٍّ، فأبناؤهم كذلك، لا يرثُ بنو أبٍ أعلى مع بني أبٍ أقربَ منه.

فمن نكحَ امرأةً، وأبوه ابنتها، فابنُ الأبِ عمٌّ، وابنُ الابنِ خالٌ، فيرثه مع عمِّ له خاله، دونَ عمِّه.

شرح منصور

(ويسقطُ البعيدُ) من بني الإخوة (بالقريب) منهم كما سبق، (فأعمام) لأبوين، فأعمام لأبٍ، (فأبناؤهم كذلك) لأنهم من ولدِ الجدِّ الأدنى، فولوا<sup>(١)</sup> أولاد الأب في القرب، (فأعمامُ أبٍ) لأبوين ثم لأبٍ، (فأبناؤهم كذلك، فأعمامُ جدٍّ، فأبناؤهم كذلك) أي: يُقدَّم مع استواءِ الدرجة من لأبوين على من لأبٍ. و (لا يرثُ بنو أبٍ أعلى مع بني أبٍ أقربَ منه) وإنْ نزلت درجتهم. نصًّا؛ لحديث ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «ألحقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقي، فلاؤلى رجلٍ ذكرٍ». متفقٌ عليه<sup>(٢)</sup>. وفي لفظٍ: «ما أبقتِ الفروضُ». وأولى هنا بمعنى: أقرب، لا بمعنى: أحق، وإلا لزم الإبهامُ والجهالة؛ إذ لا يُدرى مَنْ هو الأحق. وقوله: ذكر. يبيِّنُ به أنه ليس المرادُ بالرجلِ البالغ، بل الذكر وإنْ كان صغيراً.

(فمن نكحَ امرأةً و) نكح (أبوه ابنتها) ووُلِدَ لكلُّ منها ابنٌ (فابنُ الأبِ عمٌّ) لابنِ الابنِ؛ لأنه أخو أبيه لأبيه، (وابنُ الابنِ خالٌ) لابنِ الأب؛ لأنه<sup>(٣)</sup> أخو أمه لأُمِّها<sup>(٤)</sup>، فإذا ماتَ ابنُ الأبِ وخلفَ خاله هذا، (فيرثه مع عمِّ له خاله دونَ عمِّه) لأنَّ خاله هذا<sup>(٥)</sup> ابنُ أخيه، وابنُ الأخ يحجبُ العمَّ.

(١) في الأصل: «فولوا»، و(س): «فولد».

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

(٣) في الأصل: «لأنها».

(٤) ليست في (س).

(٥) بعدما في (م): «هو».

ولو خَلَفَ الأبُ فيها أخاً وابنَ ابنه - وهو أخو زوجته - ورثه دون أخيه.

وأولى ولدٍ كلِّ أبٍ أقربهم إليه، حتى في أختٍ لأبٍ، وابن أخٍ مع بنتٍ. فإن استروا، فمَنْ لأبوين.

شرح منصور

(ولو خَلَفَ الأبُ فيها) أي: في الصورة المذكورة (أخاً وابنَ ابنه) هذا (وهو أخو زوجته، ورثته) لأنه ابنُ ابنه (دون أخيه) فَيُعَايى بها، فيُقال أيضاً: ورثتُ زوجةً ثمنَ المالِ وأخوها باقية، وإنْ كانَ إخوتُها من ابنه سبعةً، ورثته الزوجةُ وإخوتُها سواءً، لها مثلُ ما لكلِّ واحدٍ منهم. وإنْ تزوجَ الأبُ امرأةً، وتزوجَ ابنه ابنتها، فابنُ الأبِ عَمٌّ ولدِ الابنِ وخالُه، فَيُعَايى بها. وإنْ تزوجَ الأبُ امرأةً، وتزوجَ ابنه ابنتها، فابنُ الأبِ عَمٌّ ولدِ الابنِ وخالُه، فَيُعَايى بها. وإنْ تزوجَ زيدٌ أمَ عمرو، وتزوجَ عمرو بنتَ زيدٍ، فابنُ زيدٍ عَمٌّ ابنِ عمرو وخالُه. وإنْ تزوجَ كلٌّ منهما أختَ الآخر، فولدُ كلٍّ منهما ابنُ خالٍ ولدِ الآخر. (١) وإنْ تزوجَ كلٌّ منهما بنتَ الآخر، فولدُ كلٍّ منهما خالٌ ولدِ الآخر. (٢) ولو تزوجَ كلٌّ منهما أمَ الآخر، فهما القائلتان: مرحباً بابنينا وزوجينا (٣) وابنِ زوجينا (٤)، وولدُ كلٍّ واحدٍ (٥) منهما عَمٌّ ولدِ الآخر.

(وأولى ولدٍ كلِّ أبٍ أقربهم إليه) فابنُ عَمٍّ أولى من ابنِ ابنِ عَمٍّ (حتى في أختٍ لأبٍ) فقط، أو مع أم (وابن أخٍ) ولو لأبوين / (مع بنتٍ) فالأختُ هنا عصبةٌ يسقطُ بها ابنُ الأخ؛ لأنَّ العصوبةَ جعلتها في معنى الأخ لأبٍ. (فإن استروا) درجةً، (فمَنْ لأبوين) أولى ثَمَّنَ لأبٍ حتى في أختٍ (٦) لأبوين مع أختٍ (٧) لأبٍ وبنتٍ؛ لأنَّ العصوبةَ جعلتها في معنى الأخ لأبوين.

٣٨٦/٢

(١-١) ليست في (س).

(٢-٢) ليست في (س) و (م).

(٣) ليست في الأصل.

(٤-٤) ليست في (م).

فإن عُدِمَ العَصْبَةُ من النَّسَبِ، وَرِثَ المَوْلى المَعْتِقُ ولو أنْشَى، ثم عَصَبْتُهُ، الأقربَ فالأقربَ، كنسبٍ، ثم مولاه كذلك، ثم الردُّ، .....

شرح منصور

(فإن عُدِمَت) (العصبة من النسب، ورث المولى المعتق ولو أنشَى) لحديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(١)</sup>. متفق عليه. وحديث: «الولاء لحمة كلحمه النسب»<sup>(٢)</sup>. والنسب يُورثُ به، فكذا الولاء، وأُخِرَ عنه؛ لأنَّ المشبه دون المشبه به. وروى سعيد<sup>(٣)</sup> بسنده: كَانَ لِبْنْتِ حَمْزَةٍ مَوْلى أَعْتَقْتُهُ، فَمَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَمَوْلَاتَهُ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النِّصْفَ، وَأَعْطَى مَوْلَاتَهُ بِنْتَ حَمْزَةٍ النِّصْفَ. (ثم عَصَبْتُهُ) أي: المولى المعتق (الأقرب فالأقرب، كنسبٍ) لحديث أحمد<sup>(٤)</sup> عن زياد بن أبي مريم، أَنَّ امْرَأَةً أَعْتَقَتْ عَبْدًا لَهَا، ثُمَّ تُوفِيَتْ وَتَرَكَتْ ابْنًا لَهَا وَأَخَاهَا، ثُمَّ تُوِفِّيَ مَوْلَاهَا مِنْ بَعْدِهَا، فَاتَى أَخُو الْمَرْأَةِ وَابْنُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مِيرَاثِهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مِيرَاثُهُ لِابْنِ الْمَرْأَةِ»<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ أَخُوهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ جَرَّ جَرِيرَةٌ كَانَتْ عَلَيَّ، وَيَكُونُ مِيرَاثُهُ لِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَلَأنَّهُمْ يُدْلُونَ بِالْعَتَقِ، وَالْوَلَاءُ مُشَبَّهٌ بِالنِّسَبِ، فَأَعْطِيَ حَكَمَهُ، (ثم مولاه) أي: مولى المولى (كذلك) أي: ثمَّ عَصَبْتُهُ الأقرب فالأقرب كذلك، ثم مولى مولى المولى كذلك، وإنْ بَعُدَ، وَلَا شَيْءَ لِمَوَالِي أَبِيهِ، وَإِنْ قَرَّبُوا؛ لِأنَّهُ عَتِيقٌ مُبَاشِرَةٌ، فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ لِمَوَالِي أَبِيهِ، (ثمَّ) بَعْدَ الْمَوْلى وَإِنْ بَعُدَ، وَعَصَبْتُهُ، (فـ) (الردُّ) <sup>(٦)</sup> أي: فَيُرَدُّ عَلَى ذَوِي الْفَرَضِ مِنْهُمْ، فَيَقْدَمُ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ<sup>(٦)</sup>

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤) (٥)، من حديث عائشة.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٣٠.

(٣) في سننه ٧٢/١.

(٤) لم نجده في «المسند»، وقد أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠١٣) باب الولاء من كتاب الفرائض، وانظر: «إرواء الغليل» ١٣٦/٦. وزياد هذا: جزري، تابعي، ثقة. قاله العجلي. «تهذيب الكمال» ٥١٠/٩.

(٥-٥) ليست في (م).

(٦-٦) ليست في (س).



ثم الرَّحْمُ.

ومتى كانت العصبَةُ عَمًّا، أو ابْنَه، أو ابنَ أَخٍ، انفردَ دون أخواته بالميراث.

ومتى كان أحدُ بني عمِّ زوجاً، أو أخاً لأم، أخذَ فرضَه وشاركَ الباقيين.

كما يأتي؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، ولو لم يرد الباقي<sup>(١)</sup> إذن، انتفت الأولوية، لجعل غيرهم أولى به منهم، والفروض إنما قدرت نظراً للورثة حالة الاجتماع؛ لئلا يزدحموا فيأخذ القوي ويحرّم الضعيف، ولذلك فرض للإناث وللأب مع الولد دون غيره من الذكور.

شرح منصور

(ثم) إنَّ عُدِمَ ذو فرضٍ يُرَدُّ عليه، فـ(الرحم) أي: يُعطى ذوو الأرحام للآية المذكورة.

(ومتى كانت العصبَةُ عَمًّا أو) كانَ (ابنه) أي: ابن عمِّ (أو) كان (ابن أخ) لأبوين أو لأب (انفردَ دون أخواته بالميراث) لأنَّ أخوات هؤلاء من ذوي الأرحام، والعصبَةُ تقدّم على ذوي الأرحام، بخلاف الابنِ وابنه، والأخ لغير أم، فيعصبُ أخته كما تقدم، ويعصبُ ابنُ الابنِ مَنْ في درجته من بنات الابنِ مطلقاً، ومَنْ هي أعلى منه إذا لم يكن لها شيء من نصفٍ، أو سدسٍ، أو مشاركةٍ في الثلثين، وتقدم.

(ومتى كان أحدُ بني عمِّ زوجاً) أخذَ فرضَه وشاركَ الباقيين، (أو) كانَ أحدُ بني عمِّ (أخاً لأم، أخذَ فرضَه) أولاً، (وشاركَ الباقيين) المساوين له<sup>(٢)</sup> في الميراث بالعصوبة؛ لأنَّه يُفرضُ له لو لم يرث بالتعصيب، فلا يرجح به<sup>(٣)</sup>

(١) ليست في (س).

(٢) بعدها في (س): «في العصبوبة».

(٣) في (م): «له».

وتسقط أخوة لأم بما يسقطها. فبنت وابنا عم - أحدهما أخ لأم - للبنت النصف، وما بقي بينهما نصفين.

ويستقل عصبه انفرد بالمال. ويبدأ بذی فرض اجتماع معه، .....

شرح منصور

بخلاف الأخ لأبوين وأخ لأب؛ فإنه لا يفرض له بقراءة أمه، فرجح بها. ولا يجتمع في إحدى القرابتين ترجيح وفرض، فامرأة ماتت عن بنت وزوج هو ابن عمها، إرثها بينهما بالسوية. وإن تركت بنتين معه، فالمال بينهما أثلاثاً، وثلاثة إخوة لأبوين أصغرهم زوج لبنت عمهم، له ثلثا تركتها، ولها ثلثها.

(وتسقط أخوة) بضم الهمة والخاء، وتشديد الواو (لأم بما يسقطها) لو انفردت عن بنوة العم. (فبنت وابنا عم أحدهما أخ لأم، للبنت النصف وما بقي بينهما) أي: ابني العم (نصفين) نصاً، / لأنه يرث بقرايتين ميراثين، كشخصين، فصار كابن العم الذي هو زوج. ومن خلف أخوين من أم أحدهما ابن عم، فالثلث بينهما فرضاً والباقي لابن العم تعصيباً، فتصح من ستة، لابن العم خمسة، وللآخر سهم. ومن ولدت ولداً من زوج ثم مات زوجها، فتزوجت أخاه لأبيه، وله خمسة ذكور من غيرها، فولدت منه خمسة ذكور أيضاً، ثم بانت وتزوجت بأجنبي فولدت منه خمسة ذكور أيضاً، ثم مات ولدها الأول، ورث خمسة نصفاً، وهم أولاد عمه الذين هم إخوانه من أمه، وخمسة ثلثاً، وهم أولاد عمه من الأجنبيّة، وخمسة سدساً، وهم أولاد أمه من الأجنبي، ويعاى بها.

(ويستقل عصبه انفرد) عن ذي فرض، وعمن يساويه من العصبات (بالمال) لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]. وقيس عليه باقي العصبات. (ويبدأ بذی فرض اجتماع معه) أي: العاصب، فيعطى فرضه، والباقي للعاصب؛ لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر»<sup>(١)</sup>.

(١) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

فإن لم يبقَ شيءٌ، سقط. كزوج، وأم، وإخوة لأُم، وإخوة لأبٍ أو لأبوين، أو أخواتٍ لأبٍ أو لأبوين معهن أخوهن، للزوج نصف، وللأُم سدس، وللإخوة من الأم ثلث، وسقط سائرهم. وتسمى مع ولد الأبوين: المشتركة والحِمَارِيَّة.

شرح منصور

(فإن لم يبقَ) للعصبة (شيءٌ، سقط) لمفهوم الخير، (كزوج، وأم، وإخوة لأُم) اثنين فأكثر ذكوراً وإناثاً أو ذكراً وأنثى فأكثر، (وإخوة لأبٍ أو لأبوين) ذكر فأكثر، (أو أخوات) واحدة فأكثر (لأبٍ أو لأبوين معهن أخوهن) فالمسألة من ستة، (للزوج نصف) ثلاثة، (وللأُم سدس) واحد، (ولللإخوة من الأم ثلث) اثنان، (وسقط سائرهم) أي: باقيهم؛ لاستغراق الفروض التركة، (وتسمى) هذه المسألة (مع ولد الأبوين) الذكر فأكثر أو الذكر مع الإناث: (المشركة، والحِمَارِيَّة) لأنه رُوي، أنَّ عمرَ أسقطَ ولدَ الأبوين، فقال بعضهم، أو<sup>(١)</sup>: بعضُ الصحابة: يا أمير المؤمنين: هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ<sup>(٢)</sup> حِمَاراً، أليست أمنا واحدة؟ فشرك بينهم<sup>(٣)</sup>. وهو قولُ عثمان<sup>(٤)</sup>، وزيد بن ثابت<sup>(٥)</sup>، ومالك<sup>(٦)</sup>، والشافعي<sup>(٧)</sup>، وأسقطهم إمامنا، وأبو حنيفة<sup>(٨)</sup> وأصحابه، ورُوي عن علي<sup>(٩)</sup>، وابن مسعود<sup>(١٠)</sup>، وأبي بن كعب<sup>(١١)</sup>، وابن عباس<sup>(١٢)</sup>، وأبي

(١) في (م): «أي».

(٢) ليست في (م).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣٣٧/٤، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٦/٦، وانظر: «إرواء الغلیل» ١٣٣/٦.

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٥/٦.

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٦/٦.

(٦) الموطأ ٥٠٨/٢ - ٥٠٩.

(٧) الأم ١٦/٤.

(٨) الحجة على أهل المدينة ١٩١/٤ - ١٩٢.

(٩) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٤٠/١ - ٤١.

(١٠) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٤٢/١.

(١١) لم نجده فيما بين أيدينا من كتب الحديث، وقد ذكره الموفق في «المغني» ٢٤/٩، والزرکشي ٤٤٥/٤.



ولو كان مكانهم أخوات لأبوين أو لأب، عالت إلى عشرة،  
وتُسمى: ذات الفروخ والشرعية<sup>(١)</sup>.

شرح منصور

موسى<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ فإذا شَرَكَ غيرهم معهم، لم يأخذوا الثلث،  
ولحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها»<sup>(٣)</sup> ومن شَرَك، لم يلحق الفرائض بأهلها.  
وقال العنبري: القياس ما قال علي، والاستحسان ما قال عمر<sup>(٤)</sup>.

(ولو كان مكانهم) أي: الذكور فقط أو مع الإناث من ولد الأبوين أو  
الأب في المسألة (أخوات لأبوين أو) أخوات (لأب) من غير ذكر، (عالت)  
المسألة (إلى عشرة) لازدحام الفروض: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس  
واحد، وللإخوة لأم الثلث اثنان، وللأخوات لأبوين<sup>(٥)</sup> (أو لأب<sup>(٥)</sup>) الثلثان  
أربعة. (وتُسمى) هذه المسألة: (ذات) أي: أم (الفروخ) لكثرة عولها، شبهوا  
أصلها بالأم، وعولها بفروخها. وليس في الفرائض ما يعول بثلاثه سواها  
وشبهها. (و) تسمى: (الشرعية) لحدوثها زمن القاضي شريح، وله فيها قصة  
شهيرة ذكرها في «شرحه»<sup>(٦)</sup>.

(١) سميت ذات الفروخ؛ لكثرة عولها وتشعبها، وشرعية؛ لأن شريحاً حكم فيها بالقول إلى عشرة.

«المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ١٠٥/١٨-١٠٦.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٧/٦.

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٣٢.

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ١٠٣/١٨، والعنبري هذا: لعله أبو عبد الله سوار بن عبد الله،  
من أهل البصرة، نزل بغداد. كان فقيهاً صالحاً. (ت ٢٤٥هـ). «تاريخ بغداد» ٢١٠/٩، و«الأنساب»  
٦٩/٩.

(٥-٥) ليست في الأصل.

(٦) معونة أولي النهى ٤٨٠/٦.

## باب أصول المسائل

وهي سبعة: أربعة لا تقول، وهي: ما فيها فرض أو فرضان من نوع.

فنصفان، كزوج، وأخت لأبوين، أو لأب، وتسميان باليتيمتين، أو نصف والبقية، كزوج وأب من اثنين.

شرح منصور

## باب أصول المسائل

أي: المخارج التي تخرج منها فروضها. والمسائل جمع مسألة مصدر سأل بمعنى: مسؤولة.

(وهي) أي: أصول المسائل (سبعة) لأن الفروض القرآنية ستة: النصف والرابع والثلث، وهي نوع. والثلثان والثلث والسدس، وهي نوع آخر أيضاً. ومخارجها مفردة خمسة؛ لاتحاد مخرج الثلثين والثلث<sup>(١)</sup>، فالنصف من اثنين /والثلث والثلثان من ثلاثة، والرابع من أربع، والسدس من ستة، والثلث من ثمانية، والرابع مع الثلث، أو الثلثين، أو السدس من اثني عشر، والثلث مع السدس، أو الثلثين من أربعة وعشرين، والنصف مع الثلث، أو الثلثين من ستة، فصارت سبعة منها (أربعة لا تقول، وهي: ما فيها فرض) واحد (أو فرضان من نوع) واحد.

٣٨٨/٢

(نصفان، كزوج وأخت لأبوين، أو زوج وأخت (لأب) من اثنين مخرج النصف، (وتسميان باليتيمتين) تشبيهاً بالدرّة اليتيمة؛ لأنهما فرضان متساويان ورث بهما المال كله، ولا ثالث لهما. وتسميان أيضاً: النصفيتين، (أو نصف والبقية، كزوج وأب) أو أخ لغير أم، أو عم، أو ابنه كذلك (من اثنين) مخرج النصف، للزوج واحد، والباقي للعاصب.

(١) ليست في (ف).

وثلاثان أو ثلث والبقية، أو هما من ثلاثة.

وربع والبقية، أو مع نصف من أربعة.

وثن والبقية، أو مع نصف من ثمانية.

وثلاثة تعول، وهي: .....

شرح منصور

(وثلاثان) والبقية من ثلاثة، كبتين وأخ لغير أم، وفي تمثيله في «شرحه»<sup>(١)</sup> بينتين وأب نظر؛ لأن للأب فيها السدس فرضاً والباقي تعصيباً، لكنها ترجع بالاختصار إلى ثلاثة، (أو ثلث والبقية) من ثلاثة كأبرين، (أو هما) أي: الثلاثان والثلث، كأختين لأم، وأختين لغيرها (من ثلاثة) لاتحاد المخرجين.

(وربع والبقية) كزوج وابن من أربعة مخرج الربع، (أو ربع مع نصف) والبقية، كزوج وبنت وعم، (من أربعة) لدخول مخرج النصف في مخرج الربع، وفي تمثيله في «شرحه»<sup>(١)</sup> هنا بزواج وبنت وأب ما سبق.

(وثن والبقية) كزوجة وابن من ثمانية مخرج الثمن، (أو ثمن مع نصف) والبقية، كزوجة<sup>(٢)</sup> وبنت وعم، (من ثمانية) لدخول مخرج النصف في مخرج الثمن، فهذه الأصول الأربعة لا تزدهم فيها الفروض؛ إذ الأربعة والثمانية لا تكون إلا ناقصة، أي: فيها عاصب والاثنان والثلاثة تارة يكونان كذلك، وتارة يكونان عادلتين.

(وثلاثة) أصول وهي الباقية (تعول) أي: يتصور فيها العول، يُقال: عال الشيء إذا زاد أو غلب. قال في «القاموس»<sup>(٣)</sup>: والفريضة عالت في الحساب، أي: زادت وارتفعت، وغلتها وأعلتها. (وهي) أي: الأصول الثلاثة التي تعول:

(١) معونة أولي النهى ٤٨٤/٦.

(٢) في الأصل: «كزوج».

(٣) القاموس المحيط: (عول).



ما فرضها نوعان فأكثر.

فنصف مع ثلثين، أو ثلث، أو سدس من ستة.  
وتصح بلا عول، كزوج وأم، وأخوين لأم. وتسمى: مسألة  
الإلزام، والمناقضة.  
وتعول إلى سبعة، كزوج، وأخت لأبوين أو لأب، وجدّة.

شرح منصور

(ما فرضها نوعان فأكثر) كنصف مع ثلث أو ثلثين، وكربع وسدس،  
أو ثلث، أو ثلثين، وكثمان وثلثين وسدس.

(فنصف مع ثلثين) كزوج وأختين لغير أم من ستة وتعول إلى سبعة، (أو)  
نصف مع (ثلث أو سدس) كزوج وأم وعم (من ستة) لتباين المخرجين في  
الأولتين، ودخول مخرج النصف في مخرج السدس في الثالثة.

(وتصح) المسألة من ستة (بلا عول، كزوج، وأم، وأخوين لأم) للزوج  
النصف ثلاثة، وللأم السدس واحد، وللأخوين لأم الثلث اثنان، (وتسمى:  
مسألة الإلزام، و) مسألة (١) (المناقضة) لأن ابن عباس لا يحجب الأم عن  
الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الإخوة أو الأخوات، ولا يرى العول، ويرد  
النقص مع ازدحام الفروض على من يصير عصبه في بعض الأحوال بتعصيب  
ذكرهن، وهن البنات والأخوات لغير أم، فالزم بهذه المسألة، فإن أعطى الأم  
الثلث؛ لكون الإخوة أقل من ثلاثة، وأعطى ولديه الثلث، عالت المسألة، وهو  
لا يراه. وإن أعطاها سدساً، فقد ناقض مذهباً في حجبها بأقل من ثلاثة إخوة،  
وإن أعطاها ثلثاً وأدخل النقص على ولديها، فقد ناقض مذهباً في إدخال  
النقص على من لا يصير عصبه بحال.

(وتعول) الستة (إلى سبعة، كزوج وأخت لأبوين، أو) أخت (لأب  
وجدّة) أو ولد أم، للزوج النصف، وللأخت لغير الأم النصف / وللجدّة أو  
ولد الأم السدس. وكذا زوج وأختان لأبوين أو لأب، وزوج وأخت لأبوين

٣٨٩/٢

(١) في الأصل: «تسمى».

وإلى ثمانية، كزوج، وأم، وأخت لأبوين أو لأب. وتسمى: المِباهلة.

وإلى تسعة، كزوج، وولدي أم، وأختين. وتسمى: الغراء والمروانية.

وإلى عشرة، وهي: ذات الفروخ. ولا تعول إلى أكثر. ....

شرح منصور

وأخت لأب أو أم. وكذا أخت لأبوين وأخت لأب، وولدا أم وأم أو جدة. (و) تعول (إلى ثمانية، كزوج وأم وأخت لأبوين أو لأب) للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث اثنان، وللأخت (الأبوين أو لأب) <sup>(١)</sup> النصف ثلاثة، (وتسمى: المِباهلة) لقول ابن عباس فيها: مَنْ شَاءَ باهَلْتُهُ أَنَّ المسائل لا تعول، إِنَّ الذي أَحصى رَمْلَ عالجٍ عَدَدًا أَعَدُّ مَنْ أَنْ يَجْعَلَ فِي مَالٍ نِصْفًا وَنِصْفًا وَثَلَاثًا، هَذَانِ نِصْفَانِ ذَهَبًا بِالمَالِ، فَأَيْنَ مَوْضِعُ الثَّلَاثِ <sup>(٢)</sup>؟ والمِباهلة والملاعنة، والتباهل: التلاعن. وهي أولُ فريضةٍ عالتْ حدثت في زمنِ عمر، فجمع الصَّحابةُ للمشورة، فقالَ العباسُ: أرى أَنْ يُقَسَّم المَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سَهَامِهِمْ، فَأَخَذَ بِهِ عَمْرٌ، وَاتَّبَعَهُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَالَفَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ <sup>(٣)</sup>.

(و) تعول (إلى تسعة، كزوج وولدي أم وأختين) لغير أم، للزوج النصف ثلاثة، ولولدي الأم الثلث اثنان، وللأختين الثلثان أربعة، (وتسمى: الغراء) لأنها حدثت بعد المِباهلة، واشتهر بها العول. (و) تسمى: (المروانية) لحدوثها في زمن مروان، وكذا زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات.

(و) تعول (إلى عشرة وهي ذات) أي: أم (الفروخ) بأن يكون مع المذكورين أم، وتقدمت في الباب قبله. (ولا تعول) الستة (إلى أكثر) من عشرة؛

(١-١) ليست في (س) و (م).

(٢) أخرجه سعيد في «سننه» ٤٤/١، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٣/٦.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٥٣/٦.

وربع مع ثلثين، أو ثلث، أو سدس من اثني عشر.  
وتصح بلا عول، كزوجة، وأم، وأخ لأم، وعم.  
وتعول على الأفراد إلى ثلاثة عشر، كزوج، وبنتين، وأم. وإلى  
خمسة عشر، كزوج، وبنتين، وأبوين.  
وإلى سبعة عشر، .....

شرح منصور

لأنه لا يمكن فيها اجتماع أكثر من هذه الفروض. وإذا عالت إلى ثمانية أو  
تسعة أو عشرة، لم يكن الميت فيها إلا امرأة؛ إذ لا بد فيها من زوج.  
(وربع مع ثلثين) كزوج وبنتين وعم، وكزوجة وشقيقتين وعم من اثني  
عشر؛ لتباين المخرجين. (أو ربع مع ثلث) كزوجة وأم وأخ لغيرها من اثني  
عشر؛ لما تقدم. (أو ربع مع سدس) كزوج وأم وابن، أو زوجة وجدة وعم  
(من اثني عشر) لتوافق مخرج الربع والسدس بالنصف. وحاصل ضرب نصف  
أحدهما في الآخر ما ذكر.

(وتصح بلا عول، كزوجة وأم وأخ لأم وعم) للزوجة الربع ثلاثة،  
وللأم الثلث أربعة، ولولد الأم السدس اثنان، ويبقى للعاصب ثلاثة، وكذا  
زوج وأبوان وخمسة بنين، وكذا زوج وابنتان وأخت لغير أم.

(وتعول على) توالي (الأفراد) لا الأشفاق (إلى ثلاثة عشر) إذا كان مع  
الربع ثلثان وسدس، أو نصف وثلث، (كزوج وبنتين وأم) للزوج الربع ثلاثة،  
وللبنتين الثلثان ثمانية، وللأم السدس اثنان، وكزوجة وأخت لغير أم، وولدي  
أم، للزوجة الربع ثلاثة، وللأخت النصف ستة، ولولدي الأم الثلث أربعة.  
(و) تعول (إلى خمسة عشر) إذا كان مع الربع ثلثان وسدسان، أو ثلث،  
(كزوج وبنتين وأبوين) للزوج الربع ثلاثة، وللبنتين الثلثان ثمانية، ولكل من  
الأبوين السدس اثنان، وكذا زوجة وأختان لغير أم وولدا أم.

(و) تعول (إلى سبعة عشر) إذا كان مع الربع ثلثان وثلث وسدس،



كثلاث زوجات، وجدتين وأربع أخوات لأُم، وثمان أخوات لأبوين.  
وتُسمَّى: أمُّ الأرمِل.

ولا تقول إلى أكثر.

وثن مع سدس، أو ثلثين، أو معهما، من أربعة وعشرين.

شرح منصور

(كثلاث زوجات، وجدتين، وأربع أخوات لأُم، وثمان أخوات لأبوين) أو لأب، للزوجات الربع (ثلاثة لكل واحدة، وللجدتين السدس لكل واحدة واحدة، وللأخوات لأُم الثلث أربعة لكل واحدة واحدة<sup>(١)</sup>، وللأخوات لغيرها الثلثان ثمانية لكل واحدة واحدة، (وتُسمَّى: أمُّ الأرمِل) وأمُّ الفروج بالجيم؛ لأنوثة الجميع. ولو كانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً، حصل لكل واحدة منهن دينار. وتُسمَّى: السبعة عشرية، والدينارية الصغرى. وكذا زوجة وأم، وأختان لها وأختان لغيرها.

٣٩٠/٢

(ولا تقول) الاثنا عشر (إلى أكثر) من سبعة عشر. ولا يكون الميت في المسألة العائلة إلى سبعة عشر إلا ذكراً.

(وثن مع سدس) كزوجة وأم وابن من أربعة وعشرين؛ لأنَّ الثمن من ثمانية، والسدس من ستة وهما متوافقان بالنصف، وحاصل ضرب أحدهما في نصف الآخر أربعة وعشرون، (أو ثمن مع ثلثين) كزوجة وبنتين وعم من أربعة وعشرين؛ لتباين مخرج الثمن والثلثين، (أو الثمن (معهما) أي: مع الثلثين والسدس، كزوجة وبنتي ابن وأم وعم (من أربعة وعشرين) للتوافق بين المخرجين<sup>(٢)</sup>، مخرج السدس والثمن، مع<sup>(٣)</sup> دخول مخرج الثلثين في مخرج السدس. ولا يجتمع الثمن مع الثلث؛ لأنَّ الثمن لا يكون لزوج مع فرع وارث، ولا يكون الثلث في مسألة فيها فرع وارث.

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (س).

(٣) في الأصل: «ومع».

وتصحُّ بلا عول، كزوجة، وبتين، وأم، واثني عشر أخاً، وأخت.  
وتسمى: الدينارية والركابية.

وتعول إلى سبعة وعشرين، كزوجة، وبتين، وأبوين.

شرح منصور

(وتصحُّ) الأربعة والعشرون (بلا عول، كزوجة، وبتين، وأم، واثني عشر أخاً، وأخت) لغير أم. للزوجة الثمن ثلاثة، وللبتين الثلثان ستة عشر لكل واحدة ثمانية، وللأم السدس أربعة، ويبقى للإخوة والأخت واحد على عدد رؤوسهم خمسة وعشرين، لا ينقسم ولا يوافق، فتضرب خمسة وعشرين في أربعة وعشرين، تصحُّ من ست مئة، للزوجة خمسة وسبعون، وللبتين أربع مئة لكل واحدة مئتان، وللأم مئة، ويبقى للإخوة خمسة وعشرون، لكل أخ سهمان، وللأخت سهم (وتسمى الدينارية) الكبرى؛ لما روي أن امرأة قالت لعلي: إن أخي من أبي وأمي مات وترك ست مئة دينار، وأصابني منه دينار واحد. فقال: لعل أخاك خلف<sup>(١)</sup> من الورثة<sup>(٢)</sup> كذا وكذا؟ قالت: نعم. قال: قد استوفيت حقك<sup>(٣)</sup>. (و) تسمى: (الركابية) والشاكية؛ لأنه يقال: إن المرأة أخذت بركاب علي، وشكت إليه<sup>(٤)</sup> عند إرادته الركوب.

(وتعول إلى سبعة وعشرين) فقط إذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان، (كزوجة وبتين) أو<sup>(٥)</sup> ابني ابن فأكثر، (وأبوين) أو جد وجدة. للزوجة الثمن ثلاثة، ولكل من البتين أو بني الابن فأكثر الثلثان ستة عشر، ولكل من الأبوين أو الجد والجدة السدس أربعة.

(١) في (س): «لم يخلف».

(٢) بعدما في (س): «إلا».

(٣) لم يجده.

(٤) في الأصل: «عليه».

(٥) في الأصل: «أو».

ولا تقول إلى أكثر. وتُسمَّى: البخيلة؛ لقلّة عولّها، والمنبريّة؛ لأنّ عليّاً رضي الله تعالى عنه سُئل عنها على المنبر، فقال: صار ثمنها تسعاً.

### فصل في الرد

شرح منصور

(ولا تقول) الأربعة والعشرون (إلى أكثر) من سبعة وعشرين، ولا تكون الاثنا عشر، والأربعة والعشرون عادلتين أبداً، بل إمّا ناقصات أو عائلتان، (وتسمّى) هذه المسألة: (البخيلة؛ لقلّة عولّها) لأنها لم تعلّ إلا مرة واحدة، (و) تسمّى العائلة إلى سبعة وعشرين: (المنبرية؛ لأنّ عليّاً رضي الله عنه سُئل عنها على المنبر) وهو يخطب، ويروى أنّ صدر خطبته كان: الحمد لله الذي يحكم بالحقّ قطعاً، ويجزي كلّ نفس بما تسعى، وإليه المآب والرّجعى، فسُئل، (فقال: صار ثمنها تسعاً<sup>(١)</sup>) ومضى في خطبته، أي: قد كان للمرأة قبل العول ثمن وهو ثلاثة من أربعة وعشرين، فصار بالعول تسعاً، وهو ثلاثة من سبعة وعشرين، وفروض من نوع تعول إلى سبعة فقط، وهي: أمّ، وإخوة لأمّ، وأختان فأكثر لغيرها. والله أعلم.

### فصل في الرد

اختلف فيه، والقول به روي عن عمر<sup>(٢)</sup>، وعلي<sup>(٣)</sup>، وابن عباس<sup>(٤)</sup> وكذا عن ابن مسعود<sup>(٥)</sup> في الجملة؛ وبه قال إمامنا، وأبو حنيفة وأصحابه<sup>(٥)</sup>، وكذا الشافعي<sup>(٦)</sup> رضي الله عنهم أجمعين، إن لم ينتظم بيت المال، وتقدّم دليله.

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٤٣/١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩١٣٥) و (١٩١٣٦)، عن أبي وائل قال: جاءنا كتاب عمر: إذا كان العصابة أحدهم أقرب بأمّ فأعطه المال.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٦٠/١.

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦٣٣١) و (١٦٣٣٢).

(٥) الحجة على أهل المدينة ٢٣٠-٢٣١، وانظر: «الاستذكار» ٤٨٢/١٥.

(٦) الأصل في مذهب الشافعي رحمه الله هو عدم توريت ذوي الأرحام، وقد صرح بذلك في «الأم» ٦/٤-٧، وانظر: «الاستذكار» ٤٨٠/١٥، لكن متأخري الشافعية منذ القرن الرابع الهجري أفتوا بتوريت ذوي الأرحام إذا لم ينتظم بيت المال، وانظر: «الفقه الإسلامي وأدلته» للزحيلي ٣٨٣/٨.



إِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقِ الْفَرَضُ الْمَالَ، وَلَا عَصْبَةً، رُدَّ فَاضِلٌ عَلَى كُلِّ ذِي  
فَرْضٍ بِقَدْرِهِ، إِلَّا زَوْجًا وَزَوْجَةً. فَإِنْ رُدَّ عَلَى وَاحِدٍ، أَخَذَ الْكُلَّ.  
وَيَأْخُذُ جَمَاعَةً مِنْ جَنْسٍ، كِبَنَاتٍ بِالسُّوْيَةِ.  
وإِنْ اخْتَلَفَ جَنْسُهُمْ، فَخُذْ عِدَدَ سَهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ، فَإِنْ  
انْكَسَرَ شَيْءٌ،

شرح منصور

٣٩١/٢

(إِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقِ الْفَرَضُ الْمَالَ، وَلَا عَصْبَةً) مَعَهُمْ، (رُدَّ فَاضِلٌ) / عَنْ  
الْفُرُوضِ (عَلَى كُلِّ ذِي فَرْضٍ) مِنَ الْوَرِثَةِ (بِقَدْرِهِ) أَيُّ: الْفَرْضِ، كَالْغَرْمَاءِ  
يَقْتَسِمُونَ مَالَ الْمَفْلَسِ بِقَدْرِ دَيُونِهِمْ (إِلَّا زَوْجًا وَزَوْجَةً) فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا. نَصًّا،  
لَأَنَّهُمَا لَا رَحِمَ لِهَما. وَمَا رَوَى عَنْ عَثْمَانَ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ رَدَّ عَلَى زَوْجٍ، فَلَعَلَّهُ كَانَ  
عَصْبَةً، أَوْ ذَا رَحِمٍ، أَوْ أَعْطَاهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ. (فَإِنْ رُدَّ عَلَى  
وَاحِدٍ) بَانَ لَمْ يَتْرِكِ الْمَيِّتُ إِلَّا بَتْنًا، أَوْ بِنْتَ ابْنٍ، أَوْ أُمًّا أَوْ جَدَّةً وَنَحْوَهُنَّ، (أَخَذَ)  
الوَاحِدُ (الْكُلَّ) فَرَضًا وَرَدًّا؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْفُرُوضِ شُرْعٌ لِمَكَانِ الْمَزَاحِمَةِ وَقَدْ زَالَ.  
(وَيَأْخُذُ) الْإِرْثَ (جَمَاعَةً مِنْ) ذَوِي<sup>(٢)</sup> الْفُرُوضِ مِنْ (جَنْسٍ، كِبَنَاتٍ) أَوْ  
بَنَاتِ ابْنٍ، أَوْ جَدَّاتٍ، أَوْ أَوْلَادِ أُمٍّ، أَوْ أَخَوَاتٍ لَغَيْرِهَا (بِالسُّوْيَةِ) كَالْعَصْبَةِ مِنْ  
الْبَنِينَ وَنَحْوِهِمْ.

(وَإِنْ اخْتَلَفَ جَنْسُهُمْ) أَيُّ: مَحْلُهُمْ مِنَ الْمَيِّتِ، كِبَنَاتٍ وَبَنَاتِ ابْنٍ أَوْ أُمٍّ<sup>(٣)</sup>  
أَوْ جَدَّةٍ، وَلَيْسَ فِيهِمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، (فَخُذْ عِدَدَ سَهَامِهِمْ) أَيُّ: الْمَرْدُودَ عَلَيْهِمْ  
(مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ) لِأَنَّ الْفُرُوضَ كُلَّهَا تَوْجَدُ فِي السِّتَّةِ إِلَّا الرَّبْعَ وَالْثَمْنَ وَهُمَا  
لِلزَّوْجَيْنِ؛ وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا، وَالسَّهَامُ الْمَأْخُوذَةُ مِنْ أَصْلِ مَسْأَلَتِهِمْ<sup>(٤)</sup> هِيَ أَصْلُ  
مَسْأَلَتِهِمْ<sup>(٤)</sup>، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْعَائِلَةِ، (فَإِنْ انْكَسَرَ شَيْءٌ) مِنْ سَهَامِ فَرِيقٍ فَأَكْثَرُ عَلَيْهِ،

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِذْكَارِ» ٤٨٦/١٥، وَالزَّرْكَشِيُّ ٤٥٥/٤.

(٢) لَيْسَتْ فِي (م).

(٣) فِي (م): «وَأُمٌّ».

(٤-٤) لَيْسَتْ فِي (س) وَ (م).

صَحَّحتْ، وضربتَ في مسألتهم، لا في الستة.

فجدة وأخ لأُمٍّ، من اثنتين. وأُمٌّ وأخ لأُمٍّ، من ثلاثة. وأُمٌّ وبنتٌ، من أربعة. وأُمٌّ وبنتان، من خمسة.

ولا تزيد عليها؛ لأنها لو زادت سدساً آخر، لأكمل.

شرح منصور

(صَحَّحتْ) المسألة، (وضربتَ) جزء السهم (في مسألتهم) أي: عدد السهام المأخوذة<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> الستة، و(لا) تضرب (في الستة) كما لا تضرب في أصل العائلة دون عولها. وأصول مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين أربعة: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة.

(فجدة وأخ لأُمٍّ) أو أخت لأُمٍّ (من اثنتين) لأن لكل منهما السدس، واحد من الستة، فالسدسان اثنان منها، فيقسم المال بينهما نصفين فرضاً ورداً. فإن كانت الجدات فيها ثلاثة، انكسر عليهن سهمهن، فتضرب عددهن ثلاثة في اثنتين، تصح من ستة، لولد الأم ثلاثة، وللجدات ثلاثة، لكل واحدة سهم. (وأُمٌّ وأخ لأُمٍّ) أو أخت لأُمٍّ (من ثلاثة) للأم الثلث، اثنان من ستة، ولولدها السدس واحد، فيقسم المال بينهما أثلاثاً، وكذا أُمٌّ ولداها. (وأُمٌّ وبنتٌ) أو بنت ابن (من أربعة) للأم السدس واحد، وللبنت أو بنت الابن النصف ثلاثة، فيقسم المال بينهما أرباعاً، للأم ربعه، وللبنت أو بنت الابن ثلاثة أرباعه. (وأُمٌّ وبنتان) أو بنات ابن، أو أختان لغير أُمٍّ (من خمسة) للأم السدس، وللأخريين الثلثان أربعة، فالمال بينهما على خمسة، للأم خمسة، وللأخريين أربعة أخماسه.

(ولا تزيد) مسائل الرد (عليها) أي: الخمسة (لأنها لو زادت سدساً آخر، لأكمل) المال، فلا رد.

(١) ليست في (س).

(٢) بعدها في (س): «أصل».

ومع زوج أو زوجة، يُقسَم ما بعد فرضه على مسألة الرد،  
كوصية مع إرث.

فإن انقسم، كزوجة وأم وأخوين لأُم، وإلا ضربت مسألة الرد في  
مسألة الزوج، فما بلغ، .....

شرح منصور

(و) إن كان مَنْ يُردُّ عليه (مع زوج أو زوجة) فإن كان مَنْ يُردُّ عليه  
شخصاً واحداً، أخذ الفاضل بعد فرض الزوجية، وصحَّت من مسألة  
الزوجية. وإن كان اثنين فأكثر، فإنه (يُقسَم ما) بقي (بعد فرضه) أي: أحد  
الزوجين (على مسألة الرد، كوصية مع إرث) فيبدأ بإعطاء أحد الزوجين  
فرضه، والباقي لمن يُردُّ عليه.

(فإن انقسم) بلا كسر (كزوجة وأم وأخوين لأُم) لم يحتج لضرب،  
وصحَّت من مخرج فرض الزوجية، فللزوجة الربع واحد من الأربعة، والباقي بين  
الأم وولديها أثلاثاً؛ لأنَّ مسألة الرد من (١) ثلاثة، كما تقدم، والباقي ثلاثة،  
وكذا زوجة وأم وولد أم، (والإلا) ينقسم الباقي بعد فرض أحد الزوجين على  
مسألة الرد (ضربت مسألة الرد في مسألة الزوج) أو الزوجية؛ لعدم الموافقة؛ إذ  
الباقي بعد فرض (٢) أحد الزوجين، إما واحداً من اثنين إن كان الفرض نصفاً،  
والواحد يباين كل عدد، / وإما ثلاثة إن كان ربعاً، وهي تباين الاثنين والأربعة  
والخمسة، وإما سبعة إن كان ثمناً، وهي مباينة لأصول الرد الأربعة. فإن احتاجت  
مسألة الرد لتصحيح وصحتها، فيمكن أن تكون الموافقة بين ما صحَّت منه وما  
بقي، فلا تعارض بين ما في «شرحه» (٣): أن الباقي بعد فرض الزوجية (٤) لا  
يكون إلا مبايناً لمسألة الرد، وبين ما في «الإقناع» (٥) (فما بلغ) حاصل الضرب،

٣٩٢/٢

(١) ليست في (س).

(٢-٢) في (س) و(م): «الزوجة»، وانظر: «الإنصاف» ١٢٣/١٨.

(٣) معونة أولى النهي ٥٠٣/٦.

(٤) في (س): «الزوجة».

(٥) ١٩٩/٣.



فزوجٌ وجدّةٌ وأخٌ لأمّ، تُضربُ مسألة الردّ، وهي اثنان، في مسألة الزوج، وهي اثنان، فتصحُّ من أربعة.  
ومكانَ زوج زوجة، تُضربُ مسألة الردّ في مسألتها، تكونُ ثمانية.  
ومكانَ الجدةِ أختَ لأبوين، تكونُ ستة عشر.

شرح منصور

(انتقلت إليه) وتنحصر في خمسة أصول<sup>(١)</sup>.

(فزوجٌ وجدّةٌ وأخٌ لأمّ) مسألة الزوج من اثنين، له واحدٌ، ويبقى واحدٌ على اثنين - مسألة الردّ ف(تضرب مسألة الردّ، وهي اثنان في مسألة الزوج، وهي اثنان، فتصحُّ من أربعة) ومَنْ له شيءٌ من مسألة الزوجية يأخذه مضروباً في مسألة الردّ، ومَنْ له شيءٌ من مسألة الردّ يأخذه مضروباً في الفاضل بعد فرض الزوجية، فلزوج اثنان، وللجدة سهمٌ، وللأخ لأمّ سهمٌ.

(و) إن كانَ (مكانَ زوج زوجة) مع جدّة وأخٍ لأمّ، فمسألة الزوجية<sup>(٢)</sup> من أربعة، والباقي منها بعد فرض الزوجية ثلاثة على مسألة الردّ اثنين تباينها، ف(تضرب مسألة الردّ) وهي اثنان (في مسألتها) أي: الزوجية، وهي أربعة (تكون<sup>(٣)</sup> ثمانية) للزوجية الربع اثنان، وللجدة ثلاثة، وللأخ لأمّ كذلك، ولا يكون الكسرُ في هذا الأصل<sup>(٤)</sup> إلا على الجدات.

(و) إن كانَ (مكانَ الجدة) مع زوجة وأخٍ لأمّ (أختَ لأبوين) فمسألة الردّ من أربعة، والباقي ثلاثة تباينها، فاضرب مسألة الردّ، وهي أربعة في مسألة الزوجية، وهي أربعة، (تكونُ ستة عشر) للزوجية الربع أربعة، وللأخت

(١) بعدما في (س): «أو أربعة».

(٢) في (س) و (م): «الزوجية».

(٣) في الأصل و (م): «تكن».

(٤) في (س): «الفاضل».

ومع الزوجة بنت وبنت ابن، تكون اثنتين وثلاثين.  
ومعهن جدة، تصح من أربعين، وتصح مع كسر، كما سيأتي.  
وإن شئت صحح مسألة الرد، ثم زد عليها لفرض الزوجية:  
للنصف مثلاً، وللربع ثلثاً، وللثمن سبعة.

شرح منصور

للأبوين تسعة، وللأخ لأم ثلاثة.

(و) إن كان (مع الزوجة بنت وبنت ابن) فمسألة الزوجية (١) من ثمانية، والفاضل منها سبعة، تباين مسألة الرد وهي أربعة، (يكون) الحاصل (اثنتين وثلاثين) للزوجة الثمن أربعة، وللبنت أحد وعشرون، ولبنت الابن سبعة.

(و) إن كان (معهن) أي: الزوجة والبنت وبنت الابن (جدة) فمسألة الرد من خمسة تضربها في مسألة الزوجة، (تصح من أربعين) للزوجة الثمن خمسة، وللبنت أحد وعشرون، ولبنت الابن سبعة، وللجدة سبعة، (وتصحح) المسألة (مع كسر) أي: انكسار سهام فريق أو أكثر عليه، (كما سيأتي) في الباب بعده، ولك في عمل مسائل الرد مع أحد الزوجين طريق آخرى، وهي طريق ما فوق الكسر، وقد أشار إليها بقوله:

(وإن شئت) (صحح مسألة الرد) وحدها ابتداءً، (ثم زد عليها لفرض الزوجية للنصف مثلاً) أي: مثل مسألة الرد؛ لأنها بقية مال ذهب نصفه، ففي زوج وجدة وأخ لأم مسألة الرد من اثنتين، فتزيد عليها اثنتين للزوج تصير أربعة، ومنها تصح، (و) زد (للربع ثلثاً) لأنها بقية مال ذهب ربعه، كزوجة وأم وأخ لأم، مسألة الرد من ثلاثة، فتزيد عليها للزوجة واحداً تصير أربعة، ومنها تصح، (و) زد (للثمن سبعة) لأنها بقية مال ذهب ثمنه، ففي زوجة وبنت وبنت ابن وجدة مسألة الرد من خمسة، فتزيد عليها للزوجة خمسة أسباع،

(١) في (س): «الزوجة» .

شرح منصور

(وابسُطَ) الخمسةَ وخمسةَ أسباع (من مخرجِ كسرٍ<sup>(١)</sup> ليزولَ) فتضربها في  
مخرج السبع يحصلُ أربعون، ومنها تصحُّ.

---

(١) جاء في هامش الأصل: [وهو السبع].



## باب تصحيح المسائل

إذا انكسر سهم فريق عليه، ضربت عدده إن باين سهامه، أو  
وفقه لها إن وافقها بنصف، أو ثلث، أو نحوهما في المسألة، وعولها إن  
عالت.....

شرح منصور

## باب تصحيح المسائل

أي: تحصيل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث صحيحاً بلا كسر،  
ويتوقف على أمرين: معرفة أصل المسألة، وقد تقدم، ومعرفة جزء السهم،  
وقد أخذ فيما يعلم به، فقال:

(إذا انكسر سهم فريق) فقط (عليه) فلم ينقسم قسمة صحيحة، (ضربت  
عدده) / أي: الفريق (إن باين سهامه) كزوج وخمسة أعمام، أصل المسألة من  
اثنين، للزوج واحد، يبقى للأعمام واحد، يباين الخمسة عددهم، فاضربها في  
اثنين، تصح من عشرة، والفريق جماعة اشتركوا في فرض، أو ما أبقت  
الفروض، (أو) ضربت (وفقه) أي: عدد الفريق (لها) أي: لسهامه (إن وافقها  
بنصف) كأمر ستة أعمام، أصل المسألة من ثلاثة، للأمر واحد، وللأعمام الباقي،  
اثنان على ستة لا تنقسم، وتوافق بالنصف، فرد الستة لنصفها ثلاثة، واضربها  
في أصل المسألة، تصح من تسعة، (أو) وافقها ب (ثلث) كزوجة وستة أعمام،  
(للزوجة واحد،<sup>(١)</sup>) وللأعمام ثلاثة على ستة توافقها بالثلث، فاضرب اثنان في  
أربعة، تصح من ثمانية، (أو نحوهما) كثمان، أو عشر، أو ثلث ثمن، أو جزء من  
أحد عشر جزءاً<sup>(٢)</sup> (في المسألة) متعلق بـ ضربت (وعولها إن عالت) كزوج  
وثلاث أخوات لأبوين أو لأب، هن أربعة على ثلاثة تباينهن، فاضرب  
الثلاثة في سبعة، تصح من أحد وعشرين، للزوج<sup>(٣)</sup> تسعة، ولكل أخت أربعة،

(١-١) في (س) و (م): «الباقي» .

(٢) ليست في (س) و (م) .

(٣) في الأصل: «للزوجة» .

وَيَصِيرُ لَوَاحِدِهِمْ مَا كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ، أَوْ وَفَّقَهُ.

وعلى فريقين فأكثر، ضربتَ أحدَ المتماثلين، أو أكثرَ المتناسِيبين  
بأن كان الأقلُّ جزءاً للأكثر، كنصفه ونحوه، أو وفَّقهما، .....

شرح منصور

(وَيَصِيرُ لَوَاحِدِهِمْ) أي: الذين وقع الانكسارُ عليهم مثلُ (ما كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ)  
عند التباين، كما في المثالِ الأولِ والأخيرِ، (أو) يصيرُ لَوَاحِدِهِمْ (وفَّقَهُ) أي:  
وفق ما كَانَ لَجَمَاعَتِهِمْ عندَ التوافق، كما في المثالِ الثاني.

(و) إذا انكسرَ سهمٌ (على فريقين فأكثر) كثلاثة فرق أو أربعة عليهم،  
ولا يتجاوزها في الفرائض، فانظر أولاً بين كلِّ فريق وسهامه، وأثبت المباين  
بحاله ووفق الموافق، ثم انظر بين المثبتات بالنسب الأربعة، وحصل أقل عددٍ  
ينقسمُ عليها، فإن تماثلت، كزوجة وثلاثة إخوة لأم وثلاثة أعمام، (ضربتَ  
أحدَ المتماثلين) في المسألة، فتضرب هنا ثلاثة في اثني عشرَ بستمائة وثلاثين،  
للزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة، وللإخوة لأم أربعة في ثلاثة باثني عشر، لكلِّ  
واحدٍ أربعة، وللأعمام خمسة في ثلاثة بخمسة عشر لكلِّ عمٍّ خمسة، (أو)  
ضربتَ (أكثر) العددين (المتناسيبين) إن تناسبَ العددان؛ (بأن كان الأقل)  
منهما (جزءاً للأكثر، كنصفه ونحوه) كثلث<sup>(١)</sup> أو نصف ثمنه. ويقال لهما:  
المتداخلان، وجزء الشيء كسرُه الذي إذا سُلِّطَ عليه أفناه، فهو أخصُّ من  
الكسر، ففي ثلاثة إخوة لأم وتسعة أعمام نصيبُ كلِّ من الفريقين مباينٌ  
لعدده، وعدداهما متناسبان، فاضرب التسعة في ثلاثة، تصحُّ من سبع  
وعشرين، للإخوة لأم تسعة ولكلِّ واحدةٍ ثلاثة، وللأعمام ثمانية عشر لكلِّ  
عمٍّ اثنان، وكذا إن كَانَ الانكسارُ على ثلاثِ فرق، أو أربعة، وتداخلت  
فتكتفي بأكثرها، فهو جزءُ السهم، فتضربه في المسألة بعولها إذا عالت، فما  
بلغ، فمنه تصحُّ. (أو) ضربتَ (وفَّقهما) أي: وفق أحدَ المتماثلين وأكثرَ المتناسيبين

(١) في (م): «كثله» .

أو بعض المتباين في بعضه، إلى آخره، أو وفق المتوافقين — كأربعة وستة وعشرة، .....

شرح منصور

(١) للحيز (٢) الثالث إن كان في أحدهما، ثم في المسألة وعولها إن عالت، فما بلغ، فمنه تصح، فالموافقة بين الثالث وأحد المتماثلين، كأربع زوجات، وثمان وأربعين أختاً لأبوين، وأربع وعشرين أختاً لأم، أصلها اثني عشر، وتعدل إلى خمسة عشر، فنصيب الزوجات يباينهن، ونصيب الأخوات لأبوين يوافقهن بالثمن، فردهن إلى وفقهن ستة ونصيب الأخوات لأم يوافقهن بالربع، فردهن إلى وفقهن ستة، فيتمثل معك عددان، ستة وستة، فتكتفي بأحدهما، وتضرب وفقه في الأربعة باثني عشر، ثم تضربها في المسألة وعولها خمسة عشر بمئة وثمانين. ومثال الموافقة بين الثالث وأكثر المتناسبين أربع زوجات، وثلاث شقيقات، وستة أعمام، فنصيب (٣) كل يباينه فتبقيه بحاله، فيكون معك عددان متناسبان، ثلاثة وستة، فتكتفي بالستة ثم تضرب وفقها في الأربعة، وتتم العمل (١).

(أو) ضربت (بعض المتباين في بعضه إلى آخره) إن تباينت الأعداد، فضربت الحاصل في أصل المسألة، كجديتين وخمس بنات وثلاثة أعمام، أصل المسألة من ستة، للجديتين السدس واحد لا ينقسم عليهما يباينهما، وللبنات أربعة تباينها، والباقي للأعمام واحد يباينهم، والأعداد الثلاثة أيضاً متباينة، فاضرب اثنين في خمسة، والحاصل في ثلاثة، تبلغ ثلاثين، فهي جزء السهم، فاضربه في الستة أصل المسألة تصح من مئة وثمانين، واقسمها لكل حدة خمسة عشر، ولكل بنت أربعة وعشرون، ولكل عم عشرة، (أو) ضربت (وفق) أحد (المتوافقين) من الأعداد في كامل الآخر، والحاصل في وفق الآخر إن وافق (كأربعة وستة وعشرة) بأن مات مثلاً عن أربع زوجات، وثمانية

٣٩٤/٢

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (م): «للحيز».

(٣) بعدما في الأصل: «الزوجات والشقيقات والأعمام».



تَقِفُ أَيُّهَا شَت. وَيُسَمَّى: الموقوف المطلق — في كلِّ الآخر، ثم  
وَفَقَّهَما فيما بقي.

شرح منصور

وأربعين أختاً (الغير أم،<sup>(١)</sup> وعشرة أعمام، فأصل المسألة من اثني عشر، ربُّعها  
للزوجات ثلاثة يابنهن، وثلاثها<sup>(٢)</sup> للأخوات<sup>(٣)</sup> يوافقهن بالثمن، فردهن لستة،  
ويبقى للأعمام سهم يابنهم، والمثبتات الثلاثة متوافقة، ف(تقف أيها)<sup>(٤)</sup>  
شَت، وَيُسَمَّى ما تقفه منها: (الموقوف المطلق) ثم تنظر بينه وبين<sup>(٥)</sup> ما بقي  
من<sup>(٥)</sup> الأعداد، فتسقط المماثل والداخل<sup>(٦)</sup> فيه، وتبقى المباين ووفق الموافق، ثم  
تنظر بين المثبتين، فإن تماثلا، ضربت أحدهما في الموقوف، وإن تناسبا، ضربت  
أكبرهما فيه، وإن توافقا، ضربت وفق أحدهما (في كلِّ الآخر) والحاصل في  
الموقوف، وإن تباينا، ضربت أحدهما في الآخر، ثمَّ الحاصل في الموقوف. ففي  
المثال: إن وقفت العشرة، ونظرت بينها وبين الستة، رددت الستة إلى ثلاثة،  
ثم بينها وبين الأربعة فتردُّها لاثنين، ثم تضرب الثلاثة في الاثنين؛ لتباينهما،  
والحاصل، وهو ستة في عشرة من غير نظير لموافقة، تبلغ ستين، فهي جزء  
السهم، تضربها في أصل المسألة، وهذه طريقة البصريين. وأمَّا طريقة  
الكوفيين، فتتظر بين مثبتين منها، وتحصل أقل عدد ينقسم عليهما، كما تقدم،  
فما بلغ، وافقت بينه وبين ثالث، وضربت وفق أحدهما في الآخر، وهو المراد  
بقوله: (ثمَّ وَفَقَّهَما فيما بقي) ثم تنظر بين الحاصل، وبين الرابع وهكذا حتى  
تنتهي وهي أسهل من الأولى.

(١-١) في (س): «لأبوين أو لأب».

(٢) ليست في (س).

(٣) بعدها في (س): «الثلاثان ثمانية».

(٤) في الأصل: «أيهما».

(٥-٥) في (م): «باقي».

(٦) في (س): «المتداخل».

وإن كان أحدها يوافق الآخرَيْن، وهما مُتباينان — كستة وأربعة وتسعة — فتَقِفُ الستة فقط، ويُسمَّى : الموقوف المقيّد . وأجزاء ضرب أحد المتباينين في كل الآخر، فما بَلَغَ، يُسمَّى : جزء السهم، يُضرب في المسألة، وعُولها إن عالت، فما بَلَغَ، فمنه تصحُّ.  
فإذا قَسَمْتَ، فَمَنْ له شيء من أصل المسألة مضروب في عدد جزء السهم، فما بَلَغَ، .....  
.....

شرح منصور

(وإن كان أحدها أي: الأعداد الثلاثة (يوافق الآخرَيْن) منها (وهما) أي: الآخران (متباينان، كستة وأربعة، وتسعة، فتقف الستة فقط) أي: دون الأربعة والتسعة، (ويسمى) عدد الستة: (الموقوف المقيّد) لأنك لو وقفت التسعة ورددت الستة إلا اثنين، لدخلا في الأربعة، لكن لا يختلف العمل من حيث الصّحّة، (وأجزاء ضرب أحد المتباينين في كل (١) الآخر) أي: الأربعة في التسعة، ففي أربع زوجات، وتسع أخوات لغير أم، وستة أعمام، المسألة من اثني عشر، ونصيب كل (٢) واحد من الفرق الثلاث يباينه والأعداد الثلاثة مختلفة، فحصل أقل عدد ينقسم عليها، (فما بَلَغَ) وهو ستة وثلاثون في المثال الأخير - وكذا ما تقدم فيما قبله - (يسمى: جزء السهم) أي: حظ الواحد من أسهم المسألة مما صحّت منه، بمعنى: أنك إذا قسمت مصحح المسألة عليها، خرج لكل سهم منها ذلك العدد؛ لأنّه متى قسم الحاصل على أحد المضروبين، خرج المضروب الآخر (بضرب) جزء السهم المذكور (في المسألة وعولها إن عالت، فما بَلَغَ) بالضرب، (فمنه تصحّ) المسألة، وتقدّمت أمثلته.

(فإذا قسمت) أي: أردت قسمة مصحح المسألة على الورثة، (فَمَنْ له شيء من أصل المسألة) فهو (مضروب في عدد جزء السهم، فما بَلَغَ) أي: حصل بالضرب

(١) في الأصل: «كامل» .

(٢) ليست في (س) و (م) .

فللواحد، أو على الجماعة.

ومتى تباين أعداد الرؤوس والسهام، كأربع زوجات، وثلاث جدات، وخمس أخوات لأم، سُميت: صماء. ولا تتمشى على قواعدنا مسألة الامتحان، وهي: أربع زوجات، وخمس جدات، وسبع بنات، وتسع أخوات لأبوين أو لأب؛ لأننا لا نورث أكثر من ثلاث جدات.

شرح منصور

(ف) هو (للواحد) إن لم يكن في حيزه غيره (أو) يقسم (على الجماعة) من ذلك الخير، إن كانوا<sup>(١)</sup> أكثر من واحد.

(ومتى تباين أعداد الرؤوس والسهام) بأن باين كل فريق سهامه، وتباينت أعداد الفرق أيضاً، (كأربع زوجات، وثلاث جدات، وخمس أخوات لأم) وعم، (سُميت: صماء) وأصل المسألة من اثني عشر، للزوجات الربع ثلاثة<sup>(٢)</sup> على أربع تباينها، وللجدات من ذلك السدس اثنان على ثلاثة<sup>(٣)</sup> تباينها، وللأخوات لأم الثلث أربعة على خمسة تباينها<sup>(٣)</sup>، فاضرب ثلاثة في أربعة باثني عشر، والحاصل في خمسة بستين، فهي جزء السهم، فاضربها في اثني عشر، تصح من سبع مئة وعشرين.

(ولا تتمشى على قواعدنا مسألة الامتحان، وهي: أربع زوجات، وخمس جدات، وسبع بنات، وتسع أخوات لأبوين أو لأب؛/ لأننا لا نورث أكثر من ثلاث جدات) وتصح عند القائلين بها من ثلاثين ألفاً وميتين وأربعين، وجزء سهمها ألفاً ومئتان وستون، فتضرب في أصلها أربعة وعشرين يحصل ما ذكر. يمتحن الطلبة بها بعضهم بعضاً يقال: خلف أربعة أصناف، وليس صنف منهم يبلغ عدده عشرة، ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفاً.

(١) في الأصل: «كان».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) في الأصل: «تباينهم».



## باب

المناسخات: أن يموت ورثة ميت، أو بعضهم قبل قسم تركته. ولها ثلاث صور:

أن تكون ورثة الثاني يرثونه كالأول، كعصبة لهما. فتقسم بين من بقي، ولا يلتفت إلى الأول.

الثانية: أن لا ترث ورثة كل ميت غيره، كإخوة خلف كل بنيه. فاجعل مسائلهم كعدد انكسرت عليه سهامه، وصحح كما ذكر.

شرح منصور

(المناسخات) جمع مناسخة، من النسخ بمعنى: الإزالة، أو التغيير، أو الإبطال، أو النقل.

واصطلاحاً: (أن يموت ورثة ميت، أو بعضهم قبل قسم تركته) سُميت بذلك؛ لزوال حكم الأول ورفعِهِ، أو لأنَّ المال تناسخته الأيدي. (ولها ثلاث صور) بالاستقراء:

إحداها: (أن تكون ورثة الميت الثاني يرثونه، كـ) الميراث (الأول، كعصبة) من أخوة وأعمام ونحوهما (لهما) أي: للميت الأول والثاني، (فتقسم) التركة (بين من بقي) من الورثة، (ولا يلتفت إلى الأول) كما لو مات شخص عن أربعة بنين، وأربع بنات، ثم مات منهم واحد بعد آخر حتى بقي منهم ابن وبنت، فاقسم المال بينهما أثلاثاً، ولا تحتاج لعمل، ويسمى الاختصار قبل العمل، وكذا لو كان الورثة ذوي فرض، كأن يموت عن أخوات ثم يموت بعضهن عن بقي، فيرثه بالفرض والرد.

الصورة (الثانية: أن لا ترث ورثة كل ميت غيره كإخوة) مات أبوه عنهم ثم ماتوا، و (خلف كل) منهم (بنيه<sup>(١)</sup>)، فاجعل مسائلهم، كعدد انكسرت عليه سهامه، وصحح كما ذكر) في الباب قبله، فمن مات عن

(١) في (م): «بنية».

الثالثة: ما عداهما. فصَحَّحَ الأولى، واقسَمَ سهم الميت الثاني على مسأَلته. فإن انقسم صَحَّتْ من الأولى، كرجل خَلَفَ زوجةً وبتاً وأخاً، ثم ماتت البنت عن زوج وبنت وعمِّها، فلها أربعة، ومسأَلتها من أربعة.

شرح منصور

أربعة بنين ثم مات أحدُهم عن ابن، والآخرُ عن ابنين، والثالثُ عن ثلاثة بنين، والرابعُ عن أربعة بنين، فكلُّ واحدٍ غير الأول لا ترثُ منه إخوته شيئاً. (١) ومسألة كلِّ منهم، هي عدد بنيهِ، فالأولى من واحدٍ، والثانية<sup>(٢)</sup> من اثنين، والثالثة من ثلاثة، والرابعة من أربعة. فَحَصِّلْ أَقْلَ عددٍ ينقسمُ عليها، تجزئه اثني عشر، فاضربه في مسألة الأولى أربعة تصحُّ من ثمانية وأربعين، واضرب لكلِّ واحدٍ منهم واحداً في اثني عشر، فاضربه في مسألة الأولى أربعة، تصحُّ من ثمانية وأربعين، واضرب لكلِّ واحدٍ منهم واحداً في اثني عشر باثني عشر، فأعطها الورثة، فلا بنِ الأولِ اثنا عشر، ولكلِّ واحدٍ من ابني الثاني ستة، ولكلِّ واحدٍ من بني الثالث أربعة، ولكلِّ واحدٍ من بني الرابع ثلاثة.

الصورة (الثالثة: ما عداهما) أي: الصورتين السابقتين؛ بأن كان بعضُهم يرثُ بعضاً، أولاً يرثون الثاني كالأول<sup>(٢)</sup>، (فصحح) المسألة (الأولى) للميت الأول كأنه لم يمُت أحدٌ من ورثته، واعرف سهمَ الثاني، واعملْ له مسألة أخرى وصَحَّحْها، (واقسم سهم الميت الثاني) من الأولى (على مسأَلته) أي: الثاني، أي: اعرضه عليها، فإمّا أن ينقسم، وإمّا أن يوافق، وإمّا أن يباين، (فإن انقسم) سهمه على مسأَلته، (صَحَّتْ) أي: المسألتان (من) العدد الذي صَحَّتْ منه (الأولى) وذلك، (كرجل خَلَفَ زوجةً وبتاً وأخاً) لغير أم (ثم ماتت البنت عن زوج وبنت وعمِّها) فالأولى من ثمانية، للزوجة سهم، (فلها) أي: البنت (أربعة) وللأخ ثلاثة (ومسأَلتها) أي: البنت (من أربعة) مخرج الربع، للزوج سهم، ولبنتها سهمان، وللعَمِّ الباقي سهم، والأربعة سهامُ الميتة منقسمةً على الأربعة مسأَلتها،

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (س): «دون».

## فصحتنا من ثمانية.

والأ، فإن وافقت سهامه مسألته، ضربت وفق مسألته في الأولى. ثم من له شيء من الأولى مضروب في وفق الثانية، ومن له شيء من الثانية مضروب في وفق سهام الثاني، مثل أن تكون الزوجة أما للبنت الميتة، فتصير مسألتها من اثني عشر، توافق سهامها بالربع، تضرب ربعها ثلاثة في الأولى، تكن أربعة وعشرين.

شرح منصور

(فصحتنا) أي: المسألتان (من ثمانية) لزوجة الأول سهم، ولزوج الثانية سهم، ولبنيتها سهمان، وللأخ من المسألتين أربعة، ثلاثة من الأولى، وواحد من الثانية، (والأ) يقسم سهم الثاني من الأولى على مسألته / (فإن وافقت سهامه مسألته) بنحو ثلث، أو نصف، أو ثمن، (ضربت وفق مسألته) أي: الثاني (في) جميع المسألة (الأولى) لتخرج بلا كسر، فما حصل يسمى: الجامعة، (ثم) كل (من له شيء من) المسألة (الأولى) فهو له (مضروب في وفق) المسألة (الثانية، ومن له شيء من) المسألة (الثانية) فهو (مضروب في وفق) سهام الميت (الثاني، مثل أن تكون الزوجة أما للبنت الميتة) في المثال المذكور (فتصير مسألتها من اثني عشر) لأنها مخرج النصف، والربع، والسدس، و(توافق) مسألتها (سهامها) (من الأولى<sup>(١)</sup>) وهي أربعة (بالربع تضرب ربعها) أي: الاثني عشر (ثلاثة في) المسألة (الأولى) وهي: ثمانية (تكن) الجامعة (أربعة وعشرين) للزوجة من الأولى واحد في وفق الثانية ثلاثة بثلاثة، ومن الثانية بكونها أما سهمان في وفق سهام الميتة<sup>(٢)</sup>، وهو واحد باثنين يجتمع لها خمسة، وللأخ من الأولى ثلاثة في ثلاثة بتسعة، ومن الثانية بكونه عمًا، واحد في واحد، فيجتمع له عشرة، ولزوج الثانية، ثلاثة في واحد

(١-١) ليست في الأصل.

(٢) ليست في (س).



وإلا، ضربت الثانية في الأولى.

ثم من له من الأولى شيء، أخذه مضروباً في الثانية. ومن له من الثانية مضروباً في سهام الميت الثاني، كأن تخلف البنت بنتين، فإن مسألتهما تعول إلى ثلاثة عشر، تضربها في الأولى، تكن مئة وأربعة.

شرح منصور

بثلاثة، ولبنتها ستة في واحد ستة. ويُمتَحَنُ العملُ بجمع السَّهام، فإن ساوت الجماعة، صحَّ العمل، وإلا (١) فأعده.

(وإلا) توافق سهام الثاني من الأولى مسألته؛ (٢) بأن تباينها (٣)، (ضربت) المسألة (الثانية في) المسألة (الأولى) فما حصل، فهو الجماعة.

(ثم مَنْ له من) المسألة (الأولى شيء، أخذه مضروباً في) المسألة (الثانية) لأنها جزء سهيها، (وَمَنْ له) شيء (من) المسألة (الثانية) أخذه (مضروباً في سهام الميت الثاني) لأنَّ ورثته إنما يرثون سهامه من الأولى (كأن تخلف البنت) التي مات أبوها عنها، وعن زوجة وأخ، ثم ماتت عن (٣) (بنتين) وزوج وأم (فإنَّ مسألتهما) من اثني عشر، و(تعول إلى ثلاثة عشر) للبنتين ثمانية، وللزوج ثلاثة، وللأم اثنان، وسهام البنت من مسألة أيها أربعة تباين الثلاثة عشر، (تضربها) أي: الثلاثة عشر (في) المسألة (الأولى) وهي ثمانية، (تكن مئة وأربعة) للزوجة من الأولى واحد في ثلاثة عشر (بثلاثة عشر)، ولها من الثانية اثنان مضروبان في سهام الثانية من الأولى وهي أربعة، يجتمع لها أحد وعشرون، ولأخي الميت الأول من الأولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين، ولا شيء له من الثانية، وللزوج الثانية، ثلاثة في أربعة باثني عشر،

(١) بعدها في (س): «فلا».

(٢-٢) في (س) و (م): «بل باينتها».

(٣) ليست في (س) و (م).

(٤-٤) ليست في (س).

وإن مات ثالث فأكثر، جمعت سهامه من الأوليتين فأكثر، وعملت كثنان مع أول.

واختصارُ المناسخات: أن توافق سهام الورثة بعد التصحيح بجزء، كنصف، وخمس، وجزء من عدد أصم، كأحد عشر. فترد المسائل إلى ذلك الجزء، وسهام كل وارث إليه.

شرح منصور

ولبنتها (١) ثمانية في أربعة باثنين وثلاثين، والاختبارُ بجمع السهام، كما تقدم. (وإن مات) أيضاً (ثالث فأكثر) قبلَ قسمة تركة الأول، (جمعت سهامه من) المسألتين (الأوليتين فأكثر، وعملت) فيها (ك) عملك في (ثنان مع أول) فتعمل له مسألة، وتعرض سهامه ثمة قبلها عليها، فإما أن ينقسم، أو يوافق، أو يباين. فإن انقسم، لم تحتج لضرب وإلا ضربت وفقها في الجامعة قبلها. وإن باينت سهامه مسألته، ضربت مسألته في الجامعة قبلها، فما بلغ، فمنه تصح وتقسّم، كما تقدم. وهكذا تفعل في ميت بعد آخر حتى تنتهي، والاستعانة على هذا بالشباك الذي وضعه ابن الهائم (٢) معينة جداً.

(واختصارُ المناسخات) بعد العمل (أن توافق سهام الورثة بعد التصحيح) أي: أن تكون بينها موافقة (بجزء، كنصف وخمس، وجزء من عدد أصم، كأحد عشر، فترد المسائل إلى ذلك الجزء) الذي حصلت فيه الموافقة، (و) ترد (سهام كل وارث إليه) أي: الجزء الذي به الموافقة؛ لأنه أسهل في العمل. مثاله: رجل مات عن زوجة وابن وبنت منها، ثم ماتت البنت عن أمها وأخيها، تصح الأولى / من أربعة وعشرين، للزوجة ثلاثة، وللأبن أربعة عشر، وللبنات سبعة، ومسألتهما من ثلاثة، تباين السبعة، فاضرب الثانية في الأولى، يحصل اثنان وسبعون، للزوجة من الأولى، ثلاثة في ثلاثة بتسعة،

٣٩٧/٢

(١) في (س) و (م): «ولبنتها».

(٢) هو: أبو الفتح، محمد بن أحمد بن محمد. مصري، اشتغل بالفقه والحديث. (ت ٧٩٨هـ).

«شذرات الذهب» ٣٥٥/٦.

وإذا ماتت بنتٌ من بنتين وأبوين قبل القسمة، سئل عن الميت الأول، فإن كان رجلاً، فالأبُ جدُّ في الثانية، ويصحَّان من أربعة وخمسين. وإلا، فأبو أم، ويصحَّان من اثني عشر. ....

شرح منصور

ولها من الثانية واحدٌ في سبعة بسبعة، يكون لها ستة عشر. وللأب من الأولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين، ومن الثانية اثنان في سبعة بأربعة عشر يجتمع له ستة وخمسون، وبين سهام الزوجة والابن موافقةً بالأثمان، فردَّ الجامعة إلى ثمنها تسعة، وسهام الأم إلى ثمنها اثنين، وسهام الابن إلى ثمنها سبعة.

(وإذا ماتت بنتٌ من بنتين وأبوين) ماتَ عنهم شخصٌ (قبل القسمة) لتركته، وسئل عن حكم إرثهم، (سئل) السائلُ (عن الميت الأول) لاختلاف الحال بذكورته وأنوثته، (فإن كان) الميتُ الأولُ (رجلاً، فالأبُ جدُّ) أبو أب، فيرث (في) المسألة (الثانية، ويصحَّان) أي: المسألتان (من أربعة وخمسين) لأنَّ الأولى من ستة، وسهام البنت منها اثنان، ومسألتها من ثمانية عشر، توافقها بالنصف، فاضربُ تسعة في ستة، يحصل ما ذكر، وللبنتِ الباقية من أيها وأختها (١) ثلاثة وعشرون. وللأب من ابنه وبنتِ ابنه تسعة عشر. وللأم منها (٢) اثنا عشر. (وإلا) يكنِ الميتُ في الأولى رجلاً بل كان أنثى، (ف) هو (أبو أم) في الثانية، فلا يرثُ شيئاً، وسألَ عن الأختِ الباقية، هل هي شقيقة المتوفاة، أو لأمها (ويصحَّان) أي: المسألتان إن كانت الأخت شقيقة (من اثني عشر) لأنَّ الثانية إذن من أربعة؛ لأنها أخت شقيقة وجدَّة، فيردُّ الباقي عليهما، وتوافق سهام الميتة بالنصف، فتضرب الاثنين في الأولى، وهي ستة، تبلغ ذلك، للأب من الأولى واحدٌ في اثنين باثنين، ولا شيء لها من

(١) في (م): «وأخيها» .

(٢) في (م): «منها» .



الثانية. وللأم من المسألتين ثلاثة، وللبنت منهن سبعة، وإن كانت أختاً لأم، صحت المسألتان من ستة؛ لأن الثانية من اثنين للرد، وسهامها من الأولى اثنان، وهي منقسمة عليها.

(وتسمى) هذه المسألة: (المأمونية) لأن المأمون<sup>(١)</sup> امتحن بها يحيى بن أكثم<sup>(٢)</sup>، بالثاء المثلثة، لما أراد أن يولي القضاء، فقال له: الميت الأول ذكر أم أنثى؟ فعلم أنه قد عرفها. والله أعلم.

(١) هو: أبو العباس، عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي. قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم. (ت ٢١٨هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٠/٢٧٢.

(٢) هو: أبو محمد، يحيى بن أكثم بن محمد التميمي، المروزي، قاضي، رفيع القدر، من نبلاء الفقهاء. (ت ٢٤٢هـ). «الأعلام» ٨/١٣٨.

## باب قسم التركات

إذا أمكن نسبة سهم كل وارث من المسألة بجزء، فله من التركة  
بنسبته.

وإن قسمت التركة على المسألة، أو وفقها على وفق المسألة،  
وضربت الخارج في سهم كل وارث، خرج حقه.

شرح منصور

## باب قسم التركات

وهي ثمرة علم الفرائض، وينبني على الأعداد الأربعة المتناسبة التي نسبة  
أولها إلى ثانيها، كنسبة ثالثها إلى رابعها، كالاثنين والأربعة، والثلاثة والستة.  
وإذا جهل أحدها، فلك في استخراج طرقة:

أحدها: طريق النسبة، ذكرها بقوله: (إذا أمكن نسبة سهم كل وارث  
من المسألة بجزء) كخمس أو عشر، (فله) أي: ذلك الوارث (من التركة  
بنسبته) أي: نسبة سهمه إليه، فلو ماتت امرأة عن مئة دينار، وعن زوج  
وأبوين وابنتين، فالمسألة من خمسة عشر، للزوج منها ثلاثة، وهي خمس  
المسألة، فله خمس التركة عشرون ديناراً، ولكل واحد من الأبوين اثنان من  
الخمس عشرة، وهما ثلثا خمسيها، فلكل واحد منهما ثلثا خمس التركة ثلاثة  
عشر ديناراً وثلث دينار، ولكل واحدة من البنتين ضعف ما لكل واحد من  
الأبوين.

الثانية من الطرق، أشار إليها بقوله: (وإن قسمت التركة على المسألة)  
بأن قسمت في المثال المئة على الخمسة عشر، (أو) قسمت (وفقها) أي:  
التركة (على وفق المسألة) كأن قسمت خمس التركة وهو عشرون على  
خمس الخمسة عشر وهو ثلاثة، فيخرج / على التقديرين ستة وثلثان، (وضربت  
الخارج) بالقسمة (في سهم كل وارث، خرج حقه) فاضرب للزوج ثلاثة في ستة  
وثلاثين يحصل، له عشرون ديناراً. ولكل من الأبوين: اثنان في ستة وثلاثين

وإن عكست، فقسمت المسألة على التركة، وقسمت على ما خرج نصيب كل وارث، بعد بسطه من جنس الخارج، خرج حقه.  
وإن قسمت المسألة على نصيب كل وارث، ثم التركة على خارج القسمة، خرج حقه.

شرح منصور

بثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار، ولكل من البنتين أربعة في ستة وثلثين بستة وعشرين وثلثي دينار.

الطريق الثالث المشار إليه بقوله: (وإن عكست، فقسمت المسألة على التركة) أو نسبتها منها إن كانت أقل، كالمثال، نسبت الخمسة عشر إلى المئة، عشر ونصف عشر، (وقسمت على ما خرج) من القسمة (نصيب كل وارث) من المسألة (بعد بسطه) أي: النصيب (من جنس الخارج) إن خرج كسر، (خرج حقه) ففي المثال: مخرج العشر ونصفه عشرون، وبسطهما ثلاثة، فابسط نصيب الزوج أي: اضربه في عشرين بستين، واقسمها على البسط (١) ثلاثة، يخرج له كما سبق. ولكل من الأبوين اثنان، ابسطها بأربعين، واقسمها على ثلاثة، يحصل له كما سبق. ولكل من البنتين أربعة، ابسطها بثمانين، واقسمها، يكون لها كما تقدم.

الطريق الرابع المذكور بقوله: (وإن قسمت المسألة على نصيب كل وارث، ثم قسمت التركة على خارج القسمة، خرج حقه) ففي المثال: نصيب الزوج من المسألة ثلاثة، اقسم المسألة عليه، يخرج خمسة، اقسم المئة عليها، يخرج له عشرون كما سبق. ونصيب كل من الأبوين اثنان، اقسم عليها الخمسة عشر، يخرج سبعة ونصف، ثم اقسم عليها المئة. ونصيب كل واحدة من البنتين أربعة، اقسم عليها الخمسة عشر، يحصل ثلاثة وثلاثة أرباع، اقسم عليها المئة، يخرج كما سبق.

(١) ليست في (م).



وإن ضربت سهامه في التركة، وقسمتها على المسألة، خرج نصيبه.  
وإن شئت، قسمت التركة في المناسخت على المسألة الأولى، ثم  
نصيب الثاني على مسأله، وكذا الثالث.  
وإن قسمت على قراريط الدينار، فاجعل عددها كتركة معلومة،  
واعمل على ما ذكر.

وتجمع تركة هي جزء من عقار، كثلث وربع ونحوهما، من  
قراريط الدينار، وتقسم كما ذكر. ....

شرح منصور

الطريق الخامس، أشار إليه بقوله: (وإن ضربت سهامه أي: الوارث (في  
التركة وقسمتها) أي: الأعداد الحاصلة من الضرب (على المسألة، خرج  
نصيبه) فسهام الزوج ثلاثة، اضربها في مئة، واقسم الثلاث مئة على المسألة  
خمسة عشر، يحصل كما سبق، واضرب لكل من (١) الأبوين اثنين في مئة،  
واقسم على الخمسة عشر (٢)، وكذا اضرب سهام كل من البنتين أربعة في  
مئة، واقسم على الخمسة عشر، يخرج ما سبق.

(وإن شئت قسمت التركة في المناسخت على المسألة الأولى، ثم  
تقسم (نصيب) الميت (الثاني) من الأول (على مسأله، وكذا الثالث) نصيبه  
منهما على مسأله، وهكذا الرابع حتى ينتهي.

(وإن قسمت على قراريط الدينار، فاجعل عددها كتركة معلومة،  
واعمل على ما ذكر) ومخرج القيراط في عرف أهل مصر والشام وأكثر (٣)  
البلاد أربعة وعشرون، فاجعلها كأنها التركة، واقسم على ما سبق لك، وأي  
عدد أردت قيراطه، فاقسمه على أربعة وعشرين، فالخارج قيراطه.

(وتجمع تركة هي جزء من عقار، كثلث وربع ونحوهما) كنخمس  
وسدس وتسع، (من قراريط الدينار، وتقسم كما ذكر) ففي زوج وأم

(١) ليست في (س).

(٢) بعدها في (م): «يخرج ما سبق».

(٣) بعدها في (س): «أهل».

أو تُؤخذ من مخرجها، وتُقسم على المسألة.

فإن لم تنقسم، وافقت بينها وبين المسألة، وضربت المسألة أو وفقها في مخرج سهام العقار. ثم من له شيء من المسألة مضروب في السهام الموروثة من العقار، أو وفقها، فما كان فانسبه من المبلغ، فما خرج، فنصيبه.

شرح منصور

وأخت لغير أم، والتركة ثلث وربع من دار<sup>(١)</sup>، فإذا جمعتها من قراريط الدينار، كانا أربعة عشر قيراطاً، تقسمها على ما سبق كأنها دنانير<sup>(١)</sup>، فبطريق النسبة: للزوج ثلاثة من ثمانية وهي ربعها وثلثها، فخذ له ربع الأربعة عشر وثلثها، وهو خمسة قراريط وربع قيراط، وللأخت مثله، وللأم اثنان من ثمانية هما ربعها، فلها ربع الأربعة عشر، وهو ثلاثة قراريط ونصف قيراط.

(أو تؤخذ) الأجزاء (من مخرجها، وتقسم على المسألة) فإن انقسمت على المسألة، فاقسمها بلا ضرب، كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات والتركة ربع دار وخمسها، تعول المسألة إلى تسعة، للزوج ثلاثة، وللشقيقة مثله، ولكل واحدة من الباقيات سهم، ومخرج سهام العقار عشرون، والموروث منها تسعة، وهي ربع العشرين وخمسها منقسمة على المسألة، فللزوج عشر الدار ونصف عشرها، وللشقيقة مثله، ولكل واحدة من الباقيات نصف عشر الدار.

٣٩٩/٢

(فإن لم تنقسم) السهام على المسألة، (وافقت بينها) أي: السهام (وبين المسألة) أي: نظرت هل بينهما موافقة؟ (وضربت المسألة) عند التباين، (أو ضربت (وفقها) عند الموافقة (في مخرج سهام العقار، ثم) كل (من له شيء من المسألة) فهو (مضروب في السهام الموروثة من العقار) عند التباين، (أو مضروب في (وفقها) عند التوافق، (فما كان) له من ذلك، (فانسبه من المبلغ، فما خرج، ف) هو (نصيبه). مثال التباين: زوج وأم وأخت لغيرها،

(١) في (س): «دينار».

وإن قال بعضُ الورثة: لا حاجة لي بالميراث، اقتسمه بقيَّةُ الورثة،  
ويُوقَفُ سهمه.

شرح منصور

والتركة ثلث دارٍ وربعها، المسألة من ثمانية، ومخرج (١) بسط الثلث والربع  
من اثني عشر، وبسطهما (٢) سبعة تباين الثمانية، فاضرب الثمانية في المخرج  
اثني عشر، يحصل ستة وتسعون، للزوج من المسألة ثلاثة، فاضربها في سبعة  
بأحد وعشرين، فانسبها إلى الستة والتسعين، تكن ثمناً وثلاثة أرباع ثمن، فله  
ثمن الدار وثلاثة أرباع ثمنها، وللأخت مثله، وللأم اثنان من المسألة في سبعة  
بأربعة عشر، وهي ثمن الستة والتسعين وسدس ثمنها، فلها من الدار ثمنها  
وسدس ثمنها. ومثال الموافقة: زوج وأبوان وابنتان والتركة ربع دارٍ وخمسها،  
فالمسألة من خمسة عشر كما تقدّم، ومخرج الربع والخمس عشرون، وبسطهما  
منه تسعة، وهي السهام الموروثة، وتوافق المسألة بالثلث، فردّ المسألة إلى ثلثها  
خمس، (٣) واضرب في المخرج وهو عشرون، تكن مئة، وتعم العمل على ما  
سبق، فللزوج من المسألة ثلاثة في ثلاثة وفق سهام العقار، تبلغ تسعة، انسبها  
إلى المئة، تكن تسعة أعشار عشر الدار، فله تسعة أعشار عشرها، ولكل من  
الأبوين سهمان في ثلاثة بستم، وانسبها إلى المئة (٤)، فله ثلاثة أخماس عشر  
الدار، ولكل بنت أربعة في ثلاثة باثني عشر، فلها عشر الدار وخمس عشرها.

(وإن قال بعضُ الورثة: لا حاجة لي بالميراث، اقتسمه (٥) بقيَّةُ الورثة)  
وأخذوا سهامهم المختصة بهم، (ويوقف سهمه) نصاً؛ لدخوله في ملكه قهراً.

(١) ليست في الأصل.

(٢) في الأصل و (م): «مخرجهما».

(٣) ليست في (س).

(٤) بعدها في (م): «تكن ثلاثة أخماس عشرها».

(٥) في (س): «اقتسمته».



## باب ذوي الأرحام

وهم: كلُّ قرابةٍ ليس بذِي فرضٍ، ولا بعَصْبَةٍ. وأصنافُهم أحدَ عشرَ: ولَدُ البناتِ لصلبٍ أو لابنٍ، وولَدُ الأخواتِ.

شرح منصور

## باب ذوي الأرحام

جمعُ رحمٍ وهو القرابةُ، أي: ذوي النسبِ، (وهم) أي: ذوو الأرحامِ هنا (كلُّ قرابةٍ ليسَ بذِي فرضٍ، ولا بعَصْبَةٍ) كالعمةِ والجدِّ لأمٍّ والخالِ وبتوريثهم قالَ عمر<sup>(١)</sup>، وعلي<sup>(٢)</sup>، وعبدُ الله<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيدةُ بنُ الجراح<sup>(٤)</sup>، ومعاذُ بنُ جبل<sup>(٥)</sup>، وأبو الدرداءِ<sup>(٦)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وروى أحمد<sup>(٧)</sup> بسنده عن سهل بنِ حنيفةٍ، أنَّ رجلاً رَمَى رجلاً بسهمٍ فقتله، ولم يتركْ إلا خالاً، فكتب فيه أبو عبيدةُ لعمرَ، فكتبَ إليه عمرُ: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الخالُ وارثٌ مَنْ لا وارثَ له». <sup>(٨)</sup> وحسنه الترمذي<sup>(٩)</sup>. ولأبي داود<sup>(١٠)</sup> عن المقدم<sup>(١١)</sup> مرفوعاً: «الخالُ وارثٌ مَنْ لا وارثَ له»، يعقلُ عنه ويرثه. وفي الباب غيره. (وأصنافهم) أي: ذوي الأرحامِ (أحد عشر) صنفًا:

أحدها: (ولَدُ البناتِ لصلبٍ أو لابنٍ. و) الثاني: (ولَدُ الأخواتِ) لأبوين أو لأب.

(١) تقدم ص ٥٦٠.

(٢) تقدم ص ٥٣٦.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩١٣٠).

(٤) لم نجده مسنداً، وقد أورده الموفق في «المغني» ٨٢/٩.

(٥) في مسنده (١٨٩).

(٦-٦) ليست في (س).

(٧) في سننه (٢١٠٣).

(٨) في سننه (٢٨٩٩).

(٩) في النسخ الخطية و(م): «المقداد»، والمثبت من مصادر التحرير. والمقدم، هو: أبو كريمة، المقدم

ابن معد يكرب بن عمرو بن يزيد. صاحب النبي ﷺ، نزل حمص. (ت ٧٨ هـ). «الإصابة» ٢٧٤/٩.

وانظر: «مسند أحمد» (١٧١٧٥) و (١٧١٩٩).

وبناتُ الإخوة، وبناتُ الأعمام.  
 وولدُ ولدِ الأم، والعمُّ لأم.  
 والعمَّاتُ، والأخوالُ والخالاتُ، وأبو الأم.  
 وكلُّ جدَّةٍ أدلتْ بأبٍ بين أُمَّين، أو أعلى من الجد.  
 ومن أدلى بهم.  
 ويورثون بتزليلهم منزلةً من أدلوا به.  
 فولدُ بنتٍ لصلبٍ أو لابنٍ، وولدُ أختٍ كأمٍّ كلٌّ.  
 وبنتُ أخٍ وعمٍّ، وولدُ ولدٍ أمٍّ كآبائهم.

(و) الثالث: (بناتُ الإخوة) لأبوين أو لأب. (و) الرابع: (بناتُ الأعمام) لأبوين أو لأبٍ أو لأم.  
 (و) الخامس: (ولدُ ولدِ الأم) ذكراً كان أو أنثى. (و) السادس: (العمُّ لأم) / سواء كان عمُّ الميت أو عمُّ أبيه أو جده. وإن علا.  
 (و) السابع: (العمَّاتُ) لأبوين أو لأبٍ أو لأم، وسواء عمات الأب أو عمات أبيه أو جده. (و) الثامن: (الأخوالُ والخالاتُ) للميت أو لأبويه أو لأجداده أو جداته. (و) التاسع: (أبو الأم) وأبوه وإن علا.  
 (و) العاشر: (كلُّ جدَّةٍ أدلتْ بأبٍ بين أُمَّين<sup>(١)</sup>) كأمٍّ أبي الأم، (أو) أدلتْ بأبٍ (أعلى من الجدِّ) كأمٍّ أب الجد، وإن علا.  
 (و) الحادي عشر: (من أدلى بهم) أي: بواحدٍ من صنفٍ مما سبق، كعمة العمة أو العمِّ وخالة العمة أو الخال، وأخي أب الأم وعمِّه وخاله ونحوهم.  
 (ويورثون بتزليلهم منزلةً من أدلوا به) فيُنزَلُ كلُّ منهم منزلةً من أدلى به من الورثة بدرجةٍ أو درجاتٍ حتى يصلَ إلى من يرث، فيأخذ ميراثه.  
 (فولدُ بنتٍ لصلبٍ أو) بنتٍ (لابنٍ، وولدُ أختٍ، كأمٍّ كلٌّ منهم.  
 (وبنتُ أخٍ و) بنتُ (عمٍّ، وولدُ ولدٍ أمٍّ، كآبائهم).

(١) بعدها في (س): «بذكر بين اثنتين»، وبعدها في (م): «اثنتين».

وأخوالٌ وخالاتٌ، وأبو أمٍّ كأمٍّ.

وعماتٌ، وعمٌّ من أمٍّ كآبٍ.

وأبو أمٍّ أبٍ، وأبو أمٍّ أمٍّ، وأخوَاهما، وأختاهما، وأمُّ أبي جدٍّ بمنزلتهم. ثمَّ تَجْعَلُ نصيبَ كلِّ وارثٍ لمن أدلَّى به. فإن أدلَّى جماعةً بوارثٍ، واستوتْ منزلتُهم منه، فنصيبُهم لهم، ذكرٌ كأنثى.

شرح منصور

(وأخوالٌ وخالاتٌ، وأبو أمٍّ، كأمٍّ).

(وعماتٌ وعمٌّ من أمٍّ، كآبٍ).

(وأبو أمٍّ أبٍ، وأبو أمٍّ أمٍّ، وأخوَاهما، وأختاهما، وأمُّ أبي جدٍّ بمنزلتهم. ثمَّ تَجْعَلُ نصيبَ كلِّ وارثٍ) بفرضٍ أو تعصيبٍ (لمَن أدلَّى به) من ذوي الأرحام؛ لما روي عن عليٍّ وعبدِ الله<sup>(١)</sup>، أنهما نزَّلا بنتَ البنتِ بمنزلةِ البنتِ، وبنتَ الأخِ بمنزلةِ الأخِ، وبنتَ الأختِ بمنزلةِ الأختِ، والعمةَ بمنزلةِ الأبِ، والخالةَ بمنزلةِ الأمِّ. وروي ذلك عن عمرَ في العمةِ والخالةِ<sup>(٢)</sup> وعن عليٍّ<sup>(٣)</sup> أيضاً، أنه نزلَ العمةَ بمنزلةِ العمِّ، وعن الزهريِّ، أنه ﷺ قال: «العمةُ بمنزلةِ الأبِ إذا لم يكن بينهما أبٌ، والخالةُ بمنزلةِ الأمِّ إذا لم يكن بينهما أمٌّ». رواه أحمد<sup>(٤)</sup>. (فإن أدلَّى جماعةً) من ذوي الأرحام (بوارثٍ) بفرضٍ أو تعصيبٍ، (واستوتْ منزلتُهم منه) بلا سبقي، كأولاده وكإخوته المتفرقين الذين لا واسطةَ بينه وبينهم، (فنصيبُهم لهم) كإرثتهم منه، لكن هنا (ذكرٌ كأنثى) لأنهم يرثون بالرحمِ المجردة، فاستوى ذكرُهم وأنثاهم، كولدِ الأمِّ.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢١٧/٦، وأورده محمد بن الحسن في «الحجة على أهل المدينة» ٢٤٢/٤.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩١١٢).

(٣) «الاستذكار» ٤٧٣/١٥، و «شرح معاني الآثار» ٤٠٠/٤.

(٤) قال الألباني في «إرواء الغليل» ١٤٢/٦: ضعيف، ولم أره في «المسند» ...، وقد رأيتُه في كتاب «الجامع» لعبد الله بن وهب شيخ الإمام أحمد، رواه صفحة ١٤ عن ابن شهاب بلاغاً مرفوعاً، بلفظ: «العم أب إذا لم يكن دونه أب، والخالة أم إذا لم تكن أم دونها».



فبنتُ أختي، وابنٌ، وبنتُ لأخرى، للأولى النصف، وللأخرى وأخيها النصف بالسوية.

وإن اختلفت، جعلته كالميت، وقسمت نصيبه بينهم على ذلك. كثلاث خالات مفترقات، وثلاث عمات كذلك، فالثالث بين الخالات على خمسة، والثلاثان بين العمات كذلك. فاجتزئ بإحدهما، واضربها في ثلاثة، تكن خمسة عشر. للخالة من قبل الأب والأم ثلاثة، ومن قبل الأب سهم، ومن قبل الأم سهم، وللعمة من قبل الأب والأم ستة، ومن قبل الأب سهمان، ومن .....

شرح منصور

(فبنتُ أختي، وابنٌ، وبنتُ لـ) أخت (أخرى، لـ) بنت الأخت (الأولى النصف) لأنه إرث أمها فرضاً ورداً، (ولـ) بنت الأخت (الأخرى وأخيها النصف) لأنه إرث أمها حيث استوت الأختان في كونهما لأبوين أو لأبٍ أو لأم (بالسوية) بين الأخت وأخيها، فتصح من أربعة.

(وإن اختلفت) منزلتهم ممن أدلوا به، (جعلته) أي: المدلى به (كالميت) لتظهر جهة اختلاف منزلتهم، (وقسمت نصيبه بينهم) أي: من أدلوا به (على ذلك) أي: على حسب منازلهم منه. (كثلاث خالات مفترقات) واحدة شقيقة، والأخرى لأبٍ، والأخرى لأم، (وثلاث عمات كذلك) أي: مفترقات، (فالثالث) الذي كان للأم (بين الخالات على خمسة) لأنهن يرثنها كذلك فرضاً ورداً، (والثلاثان) اللذان كانا للأب تعصياً (بين العمات كذلك) أي: على خمسة؛ لما تقدم والخمسة والخمسة هنا متماثلتان، (فاجتزئ بإحدهما واضربها) أي: الخمسة (في ثلاثة) أصل المسألة، مخرج الثلث، (تكن خمسة عشر) للخالات منها خمسة، (للخالة من قبل الأب والأم ثلاثة، و) للخالة (من قبل الأب سهم، و) للعمة (من قبل الأب والأم ستة، و) للعمة (من قبل الأب سهمان، و) للعمة (من

قبل الأمّ سهمان.

وإن خَلَفَ ثلاثة أحوالٍ مُفْتَرِقِينَ، فَلِذِي الْأُمِّ السُّدُسُ، والباقي لذي الأبوين. وَيُسْقَطُهُمْ أَبُو الْأُمِّ.

وإن خَلَفَ ثلاث بناتٍ عُموميةٍ مُفْتَرِقِينَ، فَالْكُلُّ لِبْنَتِ ذِي الْأَبَوَيْنِ.  
وإن أدلّى جماعةٌ بجماعةٍ، .....

شرح منصور

قَبْلِ الْأُمِّ سَهْمَانِ) وَلَوْ كَانَ مَعَ الْخَالَاتِ خَالَ مِنْ أُمٍّ، وَمَعَ الْعَمَاتِ عَمٌّ مِنْ أُمٍّ، فَسَهْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ بَيْنَهُمْ عَلَى سِتَّةٍ، وَتَصَحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ، لِلْخَالَ وَالْخَالَاتِ سِتَّةٌ، وَلِلْعَمِّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَاتِ اثْنَا عَشَرَ.

(وإن خَلَفَ ثلاثة أحوالٍ مُفْتَرِقِينَ) أَحَدُهُمْ لِأَبَوَيْنِ، وَالْآخَرُ لِأَبٍ، وَالْآخَرُ لِأُمٍّ، (فَلِذِي الْأُمِّ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لَذِي الْأَبَوَيْنِ) كَمَا يَرِثَانِ أَخْتَهُمْ كَذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ لَذِي الْأَبِ؛ لِسُقُوطِهِ بِذِي الْأَبَوَيْنِ/. (وَيُسْقَطُهُمْ) أَي: الْأُخْوَالَ مَطْلَقًا (أَبُو الْأُمِّ<sup>(١)</sup>) كَمَا يَسْقُطُ الْأَبُ الْإِخْوَةَ؛ لِإِدْلَائِهِمْ بِهِ. وَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ إِخْوَةَ مُفْتَرِقِينَ، فَكَأَنَّهُ خَلَفَ أَخًا لِأَبَوَيْنِ، وَأَخًا لِأَبٍ، وَأَخًا لِأُمٍّ، فَسُدُسُ الْأَخِ لِأُمِّ لِبْنَتِهِ، وَالْبَاقِي لِلْأَخِ لِأَبَوَيْنِ لَوْ كَانَ، فَهُوَ لِبْنَتِهِ، وَتَسْقُطُ بِنْتُ الْأَخِ لِأَبٍ كَأَيِّهَا لَوْ كَانَ مَوْجُودًا مَعَ الشَّقِيقِ.

٤٠١/٢

(وإن خَلَفَ ثلاث بناتٍ عُموميةٍ مُفْتَرِقِينَ) أَي: بِنْتُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ، وَبِنْتُ عَمٍّ لِأَبٍ، وَبِنْتُ عَمٍّ لِأُمٍّ، (فَالْكُلُّ) أَي: كُلُّ التَّرَكَةِ (لِبْنَتِ) الْعَمِّ (ذِي الْأَبَوَيْنِ) نَصًّا؛ لِقِيَامِ كُلِّ مِنْهُنَّ مَقَامَ أَيْيْهَا، وَإِنْ خَلَفَ بِنْتُ عَمٍّ لِأَبٍ، وَبِنْتُ عَمٍّ لِأُمٍّ، وَبِنْتُ ابْنِ عَمٍّ، فَالْمَالُ لِلأُولَى. وَكَذَا لَوْ خَلَفَ بِنْتُ عَمٍّ<sup>(٢)</sup> لِأَبٍ، وَبِنْتُ عَمٍّ<sup>(٢)</sup> لِأُمٍّ، وَبِنْتُ بِنْتِ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ، الْمَالُ لِلأُولَى، وَبِنْتُ عَمٍّ، وَبِنْتُ عَمَّةٍ، الْمَالُ لِلأُولَى.  
(وإن أدلّى جماعةٌ) مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (بِجَمَاعَةٍ) مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ أَوْ الْعَصَبَاتِ،

(١) فِي (م): «الْأَب» .

(٢-٢) لَيْسَتْ فِي (س).

جُعِلَ كَأَن الْمُدْلَى بِهِمْ أَحْيَاءُ، وَأُعْطِيَ نَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ لِمَن أَدْلَى بِهِ.  
وإن أسقط بعضهم بعضاً، عُمِلَ بِهِ.

ويسقط بعيد من وارث بأقرب، إلا إن اختلفت الجهة، فيُنزَلُ بعيد حتى يلحق بوارث سقط به أقرب أو لا، كبنْتِ بنتِ بنتٍ، وبنْتِ أخٍ لأم. الكلُّ لبنتِ بنتِ البنتِ، وخالةِ أبٍ، وأمُّ أبي أم. الكلُّ للثانية.

شرح منصور

(جُعِلَ) بالبناء للمجهول (كَأَن الْمُدْلَى بِهِمْ أَحْيَاءُ) وَقُسِمَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ، (وَأُعْطِيَ نَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ) بفرضٍ أو تعصيبٍ (لِمَن أَدْلَى بِهِ) من ذوي الأرحام؛ لأنهم ورثته، كثلاث بناتٍ أختٍ لأبوين، وثلاث بناتٍ أختٍ لأبٍ، وثلاث بناتٍ أختٍ لأم، وثلاث بناتٍ عمٍّ لأبوين أو لأبٍ، فنزلهم منزلة أصولهم كما تقدم، واقسم المال بين المدلى بهم، للشقيقة النصف، وللأخت لأبٍ السدسُ تكملة الثلثين، وللأخت لأم السدس، وللعَمُّ الباقي، ثم أعطى نصيب كل وارث لورثته، فتصح من ثمانية عشر، لبناتٍ الشقيقة تسعة لكل واحدة ثلاثة، ولكل صنفٍ من الباقيات ثلاثة لكل واحدة سهم.

(وإن أسقط بعضهم بعضاً، عُمِلَ بِهِ) فعمّة وبنْتُ الأخ، المال للعمّة؛ لأنها بمنزلة الأب، وبنْتُ الأخ بمنزلة الأخ، والأب يسقط الإخوة.

(ويسقط بعيد من وارث بأقرب) منه إليه، كبنْتِ بنتِ بنتٍ، وبنْتِ بنتِ بنتِ بنتٍ، المال للأولى. وكخالة وأم أبي أم، المال للخالة؛ لأنها تلقى الأم بأول درجة، بخلاف أم أبيها، وكذا بنت بنت بنتٍ، وبنْتِ بنتِ ابنٍ، المال للثانية؛ لأنها تلقى بنت الابن الوارثة بأول درجة. (إلا إن اختلفت الجهة، فيُنزَلُ بعيد حتى يلحق بوارث سقط به أقرب أولاً، كبنْتِ بنتِ بنتٍ، وبنْتِ أخٍ لأم، الكلُّ لبنتِ بنتِ البنتِ) لأن جدتها وهي البنت تسقط الأخ لأم. ونصه في خالة وبنْتِ خالة وبنْتِ ابن عمٍّ، للخالة الثلث، ولبنتِ ابن العمّ الثلثان، ولا تُعطى بنتُ الخالة شيئاً. (وخالة أبٍ، وأم أبي أم، الكلُّ للثانية)



والجهات ثلاث: أبوة، وأمومة، وبُنوّة.

فتسقط بنت بنت أخ، بنت عمّة. ويرث مدل بقرابتين، بهما.

ولزوج أو زوجة مع ذي رحم فرضه بلا حجب .....

شرح منصور

لأنها بمنزلة الأم، والأولى بمنزلة الجدّة (١).

(والجهات) أي: جهات ذوي الأرحام (ثلاث: أبوة) ويدخل فيها فروغ الأب من الأجداد والجدات السواقط، وبنات الإخوة والأخوات (٢)، وبنات الأعمام والعمّات وإن علون. (و) الثانية (أمومة) ويدخل فيها فروغ الأم من الأخوال والخالات، وأعمام الأم وأعمام أبيها، وجدها، وأمها، وعمات الأم، وعمات أبيها وأمها، وأخوال الأم، وأخوال أبيها وأمها، (٣) وخالات الأم (٣)، وخالات أبيها وأمها. (و) الثالثة (بنوّة) ويدخل فيها أولاد البنات، وأولاد بنات الابن. ووجه الانحصار: أن الوساطة بين الإنسان وسائر أقاربه: أبوة وأمه وولده؛ لأن طرفه الأعلى الأبوان؛ لأنه نشأ منهما، وطرفه الأسفل ولده؛ لأنه مبدؤه، ومنه نشأ، فكل قريب إنما يؤدي بواحد من هؤلاء. (فتسقط بنت بنت أخ بنت عمّة) لأن الثانية تلقى الميت بشاني درجة، والأولى تلقاه بثالث درجة. (ويرث مدل بقرابتين) من ذوي الأرحام (بهما) أي: بقرابتيه؛ لأنه شخص له جهتان/ لا يرجح بهما، فيرث بهما، كالزوج إذا كان ابن عم فابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى مع بنت بنت بنت أخرى لها الثلث وله الثلثان.

٤٠٢/٢

(ولزوج أو زوجة مع ذي رحم فرضه) بالزوجية (بلا حجب) للزوج من النصف إلى الربع، وبلا حجب للزوجة من الربع إلى الثمن (٤) بأحد من ذوي الأرحام،

(١) لأن خالة الأب بمنزلة أختها أم الأب، وأم الأب جدة. «منتهى الإرادات مع حاشية النجدي» ٥٤٥/٣.

(٢) ليست في (س).

(٣-٣) ليست في (س) و (م).

(٤) بعدها في (س): «فلا يحجبان».

ولا عُول، والباقي لهم، كانفرادهم.

فلبنت بنت، وبنت أخت أو أخ لا لأم - بعد فرض الزوجية -  
الباقي بالسوية.

ولا يعُول هنا إلا أصل ستة إلى سبعة، كخاله، وست بنات ست  
أخوات مفترقات. ....

شرح منصور

(ولا عُول) لأن فرض الزوجين بنص القرآن، فلا يُحجبان بذوي الأرحام،  
وهم غير منصوص عليهم، فلا يعارضه. وأيضاً فذو الرحم لا يرث مع ذي  
فرض، وإنما ورث مع أحد الزوجين؛ لكونه لا يُردُّ عليه، فيأخذ أحد  
الزوجين فرضه تاماً، (والباقي لهم) أي: ذوي الأرحام (كانفرادهم).

(فلبنت بنت، وبنت أخت) لا لأم (أو) بنت (أخ لا لأم، بعد فرض  
الزوجية، الباقي بالسوية) بينهما كما لو انفردا. فإن كان معهما زوج، أخذ  
النصف، ولكل منهما ربع، وتصح من أربعة. وإن كان معهما زوجة، فلها  
الربع والباقي لهما سوية، فتصح في ثمانية. وفي زوج وبنت بنت وخاله وبنت  
عم، للزوج النصف، والباقي لذوي الأرحام على ستة، فتصح من اثني عشر،  
للزوج ستة، ولبنت البنت ثلاثة، وللخاله سهم، ولبنت العم سهمان، وإن  
كان معهم زوجة، فلها الربع واحد، ويبقى ثلاثة على ستة يوافقها بالثلث،  
فاضرب اثنين في أربعة، تصح من ثمانية.

(ولا يعُول هنا) أي: في توريث ذوي الأرحام من أصول المسائل (إلا  
أصل ستة) فيعُول (إلى سبعة) فقط؛ لأن العُول الزائد على ذلك إنما يكون  
لأحد الزوجين، وليس من ذوي الأرحام، (كخاله وست بنات ست  
أخوات مفترقات) أي: بنتي أختين لأبوين، وبنتي أختين لأب، وبنتي أختين  
لأم، فللخاله السدس، ولبنتي الأختين لأبوين الثلثان، ولبنتي الأختين لأم الثلث.

وكأبي أم، وبنت أخ لأم، وثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات.  
ومال من لا وارث له، لبنت المال، وليس وارثاً، وإنما يحفظ المال  
الضائع وغيره. فهو جهة ومصلحة.

شرح منصور

(وكأبي أم، وبنت أخ لأم، وثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات) لأبي الأم  
السدس، ولبنت الأخت<sup>(١)</sup> لأبوين النصف، ولبنت الأخت لأب السدس،  
ولبنتي الأخ والأخت لأم الثلث.

(ومال من لا وارث له) معلوم (لبنت المال) يحفظه، كالمال الضائع؛ لأن  
كل ميت لا يخلو من بني عم أعلى؛ إذ الناس كلهم بنو آدم، فمن كان أسبق  
إلى الاجتماع مع الميت في أب من آبائه، فهو عصبه، لكنه مجهول، فلم يثبت  
له حكم، وجاز صرف ماله في المصالح، ولذلك لو كان له مولى معتق، لورثه  
في هذا الحال، ولم يلتفت إلى هذا المجهول. (وليس) بنت المال (وارثاً، وإنما  
يحفظ المال الضائع وغيره) كأموال الفياء، (فهو جهة ومصلحة) لأن اشتباه  
الوارث بغيره لا يوجب الحكم بالإرث للكل.

(١) في (م): «الأخ».



## باب ميراث الحمل

من مات عن حمل يرثه، فطلب بقية ورثته القسمة، وقف له الأكثر من إرث ذكرين أو أنثيين، ودفع لمن لا يحجب إرثه، ولمن يحجب حجب نقصان أقل ميراثه. ....

شرح منصور

## باب ميراث الحمل

بفتح الحاء. يقال: امرأة حامل وحاملة إذا كانت حبل. فإذا حملت شيئاً على ظهرها أو على رأسها، فهي حاملة، لا غير، وحمل الشجر: ثمره، بكسر الحاء وفتحها.

والحمل يرث بلا نزاع في الجملة، لكن هل يثبت له الملك بمجرد موت مورثه؟ وحزم به في «الإقناع»<sup>(١)</sup>، كما يدل عليه نصه في النفقة على أمه من نصيبه. <sup>(٢)</sup> ويثبت له <sup>(٣)</sup> ذلك بخروجه حياً أم لا يثبت له الملك حتى ينفصل حياً، كما يدل عليه نصه في كافر مات عن حمل <sup>(٣)</sup> بدارنا، ويأتي فيه خلاف بين الأصحاب.

٤٠٣/٢ (مَن مات عن حمل يرثه) ورثته غيره، ورضوا بوقف الأمر/ إلى وضعه، فهو أولى؛ خروجاً من الخلاف، ولتكون القسمة مرة واحدة، وإلا، (فطلب بقية ورثته القسمة) لم يجبروا على الصبر، و(وقف له) أي: الحمل (الأكثر من إرث ذكرين أو أنثيين) لأن ولادة الاثنين كثيرة معتادة، فلا يجوز قسم نصيبهما كالأحد. وما زاد عليهما نادر، فلا يوقف له شيء، (ودفع لمن لا يحجب الحمل (إرثه، و) دفع (لمن يحجب) الحمل (حجب نقصان أقل ميراثه) فمن مات عن زوجة وابن وحمل، دفع لزوجته الثمن، ووقف للحمل نصيب ذكرين؛ لأنه أكثر من نصيب بنتين، فتصح المسألة من أربعة وعشرين،

(١) ٢١٩/٣.

(٢-٢) في الأصل: «وبنتين».

(٣) بعدها في (س) و (م): «منه».

ولا يُدفع لمن يُسقطه شيء.

فإذا وُلِدَ أَخَذَ نصيبه، ورُدَّ ما بقيَ لمستحقِّه.

وَيَرِثُ وَيُورِثُ، إِنْ اسْتَهْلَ صَارِخاً، .....

شرح منصور

للزوجة ثلاثة، ويعطى للابن سبعة، ويوقف أربعة عشر للوضع، ثم لا يخفى الحكم. وإن مات عن زوجة حامل منه وأبوين، فالأكثر هنا إرث أنثيين، فتعول المسألة إلى سبعة وعشرين، وتعطى الزوجة منها ثلاثة، وكل من الأبوين أربعة، ويوقف للحمل ستة عشر حتى يظهر أمره. وإن خلف زوجة حاملاً منه فقط، لم يدفع إليها سوى الثمن؛ لأنه اليقين.

(ولا يُدفع لمن يُسقطه) الحمل (شيء) من التركة، كمن مات عن زوجة حامل منه، وعن إخوة وأخوات، فلا يُعطون شيئاً؛ لاحتمال كون الحمل ذكراً، وهو يسقط الإخوة والأخوات.

(فإذا وُلِدَ) الحمل (أخذ نصيبه) من الموقوف، (ورُدَّ ما بقي لمستحقِّه) وإن أعوز شيئاً<sup>(١)</sup>؛ بأن ولدت أكثر من ذكرين والموقوف إرثهما، رجع على من هو في يده. ومتى زادت الفروض على الثلث، فإرث الأنثيين أكثر، وإن نقصت، فميراث الذكرين أكثر، وإن استوت كأبوين وحمل، استوى ميراث الذكرين والأنثيين، وربما لا يرث الحمل إلا إذا كان أنثى، كزوج وأخت لأبوين وامرأة أبٍ حامل يوقف له سهم من سبعة<sup>(٢)</sup>، وربما لا يرث إلا إذا كان ذكراً، كبنٍ وعمٍّ وامرأة أخٍ لغير أمٍّ حامل، فيوقف له ما فضل عن فرض البنات.

(ويورث<sup>(٣)</sup>) عنه ما ملكه بإرث أو وصية (إن استهل صارخاً) نصاً، لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا استهل المولود صارخاً، ورث». رواه أحمد،

(١) في الأصل: «شيء»، وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٢٠٨/١٨.

(٢) في (س): «أربعة».

(٣) بعدها في (م): «الحمل».

أو عطس، أو تنفس، أو ارتضع، أو وُجد منه ما يدلُّ على حياة،  
كحركة طويلة ونحوها.

وإن ظهر بعضه فاستهلَّ، ثم انفصل ميتاً، فكما لو لم يستهلَّ.  
وإن اختلف ميراثُ توأمين، واستهلَّ أحدهما، وأشكل، أخرجَ بقرعة.  
ولو مات كافرٌ بدارنا عن حملٍ منه لم يرثه. ....

شرح منصور

وأبو داود<sup>(١)</sup>. ولا بن ماجه<sup>(٢)</sup> مرفوعاً مثله. والاستهلال: رفع الصوت  
بالبكاء<sup>(٣)</sup>. و(صارخاً) حالٌ مؤكدة.

(أو عطس) بفتح الطاء في الماضي، وضمها وكسرها في المضارع، (أو  
تنفس، أو ارتضع، أو وُجد منه ما يدلُّ على حياة، كحركة طويلة ونحوها)  
كسعال؛ لدلالة هذه الأشياء على الحياة المستقرة، فيثبت له حكم الحي  
كالمستهل، بخلاف حركة يسيرة، كاختلاج يسير<sup>(٤)</sup>. قال الموفق<sup>(٥)</sup>: ولو علم  
معها حياة؛ لأنه لا يعلم استقرارها؛ لاحتمال كونها كحركة المذبوح.

(وإن ظهر بعضه) أي: الجنين، (فاستهلَّ) أي: صَوَّتَ (ثم انفصل ميتاً،  
فكما لو لم يستهل) أي: كما لو خرج ميتاً، فلا يرث.

(وإن اختلف ميراثُ توأمين) بالذكورة والأنوثة، بأن كانا من غير ولد  
الأم، (واستهلَّ أحدهما) دون الآخر، (وأشكل) المستهلُّ منهما، فجُهِلَتْ  
عينه، (أخرج) أي: عَيَّنَ، (بقرعة) كما لو طَلَّقَ إحدى نسائه ونسيها.  
(ولو مات كافرٌ بدارنا عن حملٍ منه، لم يرثه) لحكمنا بإسلامه قبل وضعه.

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٢٠)، ولم نجده عند أحمد في «المسند»، ولم يذكره ابن حجر في «أطراف  
المسند»، وكذلك لم يرقم له المزى في «تحفة الأشراف» ٤٢١/١٠.

(٢) في سنته (١٥٠٨).

(٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (س) و (م).

(٥) المغني ١٨١/٩.



وكذا من كافر غيره، كأن يُخلفَ أمّه حاملاً من غير أبيه، فتُسَلِّمَ قبل وضعه.  
ويُورثُ صغيرٌ حُكِمَ بإسلامه، بموتِ أحدِ أبويه منه.  
ومن خلفَ أمّاً مزوَّجَةً، وورثة لا تحجب ولدها - لم تُوطأ حتى  
تُستبرأ، ليعلمَ أحاملٌ أو لا؟

شرح منصور

نصَّ عليه. قاله في «المحرر»<sup>(١)</sup>، وقال في «الفروع»<sup>(٢)</sup> بعد أن حكى ما في  
«المحرر»: وقيل: يرثه، وهو أظهر. وفي «المنتخب»: يُحكَّمُ بإسلامه بعد وضعه  
ويرثه، ثم ذكرَ نصَّ أحمد: <sup>(٣)</sup> إذا مات، حُكِمَ بإسلامه ولم يرثه<sup>(٤)</sup>، وحمله على  
ولادته بعد القسم<sup>(٥)</sup>.

٤٠٤/٢

(وكذا) لو مات عن حملٍ (من كافرٍ غيره، كأن يُخلفَ) كافرٌ (أمّه  
حاملاً من غير أبيه، فتُسَلِّمُ) الأمُّ أو<sup>(٤)</sup> أبو الحمل (قبل وضعه) / أي:  
الحمل، فلا يرثُ أخاه لأمّه الكافر؛ لما تقدم.

(ويورثُ صغيرٌ حُكِمَ بإسلامه بموتِ أحدِ أبويه) بدارنا (منه) أي: من  
الذي حُكِمَ بإسلامه بموته؛ لأنَّ المنعَ من الإرث المرتب على اختلاف الدين  
مسبوقٌ بحصولِ الإرث مع الحكم بالإسلام عقب الموت.

(ومن خلفَ أمّاً مزوَّجَةً) بغير أبيه، (و) خلفَ (ورثة لا تحجب ولدها)  
أي: الأم؛ بأنَّ لم تخلفْ ولدًا، ولا ولدَ ابنٍ، ولا أباً ولا جدًّا، (لم تُوطأ) الأمُّ  
(حتى تُستبرأ، ليعلمَ أحاملٌ) هي حين موتِ ولدها، فيرث منه حملها، (أو لا)  
وكذا حرّةٌ تحتَ عبدٍ وطنها، وله أخٌ<sup>(٥)</sup>، فماتَ أخوه الحرُّ، فيمنع أخوه من

(١) ٤٠٦/١.

(٢) ٣٣/٥.

(٣-٣) ليست في (س).

(٤) ليست في (س).

(٥) بعدها في (م): «حر».

فإن وطئت ولم تستبرأ، فأنت به بعد نصف سنة من وطء، لم يرثه.  
والقائلة: إن ألد ذكراً، لم يرث ولم أرث، وإلا ورثنا، هي: أمة حامل  
من زوج حر، قال سيدها: إن لم يكن حملك ذكراً، فأنت وهو حران.  
ومن خلفت زوجاً، وأمّاً، وإخوة لأم، وامرأة أبٍ حاملاً، فهي  
القائلة: إن ألد أنثى ورثت، لا ذكراً.

شرح منصور

وطء زوجته حتى يتبين أهي حامل أم لا ؟ ليرث الحمل من عمه.  
(فإن وطئت) من وجب استيرائها لذلك، (ولم تستبرأ، فأنت به) أي:  
الولد (بعد نصف سنة من وطء، لم يرثه) أي: الميت؛ لاحتمال حدوثه بعد  
موته، وإن أتت به لدون نصف سنة من موته، ورثه. وكذا إن كف عن وطئها  
وأنت به لأربع سنين فأقل؛ لأن الظاهر أنها كانت حاملاً به حال الموت.  
(و) المرأة (القائلة: إن ألد ذكراً، لم يرث ولم أرث، وإلا) ألد ذكراً  
(ورثنا، هي أمة حامل من زوج حر، قال) لها (سيدها) قبل موت زوجها،  
أبي الحمل: (إن لم يكن حملك ذكراً، فأنت وهو حران) فإن كان حملها أنثى  
فأكثر، تبين عتقهما من قبل موت الزوج، والذ الحمل، فيرثان منه. ومن  
كانت حاملاً من ابن عمها ومات ثم مات جدّها عن بنتين وعنها، فهي  
القائلة: إن ولدت ذكراً ورثنا، لا أنثى.

(ومن خلفت زوجاً، وأمّاً، وإخوة لأم، وامرأة أبٍ حاملاً، فهي) أي:  
امرأة الأب (القائلة: إن ألد أنثى، ورثت) لأنها ذات فرض مع الورثة،  
أي (١): المذكورين، فيعال (٢) لها. (لا) إن كان الحمل (ذكراً) لأنه عصبه،  
فيسقط؛ لاستغراق الفروض التركة. وكذا لو كانت الأم في المثال هي الحامل؛  
بناءً على مذهب (٣) أن العصبه الشقيق يسقط في المشتركة.

(١) ليست في (م).

(٢) في (م): «فيقال».

(٣) في (م): «المنه».

## باب ميراث المفقود

من انقطع خبره لغيبه ظاهرها: السلامة، كاسر، وتجارة، وسياحة،  
انتظر به تمة تسعين سنة منذ ولد.  
فإن فقد ابن تسعين، اجتهد الحاكم.  
وإن كان الظاهر من فقده الهلاك، كمن بين أهله، أو في مهلكة،

شرح منصور

## باب ميراث المفقود

من فقدت الشيء فقدًا وفقدانًا، بكسر الفاء وضمها، والفقْدُ: أن تطلب الشيء،  
فلا تجده، والمراد هنا: مَنْ لا تعلم له حياة ولا موت؛ لانقطاع خبره. وله حالان:  
أحدهما: (مَنْ انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة) أي: بقاء حياته،  
(كاسر، وتجارة، وسياحة، انتظر به تمة تسعين سنة، منذ ولد) لأن الغالب  
أنه لا يعيش أكثر من هذا. وعنه: ينتظر به حتى يتيقن موته، أو تمضي عليه  
مدة لا يعيش في مثلها، وذلك مردود إلى اجتهد الحاكم. وهو قول  
الشافعي<sup>(١)</sup>، ومحمد بن الحسن<sup>(٢)</sup>، وهو المشهور عن مالك<sup>(٣)</sup>، وأبي  
حنيفة<sup>(٤)</sup>، وأبي يوسف<sup>(٥)</sup>؛ لأن الأصل حياته.  
(ف) على الأول (إن فقد ابن تسعين) سنة، (اجتهد الحاكم) في تقدير  
مدة انتظاره.

والثاني: مَنْ انقطع خبره لغيبه ظاهرها الهلاك، وقد ذكرها بقوله:  
(وإن كان الظاهر من فقده الهلاك، ك) الذي فقد (من بين أهله، أو  
في مفازة مهلكة) قال في «المبدع»<sup>(٦)</sup>: مهلكة، بفتح الميم واللام، ويجوز  
كسرهما<sup>(٧)</sup>. حكاهما أبو السعادات<sup>(٨)</sup>، ويجوز ضم الميم مع كسر اللام: اسم

(١) الأم ٤/٤-٥.

(٢) المغني ١٨٧/٩.

(٣) ٢١٦/٦.

(٤) في الأصل: «كسرهما».

(٥) النهاية في غريب الحديث ٢٧١/٥، لأبي السعادات، مجد الدين، المبارك بن محمد الجزري، ابن  
الأثير. (ت ٦٠٦ هـ). «سير الأعلام» ٤٨٨/٢١.



كَدَرَبِ الْحِجَازِ، أَوْ بَيْنَ الصَّفِينِ حَالَ الْحَرْبِ، أَوْ غَرَقَتْ سَفِينَتَهُ وَنَجَا قَوْمٌ وَغَرِقَ قَوْمٌ، أَنْتَظِرْ بِهِ تَتَمَّةَ أَرْبَعِ سَنِينَ مِنْذُ فَقْدِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ. وَيُزَكَّى قَبْلَهُ، لَمَّا مَضَى.

وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ قَسَمٍ، أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَعِيْنِهِ، وَرَجَعَ عَلَى مَنْ أَخَذَ الْبَاقِي. فَإِنْ مَاتَ مُورِّثُهُ زَمَنَ التَّرْبُصِ، أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِيْنَ، وَوَقَفَ الْبَاقِي، فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ .....

شرح منصور

فَاعِلٍ مِنْ أَهْلَكْتَ، «أَفْهَى مُهْلِكَةً»<sup>(١)</sup>، وَهِيَ: أَرْضٌ يَكْثُرُ فِيهَا الْهَلَاكُ، (كَدَرَبِ الْحِجَازِ، أَوْ) كَالَّذِي فَقَدَ (بَيْنَ الصَّفِينِ حَالَ الْحَرْبِ، أَوْ) كَالَّذِي (غَرَقَتْ سَفِينَتَهُ، وَنَجَا قَوْمٌ، وَغَرِقَ قَوْمٌ، أَنْتَظِرْ بِهِ تَتَمَّةَ أَرْبَعِ سَنِينَ مِنْذُ فَقْدِ ثُمَّ يُقَسَّمُ مَالُهُ) لِأَنَّهَا مَدَّةٌ يَتَكَرَّرُ فِيهَا تَرَدُّدُ الْمَسَافِرِينَ وَالتَّجَارِ، فَانْقِطَاعُ خَبَرِهِ عَنْ أَهْلِهِ مَعَ غِيْبَتِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُغْلِبُ ظَنُّ الْهَلَاكِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ بَاقِيًا، لَمْ يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ/ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى اعْتِدَادِ امْرَأَتِهِ بَعْدَ تَرْبُصِهَا هَذِهِ الْمَدَّةَ، وَحُلِّهَا لِلْأَزْوَاجِ بَعْدَ ذَلِكَ. (وَيُزَكَّى) مَالُ الْمَفْقُودِ (قَبْلَهُ) أَي: قَبْلَ قَسَمِهِ، (لَمَّا مَضَى) نَصًّا، لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْمَالِ، فَيَلْزَمُ أَدَاؤُهُ.

٤٠٥/٢

(وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ قَسَمٍ) مَالُهُ، (أَخَذَ مَا وَجَدَهُ) مِنْهُ (بَعِيْنِهِ) لِتَبْيِيْنِ عَدَمِ انْتِقَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ، (وَرَجَعَ عَلَى مَنْ أَخَذَ الْبَاقِي) بِبَدْلِهِ؛ لِتَعَذُّرِ رَدِّهِ بَعِيْنِهِ. وَإِنْ حَصَلَ لِأَسِيرٍ مِنْ وَقْفٍ شَيْءٌ، تَسَلَّمَهُ، وَحَفَظَهُ وَكَيْلَهُ، وَمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ جَمِيعًا. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ<sup>(٢)</sup>.

(فَإِنْ مَاتَ مُورِّثُهُ) أَي: الْمَفْقُودُ (زَمَنَ التَّرْبُصِ) أَي: الْمَدَّةَ الَّتِي قُلْنَا يَنْتَظَرُ بِهَا فِيهَا، (أَخَذَ) مَنْ تَرَكَهُ الْمَيِّتَ (كُلُّ وَارِثٍ) غَيْرِ الْمَفْقُودِ (الْيَقِيْنَ) أَي: مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْهُ مَعَ حَيَاةِ الْمَفْقُودِ أَوْ مَوْتِهِ. (وَوَقَفَ الْبَاقِي) حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُ الْمَفْقُودِ، أَوْ تَنْقُضِي مَدَّةَ الْإِنْتِظَارِ، (فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ) اْعْمَلْ مَسْأَلَةَ

(١-١) لَيْسَتْ فِي (س).

(٢) الْمُقْنَعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢٣٧/١٨.

موتّه، ثم اضرب إحداهما أو وفّقها في الأخرى، واجتزئ بإحداهما، إن تماثلتا، وبأكثرهما، إن تناسبتا. ويأخذ وارث منهما، لا ساقط في إحداهما، اليقين.

فإن قديم، أخذ نصيبه. ....

شرح منصور

(موتّه) أي: المفقود، وانظر بينهما بالنسب الأربع، (ثم اضرب إحداهما) في الأخرى إن تبايتا (أو) اضرب (وفّقها<sup>(١)</sup>) أي: وفق إحداهما، (في الأخرى) إن توافقتا، (واجتزئ بإحداهما) بلا ضرب (إن تماثلتا، و) اجتزئ (بأكثرهما) أي: المسألتين عدداً (إن تناسبتا) ليحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين. (ويأخذ وارث منهما) أي: المسألتين، (<sup>(٢)</sup> لا ساقط في<sup>(٢)</sup>) إحداهما (<sup>(٣)</sup> اليقين) لأنّ مازاد عليه مشكوك فيه. فلو مات أبو المفقود، وخلف ابنه المفقود، وزوجة، وأمّ، وأخ، فمسألة حياته من أربع وعشرين، للزوجة ثلاثة، وللأم أربعة، وللابن المفقود سبعة عشر، ومسألة موتّه من اثني عشر، للزوجة ثلاثة، وللأم أربعة، وللأخ خمسة، وهما متداخلتان<sup>(٤)</sup>، فاجتزئ بالأربعة والعشرين، للزوجة من مسألة الحياة ثلاثة، ومن مسألة الموت ستة، فأعطها الثلاثة، وللأم من مسألة حياته أربعة، ومن مسألة موتّه ثمانية، فأعطها الأربعة، ولا شيء للأخ من مسألة الحياة، فلا تعطه شيئاً.

(فإن قديم) المفقود، (أخذ نصيبه) أي: ما وقّف له؛ (<sup>(٥)</sup> لأنّه المستحق له<sup>(٥)</sup>)،

(١) في (س): «وفّقهما» .

(٢-٢) في (م): «الإسقاط» .

(٣) بعدما في (م): «في»

(٤) في (م): «متداخلتان» .

(٥-٥) ليست في (س).

وإلا فحكمه كبقية ماله، فيُقضى منه دينه في مدة تربصه، ولباقى  
الورثة الصلح على ما زاد عن نصيبه، فيقتسمونه كأخ مفقود في  
الأكدريّة. مسألة الحياة والموت من أربعة وخمسين: للزوج ثمانية عشر،  
وللأم تسعة.....

شرح منصور

(والا) (١) يقدم، ولم يُعلم حياته حين موت مورثه، ولا موته إذ ذاك (١)،  
(فحكمه) (١) أي: نصيبه الذي وقف له (١)، (كبقية ماله) الذي لم يخلفه مورثه،  
(فيُقضى منه دينه في مدة تربصه) وينفق منه على من تلزمه نفقته؛ لأنه إنما (٢)  
يُحكم بموته عند انقضاء زمن انتظاره. وصححه في «الإنصاف» (٣) وغيره،  
وقيل: يُردُّ إلى ورثة الميت الذي مات في مدة التربص. قطع به في «المغني» (٤)  
و«الإقناع» (٥)، وقدمه في «الرعايتين» (٦). (ولباقى الورثة) أي: ورثة من يرث  
منه المفقود، (الصلح على ما زاد عن نصيبه) أي: المفقود، (فيقتسمونه) على  
حسب اتفاقهم؛ لأنه لا يخرج عنهم، (كأخ مفقود في الأكدريّة) كأن تموت  
أخت المفقود زمن انتظاره عن زوج، وأم، وأخت لغير أم، وجد، وأخيها  
المفقود. (مسألة الحياة) من ثمانية عشر، (و) مسألة (الموت) من سبعة  
وعشرين، وهما متوافقان بالاتساع، فاضرب تسع إحداهما في الأخرى،  
تصح (من أربعة وخمسين، للزوج) منها (ثمانية عشر) من ضرب تسعة من  
سبع وعشرين في اثنين وفق الثمانية عشر؛ لأنه اليقين. (وللأم تسعة) لأن لها  
ثلاثة من مسألة حياته، في ثلاثة (٧) وفق السبعة والعشرين؛ لأنها اليقين.

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣١/١٨-٢٣٢.

(٤) ١٨٨/٩.

(٥) ٢٢٢-٢٢١/٣.

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٢/١٨.

(٧) ليست في (س).



وللجد من مسألة الحياة تسعة، وللأخت منها ثلاثة، وللمفقود ستة. يبقى تسعة.

وعلى كل الموقوف، إن حجب أحداً ولم يرث، أو كان أخاً لأب - عصب أخته - مع زوج وأخت لأبوين.

شرح منصور

٤٠٦/٢

(وللجد من مسألة الحياة تسعة) وهي سدس الأربعة والخمسين؛ لأنه اليقين. (وللأخت منها) أي: مسألة الحياة / (ثلاثة) لأن لها من ثمانية عشر واحداً في ثلاثة وفق السبعة والعشرين. (وللمفقود ستة) مثلاً أخته، (يبقى) من الأربعة والخمسين (تسعة) زائدة عن نصيب المفقود، لا حق له فيها، فلهم الصلح عليها؛ لما تقدم.

(و) للورثة غير المفقود الصلح (على كل الموقوف إن حجب) المفقود (أحداً) منهم، (ولم يرث) كجد، وشقيق، وأخ لأب مفقود، فمسألة حياته من ثلاثة، للجد سهم، وللشقيق سهمان، ومسألة موته من اثنين، لكل منهما سهم، فاضرب إحداهما في الأخرى، يحصل ستة، للجد سهمان، وللشقيق، ثلاثة، يفضل سهم<sup>(١)</sup> واحد، لا حق للمفقود فيه، فللجد والشقيق أن يصطلحا عليه؛ لأنه لا يخرج عنهما، (أو كان) المفقود (أخاً) للميت (لأب عصب أخته) التي لأب فقط (مع زوج وأخت لأبوين) فمسألة حياته من اثنين، للزوج واحد، وللأخت لأبوين واحد،<sup>(٢)</sup> ومسألة موته<sup>(٢)</sup> تعول إلى سبعة، للزوج<sup>(٣)</sup> ثلاثة، وللشقيقة كذلك، وللأخت لأب واحد، وهما متباينان، فاضرب اثنين في سبعة بأربعة عشر، للزوج من مسألة الحياة ثلاثة مضروبة<sup>(١)</sup> في اثنين بستة، وللشقيقة كذلك، يبقى اثنان موقوفان، فللورثة الصلح عليهما.

(١) ليست في (س) و (م).

(٢-٢) في (م): «وعلى تقدير الموت، أصل المسألة من ستة».

(٣) في الأصل: «للزوجة».

وإن بَانَ ميتاً، ولم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ قبل موتِ مورثه، فالموقوفُ لورثة الميتِ الأولِ.

ومفقودانِ فأكثرُ، كخَنَائِي في تنزيلِ.

ومن أَشْكَلَ نَسْبُهُ، فكَمفقودِ.

ومن قال عن ابني أُمَتَيْهِ: أَحَدُهُما ابني، .....

شرح منصور

(وإن بَانَ) المفقودُ (ميتاً، ولم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ) أي: موته (قبل موتِ مورثه، فالموقوفُ لورثة الميتِ الأولِ) للشكِّ في حياةِ المفقودِ حين موتِ مورثه، فلا يرثُ منه، فإن تَحَقَّقَ أَنَّهُ كان حياً حين موتِ مورثه، أخذَ حقَّه، ودفعَ الباقي لمستحقَّه.

(ومفقودانِ فأكثرُ كخَنَائِي في تنزيلِ) فزوجٌ وأبوانِ وابنتانِ مفقودتانِ، فمسألةُ حياتهما من خمسةَ عشرَ، وحياةُ إحداهما من ثلاثةَ عشرَ، وموتهما من ستةَ، فاضربْ ثلثَ الستةِ في خمسةَ عشرَ، ثمَّ في ثلاثةَ عشرَ، تكن ثلاثِ مئةٍ وتسعينَ، فأعطِ الزوجَ والأبوينِ حقوقَهُم من مسألةِ الحياةِ مضروبةً في اثنين، ثمَّ في ثلاثةَ عشرَ، وقفَ (١) الباقي. قال في «المغني» (٢) و «الشرح» (٣): وإن كان في المسألةِ ثلاثةَ مفقودونَ، عملتَ لهم أربعَ مسائلَ، وإن كانوا أربعةَ، عملتَ لهم خمسَ مسائلَ وعلى هذا.

(ومن أَشْكَلَ نَسْبُهُ) ورُجِي انكشافُهُ، (فكَمفقودِ) فإذا وطئَ اثنانِ امرأةً بشبهةٍ في طهرٍ واحدٍ، فحملتَ، فماتَ أحدهما، وقَفَ للحملِ نصيبُهُ منه على تقديرِ إلحاقِهِ به، فإنَّ لم يُرَجَّ انكشافُهُ؛ بأن لم ينحصرِ الواطئونَ، أو عُرِضَ على القافةِ، فأشْكَلَ عليهم ونحوه، لم يُوقَفْ له شيءٌ.

(ومن قال عن (٤) ابني أُمَتَيْهِ) اللتين لا زوجَ لهما، ولم يقرَّ بوطئهما، وكذا لو كانا من أمةٍ واحدةٍ، وليسا توأمينَ: (أَحَدُهُما ابني) وأمكنَ كونُهُما منه،

(١) في (م): «وقف».

(٢) ١٩٠/٩.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٣٦/١٨.

(٤) ليست في (م).

ثَبَّتَ نَسَبُ أَحَدِهِمَا، فَيُعَيَّنُهُ. فَإِنْ مَاتَ، فَوَارِثُهُ. فَإِنْ تَعَذَّرَ، أَرَى الْقَافَةَ. فَإِنْ تَعَذَّرَ، عَتَقَ أَحَدُهُمَا - إِنْ كَانَ رَقِيقَهُ - بِقُرْعَةٍ، وَلَا يُقَرَّعُ فِي نَسَبٍ، وَلَا يَرِثُ، وَلَا يَوْقَفُ. وَيُصَرَّفُ نَصِيبُ ابْنِ لَبَيْتِ الْمَالِ.

شرح منصور

(ثَبَّتَ نَسَبُ أَحَدِهِمَا) مِنْهُ، (فَيُعَيَّنُهُ) لئَلَا يَضِيعَ نَسَبُهُ. (فَإِنْ مَاتَ) قَبْلَ تَعْيِينِهِ، (فَوَارِثُهُ) يُعَيَّنُهُ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ. (فَإِنْ تَعَذَّرَ) تَعَيَّنَ وَارِثُ لَهُ، (أَرَى الْقَافَةَ) كُلُّ مَنْهُمَا، فَمَنْ أَلْحَقْتَهُ بِهِ مِنْهُمَا، تَعَيَّنَ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ) أَنْ يُرَى الْقَافَةُ بِمَوْتِ، أَوْ عَدَمِهَا، (عَتَقَ أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ رَقِيقَهُ بِقُرْعَةٍ) كَمَا لَوْ قَالَ: أَحَدُهُمَا حُرٌّ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ تَعْيِينِهِ. (وَلَا يُقَرَّعُ فِي نَسَبٍ) قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>، فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ فِي ثَلَاثَةِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: لَا أَعْرِفُهُ صَحِيحًا. وَأَوْهَنُهُ. وَقَالَ<sup>(٣)</sup>: حَدِيثُ عُمَرَ<sup>(٤)</sup> فِي الْقَافَةِ أَعْجَبُ إِلَيَّ<sup>(٥)</sup> مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ. (وَلَا يَرِثُ) مَنْ عَتَقَ بِقُرْعَةٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ الَّذِينَ قَالَ الْمَيْتُ: أَحَدُهُمَا ابْنِي، وَلَمْ يُعَيَّنْهُ، وَلَا وَارِثُهُ، وَلَمْ تُلْحَقْهُ/ الْقَافَةُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُ الْإِرْثِ. وَلَا يُلْزَمُ مِنْ دُخُولِ الْقُرْعَةِ فِي الْعَتَقِ دُخُولُهَا فِي النِّسَبِ. (وَلَا يُوقَفُ) لَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجَى انْكِشَافُ حَالِهِ؛ لِتَعَذُّرِ<sup>(٦)</sup> الْأَسْبَابِ الْمَزِيلَةِ لِإِشْكَالِهِ. (وَيُصَرَّفُ نَصِيبُ ابْنِ لَبَيْتِ الْمَالِ) لِلْعِلْمِ بِاسْتِحْقَاقِ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ، فَهُوَ مَالٌ لَمْ يُعْلَمْ مَالُكَهُ، أَشْبَهَ الْمَخْلَفَ عَنْ مَيْتٍ لَا يَعْلَمُ لَهُ وَارِثٌ.

٤٠٧/٢

(١) هو: أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جَرِيرِ النَّسَوِيِّ، كَبِيرُ الْقَدْرِ، كَانَ يَنَاضِرُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ مَنَازِرَةً شَافِيَةً، رَوَى عَنْهُ جَزَائِنُ مَسَائِلِ. «طَبَقَاتُ الْخَنَابِلَةِ» ٢٢٤/١ - ٢٢٥.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٦٩) وَ (٢٢٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» ١٨٢/٦ - ١٨٣، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٨). (٣) بَعْدَهَا فِي (س) وَ (م): «فِي».

(٤) عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٣٤٧٥)، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ رَجُلَيْنِ ادْعِيَا وَلَدًا، فَدَعَا عُمَرَ الْقَافَةَ وَاقْتَدَى فِي ذَلِكَ بِبَصَرِ الْقَافَةِ، وَأَلْحَقَهُ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ.

(٥) بَعْدَهَا فِي (س) وَ (م): «يَعْنِي».

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَلْتَعَذَّرْ».



## باب ميراث الخنثى

وهو: من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة.  
ويُعتبر ببوله، فسبقه من أحدهما. وإن خرجَ منهما معاً، اعتبر  
أكثرهما. فإن استويا، فمُشكِلٌ.

شرح منصور

## باب ميراث الخنثى المشكل

والخنثى من خنث الطعام، إذا اشتبه فلم يخلص طعمه. (وهو: مَنْ لهُ  
شكل ذكر رجل، و) شكل (فرج امرأة) أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه  
البول. وكذا مَنْ لا آلة له، على ما يأتي آخر الباب. ولا يكون أباً، ولا أمّاً،  
ولا جدّاً، ولا جدّة، ولا زوجاً، ولا زوجة.

(ويُعتبر) أمره في توريثه مع إشكال كونه ذكراً أو أنثى، (ببوله) من  
أحدهما، فإن بالَ منهما، (فسبقه) أي: البول، (من أحدهما) قال ابن اللّبان:  
روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، أنّ النبي ﷺ سئل عن مولود له  
قُبْلٌ وذكرٌ، من أين يُورث؟ قال: «من حيث يبول»<sup>(١)</sup>. وروى أنه ﷺ أتى  
بخنثى من الأنصار، فقال: «ورثوه من أول ما يبول»<sup>(٢)</sup> منه<sup>(٣)</sup>. ولأنّ خروجَ  
البولِ أعمُّ العلامات، لوجوده من الصغير والكبير، وسائر العلامات إنما توجد  
بعدَ الكبير. (وإن خرجَ) البول (منهما) أي: من شكل الذكر وشكل الفرج  
(معاً) فلم يسبق أحدهما الآخر، (اعتبر أكثرهما) قال ابنُ حمدان<sup>(٤)</sup>: قدراً  
وعدداً؛ لأنّه لا مزية لأحدِ العلامتين، فاعتبر بهما، كالسبق. (فإن استويا) في  
قدر ما يخرج من كلّ منهما من البول، (ف) هو (مشكِلٌ) من أشكل الأمر،  
إذا التبس؛ لعدم تمييزه بشيءٍ مما تقدّم. وحكي عن عليّ والحسن، أنّ أضلاعه

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٦١/٦، وقال: محمد بن السائب الكلبي لا يحتج به.

وهو: أبو النضر، كوفي، مفسر، نسابة، أخباري. وقد كذبه. «ميزان الاعتدال» ٥٥٦/٣.

(٢) هنا بداية سقط في (م).

(٣) قال الألباني في «إرواء الغليل» ١٥٢/٦: لم أقف على إسناده.

(٤) المبدع ٢٢٠/٦.

فإن رُجِي كَشَفُهُ لَصَغَرٍ، أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ، وَوُقِفَ الْبَاقِي،  
لَتَظْهَرَ ذَكَورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ، أَوْ أُنُوثِيَّتُهُ بِخِيْضٍ أَوْ  
تَفْلُكٍ ثَدِيٍّ أَوْ سَقُوطِهِ أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ.

فإن ماتَ أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ، أَخَذَ نَصْفَ إِرْثِهِ بِكَوْنِهِ ذَكَراً فَقَطْ،  
كَوْلِدِ أَخِي الْمَيِّتِ، أَوْ عَمِّهِ، أَوْ أُنْثَى فَقَطْ، كَوْلِدِ أَبِي مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ  
لَأَبَوَيْنِ. ....

شرح منصور

تَعَدُّ، فَإِنْ كَانَتْ سِتَّةَ عَشَرَ، فَهُوَ ذَكَرٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَبْعَةَ عَشَرَ، فَهُوَ أُنْثَى. قَالَ  
ابْنُ اللَّبَّانِ: وَلَوْ صَحَّ هَذَا، لَمَا أَشْكَلَ حَالُهُ، وَلَمَا احتِيجَ إِلَى مُرَاعَاةِ الْمَبَالِ<sup>(١)</sup>.

(فإن رُجِي كَشَفُهُ) أَي: إِشْكَالُهُ (لَصَغَرٍ) الْخَنْثَى، (أُعْطِيَ) الْخَنْثَى (وَمَنْ  
مَعَهُ) مِنَ الْوَرِثَةِ (الْيَقِينُ)<sup>(٢)</sup> مِنَ التَّرَكَةِ، وَهُوَ مَا يَرِثُونَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، (وَوُقِفَ  
الْبَاقِي) مِنَ التَّرَكَةِ حَتَّى يَبْلُغَ؛ (لَتَظْهَرَ ذَكَورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ، أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ  
ذَكَرِهِ) زَادَ فِي «الْمَغْنِيِّ»<sup>(٣)</sup>: وَكَوْنِهِ مَنِيَّ رَجُلٍ، (أَوْ) لَتَظْهَرَ (أُنُوثِيَّتُهُ بِخِيْضٍ أَوْ  
تَفْلُكٍ ثَدِيٍّ) أَي: اسْتِدَارَتِهِ، (أَوْ سَقُوطِهِ) أَي: الثَدِي. نَصٌّ عَلَيْهِمَا، (أَوْ إِمْنَاءٍ  
مِنْ فَرْجٍ)

(فإن ماتَ) الْخَنْثَى قَبْلَ بُلُوغٍ (أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ) أَي: عَلَامَةٍ عَلَى ذَكَورِيَّتِهِ  
أَوْ أُنُوثِيَّتِهِ، (أَخَذَ نَصْفَ إِرْثِهِ) الَّذِي يَرِثُهُ (بِكَوْنِهِ ذَكَراً فَقَطْ، كَوْلِدِ أَخِي الْمَيِّتِ  
أَوْ عَمِّهِ) أَي: الْمَيِّتِ، فَإِذَا مَاتَ شَخْصٌ عَنْ وَلَدِيٍّ أَخٍ لَغَيْرِ أُمٍّ، أَحَدُهُمَا ذَكَرٌ،  
وَالْآخَرُ خَنْثَى، أَخَذَ الْخَنْثَى رِبْعَ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَكَراً، أَخَذَ نَصْفَهُ، فَيَكُونُ  
لَهُ نَصْفُ النِّصْفِ، وَتَصَحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلْخَنْثَى وَاحِدٌ، وَلِلذَكَرِ ثَلَاثَةٌ. (أَوْ) أَخَذَ  
الْخَنْثَى نَصْفَ إِرْثِهِ بِكَوْنِهِ (أُنْثَى فَقَطْ، كَوْلِدِ أَبِي مَعَ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لَأَبَوَيْنِ) إِذْ لَوْ

(١) انظر: الإرشاد لابن أبي موسى صفحة ٣٤٩، والمغني ١١٠/٩، والمقنع مع الشرح الكبير  
والإنصاف ٢٤١/١٨.

(٢) في (س): «البقية».

(٣) ١١٠/٩.

وإن وَرِثَ بهما متساوياً، كولد أم، فله السدسُ مطلقاً، أو معتق، فعصبةٌ مطلقاً.

وإن وَرِثَ بهما متفاضلاً، عَمِلَتِ المسألة على أنه ذكر، ثم على أنه أنثى، ثم تَضْرِبُ إحداهما أو وَفَّقَهَا في الأخرى، وتَجْتَزِيُ بإحداهما، إن تماثلتا، أو بأكثرهما، إن تناسبتا. وتَضْرِبُهَا في اثنين. ثم من له شيءٌ من إحدى المسألتين .....

شرح منصور

كان أنثى، لأخذ السدس، وعالت المسألة به. وإن كان ذكراً، سقط؛ لاستغراق الفروض<sup>(١)</sup> المال، فيُعْطَى نصف السدس، وتصح من ثمانية وعشرين، للخنثى سهمان، ولكل من الزوج والأخت ثلاثة عشر.

(وإن ورث الخنثى (بهما) أي: بالذكورة والأنوثة (متساوياً، كولد أم، فله السدسُ مطلقاً) أي: سواءً ظهرت ذكورتُه، أو أنوثتُه، أو بقيَ على إشكاله، (أو معتق) بأن كان الميت عتيقاً للخنثى، (ف) الخنثى (عصبةٌ مطلقاً) لأنَّ المعتق لا يختلفُ ميراثه من عتيقه بذلك.

(وإن ورثَ بهما) أي: بالذكورة والأنوثة (متفاضلاً، عَمِلَتِ المسألة على أنه) أي: الخنثى (ذكر، ثم) (عَمِلَتْهَا) (على أنه أنثى، ثم تَضْرِبُ إحداهما) أي: إحدى المسألتين في الأخرى إن تباينتَا /، (أو) تَضْرِبُ (وفقها) أي: وفق إحدى المسألتين (في الأخرى) إن توافقتا، (وتَجْتَزِيُ بإحداهما) أي: المسألتين (إن تماثلتا، أو) تَجْتَزِيُ (بأكثرهما إن تناسبتا، وتَضْرِبُهَا) أي: الجامعة للمسألتين، وهو حاصلُ ضرب إحدى المسألتين في الأخرى في التباين، أو في وفقها<sup>(٢)</sup> عند التوافق، وأحد المتماثلين وأكثر المتناسبين (في اثنين) عدد حال الخنثى، (ثم من له شيءٌ من إحدى المسألتين) فهو

(١) في (س): «الفرض» .

(٢) في (س): «وفقهما» .



مضروب في الأخرى، إن تباينت، أو وفقها، إن توافقتا. أو تجمع ما له منهما، إن تماثلتا، أو من له شيء من أقل العددين مضروب في نسبة أقل المسألتين إلى الأخرى، ثم يضاف إلى ما له من أكثرهما، إن تناسبتا.

وإن نسبت نصف ميراثيه إلى جملة التركة، ثم بسطت الكسور التي تجتمع معك من مخرج يجمعها، صحت منه المسألة.

شرح منصور

(مضروب في الأخرى إن تباينت، أو) في (وفقها إن توافقتا، أو تجمع ماله) أي: من له شيء (منهما) أي: المسألتين (إن تماثلتا، أو) أي: وإن تناسبت المسألتان، ف (من له شيء من أقل العددين) فهو (مضروب في) مخرج (نسبة أقل المسألتين إلى الأخرى) وهو وفق الأكثر، (ثم يضاف) حاصل الضرب (إلى ما له من أكثرهما إن تناسبتا) ويسمى هذا مذهب المتزلين. ففي ابن وبنت وولد خنثى، مسألة الذكورية من خمسة، والأنثوية من أربعة، اضرب إحداهما في الأخرى للتباين، تكن عشرين، ثم في اثنين تبلغ أربعين، للبنات سهم في خمسة، وسهم في أربعة، يحصل لها تسعة، وللذكر سهمان في خمسة، وسهمان في أربعة، يجتمع له ثمانية عشر، وللخنثى سهمان في أربعة، وسهم في خمسة تكن له (١) ثلاثة عشر.

(وإن نسبت نصف ميراثيه) أي: ميراث كل وارث من مسألة الذكورية والأنثوية، إن ورث بهما من غير ضرب (إلى جملة التركة، ثم بسطت الكسور التي تجتمع معك من مخرج يجمعها) أي: الكسور، (صحت منه) أي: المخرج الجامع لها، (المسألة) ففي زوج وأم وولد خنثى، للزوج من مسألة الذكورة الربع، ومن مسألة الأنوثة الربع، ومجموعهما النصف، فأعطه نصفهما، وهو الربع، وللأم من مسألة الذكورة السدس، ومن مسألة الأنوثة الثمن ونصف ثمن، ومجموع ذلك ثلث وسدس ثمن، فأعطها نصفه، وهو سدس،

(١) ليست في (س).

وإن كانا خنثيين أو أكثر، نزلتْهم بعددِ أحوالهم، فما بلغ من ضربِ المسائل، تضربُ به في عددِ أحوالهم، وتجمعُ ما حصل لهم في الأحوالِ كُلِّها، مما صحت منه قبل الضرب في عددِ الأحوال، هذا إن كانوا من جهة، .....

شرح منصور

ونصف سدس ثمن، وللخنثى من مسألة الذكورة ثلث وربع، ومن مسألة الأنوثة نصف ونصف ثمن وبمجموعهما مال وثمان وسدس ثمن، فأعطيه نصف ذلك، وهو نصف وثلث ثمن وربع ثمن. فإذا جمعت هذه الكسور من مخارجها، وجدتها تخرج من ستة وتسعين، للزوج ربعها أربعة وعشرون، للأم سدسها ستة عشر ونصف سدس ثمنها واحد، فيجتمع لها سبعة عشر، وللخنثى نصفها ثمانية وأربعون، وثلث ثمنها أربعة، وربع ثمنها ثلاثة، وبمجموع ذلك خمسة وخمسون.

(وإن كانا خنثيين، أو أكثر، نزلتْهم بعددِ أحوالهم) فللخنثيين أربعة أحوال، وللثلاثة ثمانية، وللأربعة ستة عشر، وهكذا كلما زادوا واحداً، تضاعفَ عددُ أحوالهم، (فما بلغ من ضربِ المسائل) بعضها في بعض عند التباين، وإلا ففي الوفق، وتسقط المماثل والداخل<sup>(١)</sup> في أكثر منه، (تضربُ به في عددِ أحوالهم وتجمعُ ما<sup>(٢)</sup> حصل لهم في الأحوالِ كُلِّها مما صحت منه قبل الضرب في عددِ الأحوال، هذا إن كانوا من جهة) واحدة، كابن وولدين خنثيين، فلهما أربعة أحوال: حال ذكورية والمسألة من ثلاثة، وحال أنوثة وهي من أربعة، وحالان ذكران وأنثى، وهما من خمسة، فالمسائل ثلاثة وأربعة وخمسة، وخمسة<sup>(٣)</sup> تجزئ بإحدى الخمستين،<sup>(٣)</sup> وتضرب ثلاثة في أربعة، تبلغ اثني عشر، والحاصل في خمسة بستين، وأسقط الخمسة الأخرى

(١) في (س): «والواحد» .

(٢) هنا ينتهي سقط في (م).

(٣-٣) ليست في (م).

وإن كانوا من جهاتٍ، جمعت ما لكل واحدٍ في الأحوال، وقسمته على عددها، فما خرج، فنصيبه.

شرح منصور

٤٠٩/٢

للتماثل ثم اضرب الستين في عدد الأحوال / الأربعة، تبلغ مئتين وأربعين، ومنها تصح، للابن من الذكورية ثلث الستين عشرون، ومن الأنوثة نصفها ثلاثون، ومن مسألة ذكرين (١) وأنثى خمسها أربعة وعشرون، وكذلك من الأخرى ويجتمع له ثمانية وتسعون، ولكلٍ من الخنثيين من الذكورية ثلث الستين عشرون ومن الأنوثة ربعها خمسة عشر، ومن مسألتى ذكرين وأنثى، وذكرين وأنثى (٢) ستة وثلاثون (٣)، ومجموع ذلك أحد وسبعون، والامتحان بجمع الأنصباء.

(وإن كانوا) أي: الخنثى (من جهاتٍ، جمعت ما لكل واحدٍ منهم (في الأحوال) كلها، (وقسمته على عددها) أي: الأحوال، (فما خرج) بالقسمة، (ف) هو (نصيبه) كولدٍ خنثى، وولدٍ أخٍ خنثى، وعم. فإن كان الخنثيان ذكرين، فالمال للابن، وإن كانا أنثيين، فللبنت النصف، وللعَم الباقي. وإن كان الولدُ ذكراً، وولدُ الأخ أنثى، فالمال للولد. وإن كان ولدُ الأخ ذكراً، والولدُ أنثى، فللولدِ النصف، والباقي لولدِ الأخ. فالمسائل من واحدٍ واثنين وواحد، فاكثف باثنين، واضربهما في أربعة عدداً الأحوال، فتصح من ثمانية، للولدِ المالُ في الحالين، والنصف في حالين، فاقسم أربعة وعشرين على أربعة، يخرج له ستة، ولولدِ الأخ النصف أربعة في حال فقط، فاقسمها على أربعة يخرج له واحد، للعَم كذلك، ولو جمعت ما حصل لهم من الأحوال كلها ممن صحَّت منه قبل الضرب في عدد الأحوال، وهو اثنان في المثال، لحصل ذلك، فلا يظهر الفرق بين ما إذا كانا من جهةٍ أو جهتين، بل أيهما عملت به في كل من الحالين، صحَّ العمل.

(١) في (س): «ذكر» .

(٢) بعدها في الأصل: «ثلاثة أحماس» .

(٣) في الأصل: «وثلاثين» .



وإن صالح مُشْكِلٌ مَنْ مَعَهُ عَلَى مَا وَقَفَ لَهُ، صَحٌّ، إِنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ.  
وَكَمُشْكِلٍ، مَنْ لَا ذَكَرَ لَهُ وَلَا فَرْجَ، وَلَا فِيهِ عِلَامَةُ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى.

شرح منصور

(وإن صالح) خنثى (مشكلٌ مَنْ مَعَهُ) من الورثة (على ما وَقَفَ لَهُ) من المال إلى أن يتبين أمره، (صحٌّ) صلحُه معهم (إنَّ صحَّ تبرُّعُه) بأن بلغ ورشده؛ لأنَّه جائزُ التصرفِ إذن، وإن لم يكن بالغاً رشيداً، فلا يصحُّ صلحُه؛ لأنَّه غير جائز التصرفِ.

(وك) خنثى (مشكلٌ مَنْ لَا ذَكَرَ لَهُ، وَلَا فَرْجَ) له، (ولا فيه علامةُ ذكرٍ أَوْ أُنْثَى) وقد وُجِدَ مَنْ لَيْسَ لَهُ <sup>(١)</sup> فِي قَبْلِهِ مَخْرَجٌ، لَا ذَكَرَ وَلَا فَرْجَ، بَلْ لَحْمَةٌ نَاتِقَةٌ كَالرَّبْوَةِ يَرْشَحُ الْبَوْلُ مِنْهَا رَشْحاً عَلَى الدَّوَامِ، وَآخِرَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَخْرَجٌ وَاحِدٌ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْرَجَيْنِ، مِنْهُ يَتَغَوَّطُ، وَمِنْهُ يَبُولُ. وَمَنْ لَيْسَ لَهُ مَخْرَجٌ أَصْلًا، لَا قَبْلَ وَلَا دُبْرَ، وَإِنَّمَا يَتَقَايَا مَا يَأْكُلُهُ وَيَشْرَبُهُ، وَهُوَ وَمَا أَشْبَهُهُ فِي مَعْنَى الْخُنْثَى، غَيْرَ أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَا يُعْتَبَرُ بِمِثَالِهِ <sup>(٢)</sup>.

(١) ليست في (م).

(٢-٢) في (م): «لا يغير بماله».

## باب ميراث الفرقى ومن عُمِّي موتهم

إذا عُلِمَ موتُ متوارِثَيْنِ معاً، فلا إرث.

وإن جُهِلَ أسبقُ، أو عُلِمَ ثم نُسيَ أو جهلوا عينه، فإن لم يدع ورثة كلِّ سبقٍ الآخر، ورث كلُّ ميتٍ صاحبه .....

شرح منصور

## باب ميراث الفرقى

جمع غريق، (ومن عُمِّي) أي: خفي حال (موتهم) بأن لم يعلم أيُّهم مات أولاً، كالهذمي، ومن وقع بهم طاعون، وأشكل أمرهم.

(إذا عُلِمَ موتُ متوارِثَيْنِ معاً) أي: في زمنٍ واحدٍ، (فلا إرث) لأحدهما من الآخر؛ لأنه لم يكن حياً حين موت الآخر، وشرطُ الإرث حياةُ الوارث بعد المورث.

(وإن جُهِلَ أسبقُ) المتوارِثَيْنِ موتاً، يعني: لم يُعْلَمَ هل سبق أحدهما الآخر أو لا؟ (أو عُلِمَ) أسبقهما (ثم نُسيَ، أو) عُلِمَ موتُ أحدهما أولاً، و (جهلوا عينه، فإن لم يدع ورثة كلِّ منهما (سبق) موت (الآخر، ورث كلُّ ميتٍ، صاحبه) في قولِ عمرَ وعليٍّ<sup>(١)</sup>. قال الشَّعْبِيُّ: وقع الطَّاعُونُ بالشَّامِ عامَ عَمَّاسَ، فجعل أهل البيت يموتون عن آخرهم، فكتب في ذلك إلى عمرَ، فأمرَ عمرُ، أن ورثوا بعضهم من بعض<sup>(٢)</sup>. قال أحمدُ: أذهب إلى قولِ عمرَ<sup>(٣)</sup>. وروى عن إياسِ المزنيِّ، أن النبيَّ ﷺ سئل عن قوم وقع عليهم بيتٌ، فقال: يرث

(١) أخرج سعيد بن منصور في «سننه» ٨٥/١، وابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٤٣/١١، واللفظ له، عن الحارث عن علي، أن أهل بيت غرقوا في سفينة، فورث عليٌّ بعضهم من بعض.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٨٤/١.

وعَمَّاسُ: هكذا قيده غير واحدٍ، وهو بسكون الميم، وأصحاب الحديث يحركون الميم، وإليه ينسب الطاعون، وكان هذا الطاعون في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب سنة ثمانٍ عشرة، ومات فيه جماعة من الصحابة. «تاج العروس»: (عمس). وفي «معجم البلدان» ١٥٧/٤: كورة عمواس، هي ضيعة جليلة على ستة أميال من الرملة، على طريق بيت المقدس.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥٧/١٨.

من تِلَادِ مَالِهِ، دُونَ مَا وَرَثَهُ مِنَ الْمَيْتِ مَعَهُ. فَيُقَدَّرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، وَيُورَثُ الْآخَرُ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرَثَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ. ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ.

فَفِي أَخَوَيْنِ، أَحَدُهُمَا مَوْلَى زَيْدٍ، وَالْآخَرُ مَوْلَى عَمْرٍو، يَصِيرُ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ لِمَوْلَى الْآخَرِ.

وَفِي زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَابْنِهِمَا، خَلَفَ امْرَأَةٌ أُخْرَى .....

شرح منصور

بعضهم بعضاً<sup>(١)</sup>.

٤١٠/٢

(مَنْ تِلَادِ مَالِهِ) بِكسْرِ التَّاءِ، أَي: قَدِيمِ مَالِهِ الَّذِي مَاتَ وَهُوَ يَمْلِكُهُ، (دُونَ مَا وَرَثَهُ مِنَ الْمَيْتِ مَعَهُ) لِثَلَاثِ دَوَرَاتٍ<sup>(٢)</sup>، (فَيُقَدَّرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، وَيُورَثُ الْآخَرُ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرَثَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ، ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ) ثُمَّ بِالثَّلَاثِ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهَوْا.

(فَفِي أَخَوَيْنِ أَحَدُهُمَا مَوْلَى زَيْدٍ، وَالْآخَرُ مَوْلَى عَمْرٍو) مَاتَا، وَجُهِلَ أَسْبَقُهُمَا، أَوْ عَلِمَ ثُمَّ نُسِيَ، أَوْ جُهِلُوا عَيْنُهُ، وَلَمْ يَدَّعِ وَرَثَتُهُ وَاحِدٌ سَبَقَ مَوْتَ الْآخَرِ، فَ(يَصِيرُ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (لِمَوْلَى الْآخَرِ) لِأَنَّهُ يُفْرَضُ مَوْتُ مَوْلَى زَيْدٍ ابْتِدَاءً، فَيَرِثُهُ أَخُوهُ، ثُمَّ يَكُونُ لِمَوْلَاهُ، ثُمَّ يَعْكَسُ.

(وَفِي زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَابْنِهِمَا) غَرِقُوا أَوْ انْهَدَمَ عَلَيْهِمْ بَيْتٌ وَنَحْوُهُ، فَمَاتُوا، وَجُهِلَ الْحَالُ، وَلَا تَدَاعَى، وَ(خَلَفَ) الزَّوْجُ (امْرَأَةً أُخْرَى) غَيْرَ الَّتِي غَرِقَتْ وَنَحْوُهُ<sup>(٣)</sup>،

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمَصْنَفِ» (١٩١٥٩)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» ٨٥/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٣٤١/١١ - ٣٤٢، مُوقِفًا عَلَى إِيَّاسِ نَفْسِهِ، وَقَالَ الْمَوْفِقُ فِي «الْمَغْنِيِّ» ١٧٢/٩: وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا عَنْ إِيَّاسِ نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُسَوَّلُ، وَلَيْسَ بِرَوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَإِيَّاسٌ، هُوَ: أَبُو عَوْفٍ، إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَزْنِيِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حَبَانَ: لَهُ صَحْبَةٌ، نَزَلَ الْكُوفَةَ. رَوَى لَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ. «الْإِصَابَةُ» ١٤٥/١.

(٢) الدَّوْرُ: هُوَ تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ. «التَّعْرِيفَاتُ» ص ١٤٠.

(٣) بَعْدَهَا فِي (س) وَ (م): «مَعَهُ».



وأماً، وخلفت ابناً من غيره وأباً، مسألة الزوج من ثمانية وأربعين: لزوجته الميته ثلاثة، للأب سدس، ولابنها الحي ما بقي. ترد مسألتها إلى وفق سهامها بالثلث اثنين. ولابنه أربعة وثلثون. لأم أبيه سدس، ولأخيه لأمه سدس، وما بقي لعصيته. فهي من ستة توافق سهامه بالنصف. فاضرب ثلاثة في وفق مسألة الأم اثنين، ثم في المسألة الأولى ثمانية وأربعون، تكن ميتين وثمانية وثمانين. ومنها تصح.

شرح منصور

(و) خلف أيضاً (أماً، وخلفت) الزوجة التي غرقت ونحوه معه (ابناً من غيره، وأباً) تصح (مسألة الزوج من ثمانية وأربعين) وأصلها أربعة وعشرون، للزوجتين الثمن، ثلاثة تباينهما، فاضرب اثنين في أربعة وعشرين يحصل ما ذكر (لزوجته الميته ثلاثة) وهي نصف الثمن، و(للأب) أي: أبي الزوجة من ذلك (سدس، ولابنها الحي ما بقي) فمسألتها من ستة وسهامها ثلاثة، ف(ترد مسألتها) وهي<sup>(١)</sup> الستة، (إلى وفق سهامها) أي: الزوجة (بالثلث) متعلق بوفق. (اثنين) بدل من وفق أو عطف بيان، أي: ترد الستة لثنين، (ولابنه) الذي مات معه (أربعة وثلثون) من مسألة أبيه تقسم على ورثة الابن الأحياء، (لأم أبيه) من ذلك (سدس، ولأخيه لأمه سدس، وما بقي) وهو ثلثان (لعصيته) أي: الابن،<sup>(٢)</sup> (فهو) أي: مسألة الابن<sup>(٣)</sup> (من ستة توافق سهامه) الأربعة وثلثين (بالنصف، ف) رد الستة لنصفها ثلاثة، و(اضرب ثلاثة) وهي وفق مسألة الابن، (في وفق مسألة الأم اثنين) يحصل ستة، (ثم) اضرب الستة (في المسألة الأولى) أي: مسألة الزوج، وهي (ثمانية وأربعون، تكن) الأعداد التي تبلغها بالضرب (ميتين وثمانية وثمانين. ومنها تصح) لورثة الزوجة<sup>(٣)</sup> الأحياء وهم: أبوها وابنتها من ذلك نصف ثمانية عشر، لأبيها

(١) ليست في (س) و (م).

(٢-٢) ليست في (م).

(٣) في (م): «الزوج».

ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين. فمسألة الزوج منها من اثني عشر، ومسألة الابن منها من ستة، فدخل وفق مسألة الزوج - اثنان - في مسألته، فاضرب ستة في أربعة وعشرين، تكن مئة وأربعة وأربعين.

شرح منصور

ثلاثة، ولابنها خمسة عشر، ولزوجته الحية نصف ثمانية عشر، ولأمه السدس ثمانية وأربعون، ولورثة ابنه من ذلك ما بقي وهو مئتان وأربعة، لجدته أم أبيه من ذلك سدس أربعة وثلاثون، ولأخيه لأمه كذلك، ولعصيته ما بقي، وهي (١) مئة وستة وثلاثون.

(ومسألة الزوجة من) اثني عشر، للزوج الربع ثلاثة، وللأب السدس اثنان، وللأبنين ما بقي سبعة لا تنقسم عليهم، فاضرب اثنين في اثني عشر، فتصح من (أربعة وعشرين) للزوج منها الربع ستة، وللأب السدس أربعة، ولكل ابن منهما سبعة، (فمسألة الزوج منها) أي: من تركه زوجته (من اثني عشر) لزوجته الحية الربع ثلاثة، وللأم الثلث أربعة، وما بقي لعصيته. (ومسألة الابن الميت منها) أي: تركه أمه (من ستة) لجدته أم أبيه السدس، ولأخيه لأمه كذلك، والباقي لعصيته. ومسألة الزوج توافق سهامه بالسدس، فترد لاثنين، ومسألة الابن تباين سهامه، فتبقى بحالها، (فدخل وفق مسألة الزوج) وهو (اثنان في مسألته) أي: الابن، وهي ستة، (فاضرب ستة في أربعة وعشرين، تكن مئة وأربعة وأربعين) لورثة الزوج الأحياء (٢) من ذلك الربع ستة وثلاثون، لزوجته ربعها تسعة، ولأمه (٣) ثلثها اثنا عشر (٣)، والباقي لعصيته. ولأب الزوجة سدس المئة وأربعة وأربعين، وهو/ أربعة وعشرون، ولابنها الحي نصف الباقي، وهو اثنان وأربعون، ولورثة ابنها الميت كذلك يقسم بينهم على ستة، لجدته لأبيه سدسه سبعة، ولأخيه لأمه كذلك، والباقي لعصيته.

٤١١/٢

(١) ليست في (س) و(م).

(٢) ليست في الأصل.

(٣-٣) في (م): «سدسها ستة».

ومسألة الابن من ثلاثة. فمسألة أمه من ستة، ولا موافقة. ومسألة أبيه من اثني عشر، فاجتزئ بضرب وفق سهامه ستة في ثلاثة، يكن ثمانية عشر.

وإن ادَّعَوْهُ وَلَا بَيِّنَةَ، أَوْ تَعَارَضَتَا، تَحَالَفَا، وَلَمْ يَتَوَارَثَا.

ففي امرأة وابنها ماتا، فقال زوجها: ماتت فورثناها، ثم مات ابني فورثته. وقال أخوها: مات ابنها فورثته، ثم ماتت فورثناها، حلف كل على إبطال دعوى صاحبه، .....

شرح منصور

(ومسألة الابن الميت (من ثلاثة) لأمه الثلث واحد، ولأبيه الباقي اثنان. فمسألة أمه من ستة) لا ينقسم عليها الواحد، (ولا موافقة. ومسألة أبيه من اثني عشر) توافق سهميه بالنصف، فرد مسألته لنصفها ستة، وهي مماثلة لمسألة الأم، (فاجتزئ بضرب وفق) عدد (سهامه) وهي (ستة في ثلاثة، يكن) الحاصل (ثمانية عشر) للأم ثلثها ستة، تقسم على مسألتها، والباقي للأب اثنا عشر تقسم على مسألته.

(وإن ادَّعَوْهُ) أي: ادَّعى ورثة كل ميت، من نحو هذمي وغرقى، سبق موت صاحبه، (ولا بينة) بالدعوى، (أو) كان لكل واحد بينة، و (تعارضتا) أي: البيتان، (تحالفا، ولم يتوارثا) نصاً، وهو قول الصديق، وزيد، وابن عباس، والحسن بن علي، وأكثر العلماء؛ لأنَّ كلا من الفريقين منكر لدعوى الآخر، فإذا تحالفا، سقطت الدعويان، (أفلم يثبت<sup>(١)</sup>) السابق لواحد منهما معلوماً ولا مجهولاً، أشبه ما لو علم موتهما معاً، بخلاف ما لو لم يدعوا ذلك.

(ففي امرأة وابنها ماتا، فقال زوجها: ماتت فورثناها) أي: أنا وابني، (ثم مات ابني فورثته) وحدي، (وقال أخوها: مات ابنها) أولاً (فورثته) أي: ورثت منه، (ثم ماتت فورثناها) ولا بينة لأحدهما أو تعارضتا، (حلف كل) من زوجها وأخيها (على إبطال دعوى صاحبه) لاحتمال صدقه في دعواه،

(١-١) في (م): «فإن لم يثبت».



وكان مَخْلَفُ الابنِ لأبيه، ومَخْلَفُ المرأةِ لأخيها وزوجها، نصفين.  
ولو عَيَّن ورثةُ كُلِّ موتَ أحدهما، وشكُّوا، هل مات الآخرُ قبله  
أو بعده؟ وَرِثَ مَنْ شَكَّ في موته من الآخرِ.  
ولو مات متوارِثانِ عند الزَّوالِ أو نحوه؛ أحدهما بالْمَشْرِقِ، والآخرُ  
بالمغربِ، وَرِثَ مَنْ به من الذي بالْمَشْرِقِ؛ لموته قبله؛ بناءً على  
اختلافِ الزَّوالِ.

شرح منصور

(وكان مُخْلَفُ الابنِ لأبيه) وحده، (ومَخْلَفُ المرأةِ لأخيها وزوجها  
نصفين) وقس على ذلك.  
(ولو عَيَّن ورثةُ كُلِّ) من ورثةِ ميتين (موتَ أحدهما) بوقتٍ اتفقا عليه،  
(وشكُّوا، هل مات الآخرُ قبله أو بعده؟ وَرِثَ مَنْ شَكَّ في) وقتِ (موته من  
الآخرِ) إذ الأصلُ بقاؤه.  
(ولو ماتَ متوارِثانِ) كأخوين (عندَ الزَّوالِ أو نحوه) كشروقِ الشمسِ،  
أو غروبِها، أو طلوعِ الفجرِ من يومٍ واحدٍ، (أحدهما) أي: المتوارِثين<sup>(١)</sup>  
كذلك (بالمشرقِ) كالسندِ، (والآخرُ بالمغربِ) كفاس، (وَرِثَ مَنْ به) أي:  
المغرب، (مِنَ الذي) ماتَ (بالمشرقِ؛ لموته) أي: الذي بالمشرقِ (قبله) أي:  
قبلَ الذي بالمغربِ؛ (بناءً على اختلافِ الزَّوالِ) لأنَّه يكونُ بالمشرقِ قبلَ  
كونه بالمغربِ، ولو ماتا عندَ ظهورِ الهلالِ. قال في «الفائق»: فتعارضُ في  
المذهبِ، والمختارُ أنَّه كالزَّوالِ<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) بعدها في (م): «الميتين».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٦١/١٨.

## باب ميراث أهل الملل

لا يَرِثُ مَبَايِنٌ فِي دِينٍ إِلَّا بِالْوَلَاءِ، .....

شرح منصور

## باب ميراث أهل الملل

جَمْعُ مِلَّةٍ، بِكسْرِ الميمِ، وَهِيَ الدِّينُ وَالشَّرِيعَةُ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ اخْتِلَافُ الدِّينِ.

ف(لا يرث مباين في دين) لحديث أسامة بن زيد مرفوعاً: «لا يرث الكافر المسلم، ولا المسلم الكافر». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا يتوارث أهل ملتين شتى». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وأجمعوا على أنَّ الكافر لا يرث المسلم بغير الولاء، وجمهور العلماء على أنَّ المسلم لا يرث الكافر أيضاً بغير الولاء. وروي عن عمر<sup>(٤)</sup>، ومعاذ<sup>(٥)</sup>، ومعاوية<sup>(٥)</sup>، أنهم ورثوا المسلم من الكافر، ولم يُورثوا الكافر من المسلم. واختاره الشيخ تقي الدين<sup>(٦)</sup>. (إلا بالولاء) فيرث المسلم من الكافر به، والكافر من المسلم به؛ لحديث جابر مرفوعاً: «لا يرث المسلم النصراني إلا

(١) في (س): «الشرف».

(٢) البخاري (٦٧٦٤)، ومسلم (١٦١٤)(١).

(٣) في سننه (٢٩١١).

(٤) أخرج سعيد بن منصور في «سننه» ٦٦/١، عن مغيرة عن إبراهيم قال: قال عمر بن الخطاب: لا يرث أهل الملل ولا يرثونا.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٩٨٥٦)، عن حماد عن إبراهيم عن عمر قال: أهل الشرك لا يرثهم ولا يرثونا. وأخرج عبد الرزاق أيضاً في «المصنف» (١٠١٤٥) و (١٩٢٩٤)، عن حماد عن إبراهيم أن عمر قال: أهل الشرك لا يرثهم ولا يرثونا.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» ٤٩٠/١٥: .... وذلك أن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان كانا يورثان المسلم من الكافر. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، ولا يصح.

ورواه الثوري عن حماد عن إبراهيم عن عمر أنه قال: أهل الشرك يرثهم ولا يرثونا.

والصحيح عنه أنه قال في أهل الكفر: لا يرثهم ولا يرثونا.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٧٤/١١.

(٦) الاختيارات ص ١٩٦.

وإذا أسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم، ولو مرتدًا، بتوبة، أو زوجة في عدة، لا زوجًا، .....

شرح منصور

أن يكون عبده أو أمته. رواه الدارقطني<sup>(١)</sup>. ولأن ولاءه له، وهو شعبة من الرق.

٤١٢/٢

(و) إلا (إذا أسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم) فيرث منه. نصًا، (ولو) كان الوارث (مرتدًا) حين موت مورثه، ثم أسلم قبل قسم التركة (بتوبة، أو) كانت / (زوجة) وأسلمت (في عدة) قبل القسم. نصًا. وروي عن عمر<sup>(٢)</sup>، وعثمان<sup>(٣)</sup>، والحسن بن علي<sup>(٤)</sup>، وابن مسعود<sup>(٥)</sup>؛ لحديث: «من أسلم على شيء، فهو له». رواه سعيد<sup>(٥)</sup> من طريقين عن عروة، وابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ. وعن ابن عباس مرفوعًا: «كل قسم قسم في الجاهلية، فهو على ما قسم، وكل قسم أدركه الإسلام، فإنبه على قسم الإسلام». رواه أبو داود، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>. وحديث عبد الله بن أرقم عثمان، أن عمر قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم، فله نصيبه، فقضى به عثمان. رواه ابن عبد البر بإسناده في «التمهيد»<sup>(٧)</sup>، والحكمة فيه الترغيب في الإسلام، والحث عليه، فإن قسم البعض دون البعض، ورث مما بقي دون ما قسم. فإن كان الوارث واحدًا، فتصرف في التركة واحتازها، فهو بمنزلة قسمها<sup>(٨)</sup>. و(لا) يرث من أسلم قبل قسم الميراث إن كان (زوجًا) لانقطاع علي

(١) في سننه ٧٤/٤.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٨٩٤) و (١٩٣٢٠) و (١٩٣٣٢).

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٧٥/١.

(٤) ذكره الموفق في «الغني» ١٦٠/٩.

(٥) في «سننه» ٧٦/١.

(٦) أبو داود (٢٩١٤)، وابن ماجه (٢٤٨٥).

(٧) ٥٦/٢ - ٥٧.

(٨) في (س): «قسمتها».



ولا من عتق بعد موت أبيه أو نحوه قبل القسم.  
 ويرث الكفار بعضهم بعضاً، ولو أن أحدهما ذمي والآخر حربي،  
 أو مستامن والآخر ذمي أو حربي، إن اتفقت أديانهم.  
 وهم ملل شتى، لا يتوارثون مع اختلافها. ....

شرح منصور

الزوجية عنه بموتها، بخلافها. وكذا لا ترث هي منه إن أسلمت بعد عدتها.  
 (ولا) يرث (من عتق بعد موت أبيه، أو نحوه) كإخيه وأخيه (قبل  
 القسم) لميراث أبيه ونحوه. نصاً، لأن الإسلام أعظم الطاعات والقرب، وورد  
 الشرع بالتأليف عليه، فورث ترغيباً له في الإسلام، والعتق لا صنع له فيه، ولا  
 يُحمد عليه، فلم يصح قياسه عليه.

(ويرث الكفار بعضهم بعضاً. ولو أن أحدهما ذمي، والآخر حربي،  
 أو أن أحدهما (مستامن، والآخر ذمي أو حربي، إن اتفقت أديانهم) لأن  
 العمومات من النصوص تقتضي توريثهم، ولم يرد بتخصيصهم نص ولا  
 إجماع، ولا يصح فيهم قياس، فوجب العمل بعمومها، ومفهوم حديث: «لا  
 يتوارث أهل ملتين شتى»<sup>(١)</sup>. أن أهل الملة الواحدة يتوارثون، وإن اختلفت  
 الدار، فبيعت مال ذمي لو ارثه الحربي حيث علم.

(وهم) أي: الكفار (ملل شتى، لا يتوارثون مع اختلافها) روي عن  
 علي<sup>(٢)</sup>؛ لحديث: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»<sup>(١)</sup>. وهو مخصص للعمومات.  
 وقال القاضي: الكفر ثلاث ملل: اليهودية، والنصرانية، ودين من عداهم؛ لأن  
 من عداهم يجمعهم أنه لا كتاب لهم، ورد بافتراق حكمهم، فإن المجوس  
 يقرون بالجزية، وغيرهم لا يقرون بها، وهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم

(١) تقدم ص ٦٣٦.

(٢) أخرج مالك في «الموطأ» ٥١٩/٢، عن ابن شهاب، عن علي بن أبي طالب، أنه أخبره إنما ورث  
 أبا طالب عقيل وطالب، ولم يرثه علي. قال: فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب.

ولا بنكاح لا يُقَرُّون عليه لو أسلموا.

ومُخَلَّفٌ مكفرٌ ببدعةٍ - كجهميٍّ ونحوه إذا لم يتب، ومرتدٌ، وزنديقٌ وهو: المنافق - فيءٌ. ولا يرثون أحداً.

شرح منصور

وآرائهم، يستحلُّ بعضهم دماء بعض، ويكفر بعضهم بعضاً<sup>(١)</sup>.

(ولا) يرث الكفار بعضهم بعضاً (بنكاح) أي: عقد تزويج، (لا يُقَرُّون عليه لو أسلموا) ولو اعتقدوه، كالناكح لمطلقته ثلاثاً قبل أن تنكح زوجاً غيره، وكالمجوسي يتزوج ذوات محاربه؛ لأنَّ وجود هذا التزويج<sup>(٢)</sup> كعدمه. فإن كانوا يُقَرُّون عليه، واعتقدوا صحته، توارثوا به، وإن لم توجد فيه شروط أنكحتنا، كالتزويج بلا وليٍّ أو شهودٍ، أو في عدةٍ انقضت ونحوه.

(ومُخَلَّفٌ) اسم مفعول، أي: متروكٌ (مُكَفَّرٌ) بفتح الفاء، أي: من اعتقد أهل الشرع أنه كافرٌ (ببدعةٍ، كجهميٍّ) واحدٌ الجهمية؛ أتباع جهم بن صفوان<sup>(٣)</sup>، القائل بالتعطيل، (ونحوه) كالشبهة، (إذا لم يتب) من بدعته التي كفر بها، فيء<sup>(٤)</sup>، ويأتي في الشهادات: يكفر مجتهدهم الداعية. (و) مُخَلَّفٌ (مرتدٌ) لم يتب، (وزنديقٌ وهو المنافق) الذي يظهر الإسلام، ويخفي الكفر، (فيءٌ) يصرف في المصالح؛ لأنه لا يرثه أقاربه المسلمون؛ لأنَّ المسلم لا يرثه الكافر ولا أقاربه الكفار من يهود أو نصارى أو غيرهم؛ لأنه يخالفهم في حكمهم، ولا يقرُّ على ردة، ولا تؤكل ذبيحته، ولا تحلُّ مناكحته لو كان امرأة. (ولا يرثون) / أي: المحكوم بكفرهم ببدعةٍ أو ردةٍ، أو زندقية، (أحداً) مسلماً كان<sup>(٥)</sup> ولا كافراً؛ لأنهم لا يُقَرُّون على ما هم عليه، فلا يثبت لهم

٤١٣/٢

(١) شرح الزركشي ٥٣٢/٤، والاستذكار ٤٩٥/١٥.

(٢) بعدها في (م): «كحديث جابر».

(٣) هو: أبو محرز، جهم بن صفوان، الراسبي، السمرقندي، المتكلم. أسُّ الضلالة، ورأس الجهمية. كان ينكر الصفات، ويقول بخلق القرآن. قتل (١٢٨هـ). «سير أعلام النبلاء» ٢٦/٦.

(٤) ليست في (س).

(٥) ليست في (س) و(م).

وَيَرِثُ مَجُوسِيٌّ وَنَحْوُهُ أَسْلَمَ، أَوْ حَاكَمَ إِلَيْنَا بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ.  
 فَلَوْ خَلَفَ أُمُّهُ - وَهِيَ: أُخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ - وَعَمًّا، وَرِثَتْ الثَّلَاثَ بِكُونِهَا  
 أُمًّا، وَالنِّصْفَ بِكُونِهَا أُخْتًا، وَالباقى للعم. فَإِنْ كَانَ مَعَهَا أُخْتُ أُخْرَى،  
 لَمْ تَرِثْ بِكُونِهَا أُمًّا إِلَّا السُّدُسَ؛ لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِنَفْسِهَا وَبِالْأُخْرَى.

شرح منصور

حكم دين من الأديان.

(وَيَرِثُ مَجُوسِيٌّ وَنَحْوُهُ) مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ نِكَاحَ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ، (أَسْلَمَ أَوْ  
 حَاكَمَ إِلَيْنَا بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ) إِنْ أَمَكْنَ. نَصًّا، وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو<sup>(١)</sup>، وَعَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>، وَابْنِ  
 مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup>، وَابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٤)</sup>، وَزَيْدٍ<sup>(٥)</sup> فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٦)</sup>  
 وَأَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فَرَضَ لِلْأُمِّ الثَّلَاثَ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفَ، فَلِذَا كَانَتْ الْأُمُّ  
 أُخْتًا، وَجَبَ إِعْطَاؤُهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا فِي الْآيَتَيْنِ، كَالشَّخْصَيْنِ، وَلِأَنَّهُمَا  
 قَرَابَتَانِ تَرِثُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَنفَرَدَةً لَا تَحْجَبُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَلَا  
 تَرْجَحُ بَهَا، فَتَرِثُ بِهِمَا مَجْتَمِعَتَيْنِ، كَزَوْجٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ.

(فَلَوْ خَلَفَ) مَجُوسِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ (أُمُّهُ وَهِيَ أُخْتُهُ مِنْ أَبِيهِ) بِأَنْ تَزَوَّجَ الْأَبُ  
 بِنْتَهُ، فَوُلِدَتْ لَهُ هَذَا الْمَيْتَ، (و) خَلَفَ مَعَهَا (عَمًّا، وَرِثَتْ الثَّلَاثَ بِكُونِهَا أُمًّا،  
 (و) وَرِثَتْ (النِّصْفَ بِكُونِهَا أُخْتًا، وَالباقى) بَعْدَ الثَّلَاثِ وَالنِّصْفِ (لِلْعَمِّ)  
 لِحَدِيثٍ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»<sup>(٧)</sup>. (فَإِنْ كَانَ مَعَهَا) أَيْ: الْأُمُّ الَّتِي هِيَ  
 أُخْتُ (أُخْتُ أُخْرَى، لَمْ تَرِثْ) الْأُمُّ الَّتِي هِيَ أُخْتُ (بِكُونِهَا أُمًّا إِلَّا السُّدُسَ؛  
 لِأَنَّهَا انْحَجَبَتْ بِنَفْسِهَا) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أُخْتًا، (وَبِ) الْأُخْتِ (الْأُخْرَى) عَنْ  
 الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ؛ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ.

(١) لم نجده مسنداً، وقد ذكره الموفق في «المغني» ١٦٦/٩.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٩٠٦) و (١٩٣٣٦)، عن الشعبي أنَّ عليًّا وابن مسعود قالا  
 في المجوسي: يرث من مكانين.

(٣) لم نجده مسنداً، وقد ذكره في «المغني» ١٦٦/٩.

(٤) الباب في شرح الكتاب ٣٢٥/٢.

(٥) تقدم ص ٥٣٢.



ولو أولدَ بنته بنتاً بتزويج، فخلّفهما وعمّاً، فلهما الثلثان، والبقية لعمّه.  
 فإن ماتت الكبرى بعده، فالمال للصغرى؛ لأنها بنتٌ وأختٌ.  
 فإن ماتت قبل الكبرى، فلها ثلثٌ ونصفٌ، والبقية للعمّ.  
 ثم لو تزوّج الصغرى، فولدت بنتاً، وخلّف معهن عمّاً، فلبناتُه  
 الثلثان، وما بقيَ له.  
 ولو ماتت بعده بنتُه الكبرى، فللوسطى النصفُ، وما بقيَ لها  
 للصغرى. فتصحُّ من أربعة.

شرح منصور

(ولو أولدَ) مجوسيّ أو نحوه (بنته بنتاً بتزويج، فخلّفهما و) خلّفَ معهما  
 (عمّاً، فلهما الثلثان) لأنهما بنتاه، (والبقية لعمّه) تعصياً، ولا إرثٌ لكبرى  
 بالزوجية؛ لأنهما لا يُقرّان عليه لو أسلما أو أحدهما.  
 (فإن ماتت الكبرى بعده) أي: الأب، (فالمال) الذي تُخلّفه الكبرى كله  
 (للصغرى؛ لأنها بنتٌ وأختٌ) لأبٍ، فتصيرُ من حيثُ إنها أختٌ عصبه معها  
 من حيثُ إنها بنتٌ.  
 (فإن ماتت) الصغرى (قبل الكبرى، فلها) أي: الكبرى من مالِ الصغرى  
 (ثلثٌ ونصفٌ) بكونها أماً وأختاً، (والبقية للعمّ) تعصياً.  
 (ثم لو تزوّج) الأب (الصغرى) وهي بنتُه، (وبنت بنته<sup>١</sup>)، (فولدت  
 بنتاً) وخلّفهنَّ، (وخلّفَ معهنَّ عمّاً، فلبناتُه) الثلاث (الثلثان، وما بقيَ له)  
 أي: للعمّ تعصياً.  
 (ولو ماتت بعده) أي: الأب (بنته الكبرى) عن بنتها، وبنتِ بنتها، وهما  
 أختاها، (فللوسطى) التي هي بنتها (النصفُ) بكونها بنتاً، (وما بقيَ) بعدَ  
 النصفِ، فهو (لها وللصغرى) سوية؛ لكونهما أختين مع بنت (فتصحُّ من أربعة)

(١-١) ليست في (س).

ولو ماتت بعده الوسطى، فالكبرى أم وأخت لأب، والصغرى بنت وأخت لأب، فلأم السدس، وللبنت النصف، وما بقي لهما بالتعصيب.

فلو ماتت الصغرى بعدها، فأم أمها أخت لأب، فلها الثلثان، وما بقي للعم.

ولو ماتت بعده بنته الصغرى، فللوسطى، بأنها أم، سدس، ولهما ثلثان، بأنهما أختان لأب، وما بقي للعم. ولا ترث الكبرى؛ لأنها جدة مع أم.

للووسطى ثلاثة، وللصغرى واحد، فهذه بنت بنت ورثت مع بنت فوق السدس.

شرح منصور

(ولو ماتت بعده أي: الأب (الوسطى) من البنات، (فالكبرى) بالنسبة إلى الوسطى (أم وأخت لأب، والصغرى) بالنسبة إليها (بنت وأخت لأب، فلأم السدس، وللبنت النصف، وما بقي لهما بالتعصيب) لأنهما أختان مع بنت، فتصح من ستة للكبرى اثنان، وللصغرى أربعة.

(فلو ماتت الصغرى بعدها) أي: بعد الوسطى، (فأم أمها أخت لأب، فلها الثلثان) النصف؛ لأنها أخت لأب، والسدس؛ لأنها جدة، (وما بقي) فهو للعم تعصياً.

(ولو ماتت بعده بنته الصغرى) مع بقاء الكبرى والوسطى، (فللوسطى) من الصغرى (بأنها أم سدس) لانحجابها عن الثلث إليه بنفسها وبأمها؛ لأنهما أختان. (ولهما) أي: الوسطى والكبرى (ثلثان) بينهما (بأنهما أختان لأب، وما بقي للعم) تعصياً، وتصح من ستة، للوسطى ثلاثة، وللکبرى اثنان، للعم واحد. (ولا ترث الكبرى) شيئاً بالجدودة؛ (لأنها جدة مع أم)

وكذا لو أُولدَ مسلمٌ ذاتَ مَحْرَمٍ أو غيرَها، بشُبْهَةٍ، ويثْبُتُ النسبُ.

---

شرح منصور

فانْحَجِبَتْ بِهَا عَنْ فَرْضِ الْجَدَاتِ.

(وكذا لو أُولدَ مسلمٌ ذاتَ محرمٍ أو غيرها) مَن يَكُونُ وَلَدُهَا ذاتَ

قَرَابَتَيْنِ فَأَكْثَرُ/، (بشِبْهَةٍ) نِكَاحٍ أو مَلِكٍ يَمِينٍ، فَيَرِثُ بِجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ،  
(ويثْبُتُ النسبُ) بِالشَّبْهَةِ.

٤١٤/٢



## باب ميراث المطلقة

ويثبتُ لهما في عدَّة رجعية، ولها فقط مع تهمته بقصد حرمانها؛  
بأن أبانها في مرض موته المخوف ابتداءً، أو سألتَه أقلَّ من ثلاث،  
فطلقها ثلاثاً، أو علَّقه على ما لا بدُّ لها منه شرعاً، .....

شرح منصور

## باب ميراث المطلقة

أي: بيان مَنْ يرث من المطلقات، وَمَنْ لا يرث.

(ويثبتُ) الإرثُ (لهما) أي: لأحد الزوجين من الآخر، (في عدَّة رجعية)  
سواءً طلقها في الصحة أو في (١) المرض. قال في «المغني» (٢): بغير خلافٍ  
نعلمُه. وروى عن أبي بكر (٣)، وعثمان (٣)، وعلي (٣)، وابن مسعود (٣)؛ وذلك  
لأنَّ الرجعية زوجة يلحقها طلاقه، وظهاره، وإيلاؤه، ويملك إمساكها  
بالرجعة بغير رضاها، ولا وليٍّ ونحوه. فإنْ انقضت عدتها، فلا توارث، لكن  
إنْ كان الطلاق في مرض موته المخوف، وانقضت عدتها، ورثته ما لم  
تتزوج. ذكره في «المستوعب» (٤)، يعني: أو ترتد. (و) يثبتُ الميراثُ (لها) أي:  
المطلقة من مطلقها (فقط) أي: دونه، لو ماتت هي (مع تهمته) أي: الزوج  
(بقصد حرمانها) الميراث؛ (بأن أبانها في مرض موته المخوف) ونحوه ثمَّا  
تقدم في عطايا المريض، (ابتداءً) بلا سواها، (أو سألتَه) طلاقاً (أقلَّ من  
ثلاث، فطلقها ثلاثاً، أو علَّقه) أي: الطلاق البائن (على ما لا بدُّ لها منه شرعاً،

(١) ليست في (م).

(٢) ١٩٤/٩.

(٣) أخرج سعيد بن منصور في «سننه» ٢٩٢/١، عن مكحول، أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً،  
وابن مسعود، وأبا موسى الأشعري، وأبا الدرداء، وعبادة بن الصامت، قالوا: هو أحقُّ برجعته ما لم  
تغتسل من الحيضة الثالثة.

(٤) المبدع ٢٣٩/٦.

كصلاة ونحوها، أو عقلاً، كأكل ونحوه، أو على مرضه، أو فعل له  
ففعله فيه، أو على تركه، فمات قبل فعله.

أو إبانة ذميمة أو أمة، على إسلام أو عتق.  
أو علم أن سيدها علق عتقها بغد، فأبانها اليوم.  
أو أقر أنه أبانها في صحته، أو وكل فيها من يبيئها متى شاء،  
فأبانها في مرضه.

أو قذفها في صحته، ولاعنها في مرضه.

شرح منصور

كالصلاة المفروضة، (ونحوها) كالصوم المفروض. قال في «المحرر»<sup>(١)</sup>: وكلام  
أيها. وحكاة قولاً في «الرعاية»<sup>(٢)</sup> في الأبوين، (أو) علّقه على ما لا بد لها منه  
(عقلاً، كأكل ونحوه) كنوم، (أو) علّقه (على مرضه أو) على (فعل له) كأن  
دخلت الدار، فأنت طالق، (ففعله فيه) أي: المرض المخوف، (أو) علّقه (على  
تركه) أي: ترك فعل له؛ بأن قال: إن لم أدخل الدار ونحوه، فأنت طالق ثلاثاً،  
(فمات قبل فعله) وكذا لو حلف بالثلاث ليتزوجنَّ عليها، فمات قبل أن يفعل.  
(أو) علّق (إبانة) زوجة (ذميمة أو أمة على إسلام أو عتق) فأسلمت أو  
عتقت.

(أو علم) الزوج المريض كذلك (أن سيدها) أي: زوجته الأمة (علق  
عتقها بغد، فأبانها اليوم).

أو أقر في مرضه المخوف (أنه أبانها في صحته أو وكل فيها) أي: في  
إبانته ولو في صحته (من يبيئها متى شاء، فأبانها في مرضه) المخوف.  
(أو قذفها في صحته ولاعنها في مرضه) المخوف.

(١) ٤١١/١.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٥/١٨.

أو وَطِئَ عَاقِلًا حَمَاتَهُ بِهِ، وَلَوْ لَمْ يَمِتْ، أَوْ يَصَحَّ مِنْهُ، بَلْ لُسِعَ  
أَوْ أَكِلَ، وَلَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، أَوْ  
تَرْتَدَّ، وَلَوْ أَسْلَمْتَ بَعْدُ.

شرح منصور

(أو وَطِئَ) الزوج (عَاقِلًا) <sup>(١)</sup> ولو صبيًا مجنوناً (حَمَاتَهُ بِهِ) <sup>(٢)</sup> أي: بمرض موته  
المخوف (ولو لم يمت) الزوج من مرضه ذلك (أو) لم (يَصَحَّ مِنْهُ، بَلْ لُسِعَ أَوْ  
أَكِلَ) <sup>(٣)</sup> ولو كَانَ ذَلِكَ (قَبْلَ الدَّخُولِ، أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا) أي: المطلقَة قَبْلَ  
موته، فترثه (ما لم تتزوج) غيره، (أو ترتد) فلا ترثه (ولو أسلمت بعد) أن  
ارتدت، أَوْ طَلَّقَتْ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ، وَلَوْ قَبْلَ موته؛ لأنها فعلت باختيارها ما  
ينافي نكاح الأول. والأصل في إرث المطلقَة من مبينها المتهم بقصد حرمانها، أَنَّ  
عثمانَ وَرَّثَ بِنْتَ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَكَانَ طَلَّقَهَا فِي  
مَرْضَاهُ فَبِتَّهَا <sup>(٤)</sup>. واشتهر ذلك في الصحابة، ولم يُنكَرْ، فَكَانَ كَالْإِجْمَاعِ. وَرَوَى  
أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَاهُ طَلَّقَ أُمَّهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَمَاتَ، فَوَرَّثَهُ بَعْدَ  
انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا <sup>(٥)</sup>. وَرَوَى عُرْوَةُ أَنَّ عِثْمَانَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَيْسَ مِتُّ، لِأَوْرَثْنَهَا  
مِنْكَ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>. وَمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: لَا  
تَرِثُ مَبْتُوتَةً <sup>(٧)</sup>، فَمُسَبُّوقٌ بِالْإِجْمَاعِ السَّكُوتِيِّ زَمَنَ عِثْمَانَ، وَلِأَنَّ الْمَطْلُوقَ قَدْ  
قَصِدَ <sup>(٨)</sup> قَصْدًا فَاسِدًا فِي الْمِيرَاثِ، فَعَوْقَبَ <sup>(٩)</sup> بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، كَالْقَاتِلِ.

(١) في (م): «غافلًا».

(٢) ليست في (م).

(٣) جاء في هامش الأصل: [أكله سبع أو نحوه]، وهذه العبارة في (م). بعد قوله: أَكِلَ.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢١٩١) وما بعده.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢١٩٥).

(٦) لم نجده مستنداً، وفي «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٠٥/١٨: «عمر» بدل «عثمان»، وانظر: «المغني» ١٩٥/٩.

(٧) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢١٩٢).

(٨) ليست في (س) و (م).

(٩) في (س) و (م): «فعورض».



وله فقط، إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت معتدة، إن أتهمت. وإلا سقط، كفسخ معتقة تحت عبد، فعق ثم ماتت.

ويقطع بينهما إبانتهما في غير مرض .....

شرح منصور

٤١٥/٢

(و) يثبت الإرث (له) أي: الزوج من (١) زوجته (فقط) أي: دونها (إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت معتدة إن أتهمت) بقصد حرمانه، كإدخالها ذكر أبي زوجها، أو ابنه في فرجها، وهو نائم، أو إرضاعها ضرثها الصغيرة ونحوه؛ لأنها أحد الزوجين، فلم يسقط فعلها ميراث الآخر، كالزوج. ومفهومه: أنه لو انقضت عدتها، انقطع ميراثه، وهو مقتضى كلامه في «التنقيح» و «الإنصاف» (٢)، وظاهر كلامه في «الفروع» (٣)، ك «المقنع» (٤) و «الشرح» (٥)، حيث أطلقوا: ولو بعد العدة، واختاره في «الإقناع» (٦). وقال (٧): إنه أصوب مما في «التنقيح». (والا) تتهم الزوجة بقصد حرمانه الإرث؛ بأن دب زوجها الصغير، أو ضرثها الصغيرة، فارتضع منها وهي نائمة، (سقط) ميراثه منها، (كما لو) مات قبله، (كفسخ معتقة تحت عبد، فعق ثم ماتت) لأن فسخ، النكاح لدفع الضرر لا للفرار. قاله القاضي (٨). وكذا لو ثبتت غنة زوج، فأجل سنة، ولم يصبها حتى مرضت آخر الحول، فاختارت فراقه، ففرق بينهما، انقطع التوارث بينهما.

(ويقطعه) أي: التوارث (بينهما) أي: الزوجين (إبانتهما في غير مرض

(١) في (م): «مع».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١٥/١٨-٣١٦.

(٣) ٤٧/٥-٤٨.

(٤) ٢٣٣/٣.

(٥) لم نجد قوله هذا في هذا الموضع.

(٦-٦) في (س): «أو»

(٧) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣١٥/١٨.

الموتِ المخوف، أو فيه بلا تهمية؛ بأن سألتَه الخلع، أو الثلاث، أو الطلاق، فثلثه، أو علّقها على فعلٍ لها منه بُدٌّ ففعلته عالمةً به، أو في صحّته على غير فعله فوجد في مرضه.

أو كانت لا تَرِثُ، كأمةٍ وذميّةٍ، ولو عتقت وأسلمت.

ومن أكره - وهو عاقل وارث، ولو نقص إرثه أو انقطع - امرأة أبيه أو جدّه، في مرضه، على ما يفسخ نكاحها، لم يقطع إرثها، ....

شرح منصور

الموتِ المخوف) بأن أبانها في الصّحة أو في مرضٍ غير مرضِ الموت، أو في مرضِ الموتِ غيرِ المخوف، (أو فيه) أي: مرضِ الموتِ المخوفِ (بلا تهمية؛ بأن سألتَه الخلع) فأجابها إليه، ومثله الطلاقُ على عوضٍ أو قبل الدخول، (أو) سألتَه الطلاقَ (الثلاث) فأجابها إليه؛ لأنّه لا فرارَ منه، (أو) سألتَه (الطلاق) مطلقاً (فثلثه، أو علّقها) أي: الثلاث (على فعلٍ لها منه بُدٌّ) شرعاً وعقلاً، كخروجها من داره ونحوه، (ففعلته عالمةً به) أي: التعليق؛ لانتفاء التهمة منه. فإن جهلت التعليق، ورثت؛ لأنها معذورة، (أو) علق الثلاث (في صحّته على غير فعله) ككسوف الشمس، أو قدوم زيد، (فوجد) المعلق عليه (في مرضه) لعدم التهمة.

(أو كانت) المبانة في مرضِ الموتِ المخوفِ (لا تَرِثُ) حين طلاقه؛ لمانع من رقٍّ أو اختلاف دين، (كأمةٍ وذميّةٍ) طلقها مسلم، (ولو عتقت) الأمة (وأسلمت) الذميّة قبل موته، فلا تَرِثُ؛ لأنّه حين الطلاق لم يكن فاراً.

(ومن أكره، وهو عاقل) ولو صبيّاً (وارث) من زوج المكرهة، (ولو نقص إرثه أو انقطع) لحاجبٍ أو قيام مانع، (امرأة أبيه، أو) أكره امرأة (جدّه في مرضه) أي: الأب أو الجد، وكذا امرأة ابنه وابن ابنه، (على ما يفسخ نكاحها) كوطئها، (لم يقطع) ذلك (إرثها) لأنّه فسخّ حصل في مرضِ الزوج بغير اختيار الزوجة، فلم يقطع إرثها، كما لو أبانها زوجها،

إلا أن يكون له امرأة ترثه سواها، أو لم يُتَّهم فيه حال الإكراه.

وترث من تزوجها مريض مضارة، لينقص إرث غيرها.

ومن جحد إبانة امرأة ادَّعتها، لم ترثه إن دامت على قولها إلى

موته.

شرح منصور

(إلا أن يكون له) أي: الأب أو الجد، (امرأة ترثه سواها) فينقطع إرث من انفسخ نكاحها؛ (لانتفاء التهمة<sup>(١)</sup>) إذن؛ لأنه لم يتوفر على المكره لها بفسخ النكاح شيء من الإرث، (أو لم يتهم فيه) أي: قصد حرمانها الإرث (حال الإكراه) لها على الوطء<sup>(٢)</sup>؛ بأن كان غير وارث إذ ذاك. وإن طاوعت امرأة الأب أو الجد على وطء يفسخ نكاحها، لم ترث؛ لأنها شاركتها فيما يفسخ به النكاح، كما لو سألت زوجها البينة. وكذا لو كان المكره لها زائل العقل حين الإكراه، انقطع إرثها؛ لأنه لا قصد له صحيح. وكذا حكم وطء مريض أم زوجته، أو جدتها، لكن لا أثر هنا لمطاوعة الموطوءة؛ لأنه لا فعل للزوجة فيه. وشمل العاقل البالغ وغيره.

(وترث من تزوجها مريض مضارة) لورثته؛ (لينقص) بتزويجها (إرث غيرها) لأن له أن يوصي بثلاث ماله، وكذا لو تزوجت مريضة مضارة لورثتها، فيرث منها زوجها.

(ومن جحد إبانة امرأة ادَّعتها) عليه، إبانة تقطع التوارث، ثم مات، (لم ترثه إن دامت) المرأة (على قولها) إنه أبانها (إلى موته) لإقرارها أنها مقيمة تحته بلا نكاح. فإن أكذبت نفسها قبل موته، ورثته؛ لتصادقهما على بقاء النكاح، ولا أثر لتكذيب نفسها بعد موته؛ لأنها متهمة فيه إذن، وفيه رجوع عن إقرار لباقي الورثة.

(١-١) في (س) و (م): «لأنه لا تهمة».

(٢) في الأصل: «الواطء».



وَمَنْ قَتَلَهَا فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ، لَمْ تَرِثْهُ.  
 وَمَنْ خَلَفَ زَوْجَاتٍ، نَكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ، أَوْ مَنْقَطَعٌ قِطْعاً يَمْنَعُ  
 الْإِرْثَ، وَجَهْلٌ مِنْ يَرِثُ، أُخْرِجَ بِقُرْعَةٍ.  
 وَإِنْ طَلَّقَ مَتَّهُمْ أَرْبَعاً، وَانْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ، وَتَزَوَّجَ أَرْبَعاً سِوَاهُنَّ،  
 وَرِثَ الثَّمَانُ، مَا لَمْ تَتَزَوَّجِ الْمَطْلُقاتُ.

شرح منصور

(وَمَنْ قَتَلَهَا) أي: زوجته (فِي مَرَضِهِ) المخوف (ثُمَّ مَاتَ) منه، (لَمْ تَرِثْهُ)  
 لخروجها من حيز التملك والتملك. وظاهره: ولو أقر أنه قتلها؛ لئلا ترثه.  
 (وَمَنْ خَلَفَ زَوْجَاتٍ، نَكَاحُ بَعْضِهِنَّ فَاسِدٌ، أَوْ مَنْقَطَعٌ قِطْعاً يَمْنَعُ الْإِرْثَ، وَجَهْلٌ مِنْ يَرِثُ) / مِنْهُنَّ وَهِيَ مَنْ نَكَاحَهَا  
 (مَنْقَطَعٌ<sup>(١)</sup>) قِطْعاً يَمْنَعُ الْإِرْثَ، وَجَهْلٌ مِنْ يَرِثُ) / مِنْهُنَّ وَهِيَ مَنْ نَكَاحَهَا  
 صحيحٌ ولم ينقطع بما يمنع الإرث، (أُخْرِجَ) مَنْ لَا يَرِثُ مِنْهُنَّ (بِقُرْعَةٍ)  
 والميراث للباقي. نصٌّ عليه، لأنَّه إزالة ملكٍ من آدمي، فتستعمل فيه القرعة  
 عند الاشتباه، كالعتق. وإن طلق واحدةً من زوجتين مدخول بهما غير معينة  
 في صحته، ثم قال في مرض موته المخوف: أردتُ فلانةً، ثم مات قبل انقضاء  
 العدة، ففي «المغني»<sup>(٢)</sup>: لم يقبل قوله؛ لأنَّ الإقرار بالطلاق في المرض كالطلاق  
 فيه، وإن كان للمريض امرأةً أخرى سوى هاتين، فلها نصفُ الميراث،  
 وللأنتين نصفه.

٤١٦/٢

(وَإِنْ طَلَّقَ مَتَّهُمْ) بقصد حرمان إرثه (أَرْبَعاً) كنَّ معه، (وَانْقَضَتْ  
 عِدَّتُهُنَّ) منه، (وَتَزَوَّجَ أَرْبَعاً سِوَاهُنَّ) ثُمَّ مَاتَ، (وَرِثَ) مِنْهُ (الثَّمَانُ) الأربَعُ  
 المطلقاتُ، والأربعُ المنكوحات، (مَا لَمْ تَتَزَوَّجِ الْمَطْلُقاتُ) أَوْ يَرْتَدِدْنَ.

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: أَوْ مَنْقَطَعٌ... إلخ، بطلاق من بائن في الصحة ونحوه. محمد

الخلوتي].

(٢) ٢٠٧/٩.

فلو كن واحدة، وتزوج أربعاً سواها، ورث الخمسُ على السواء.

---

شرح منصور

(فلو كنَّ أي: المطلقاتُ (واحدة، وتزوج أربعاً سواها، ورثَ الخمسُ) منه (على السَّواءِ) لأنَّ المبانةَ للفرارِ وارثةً بالزوجية، فكانت أسوةً مَنْ سواها. والله تعالى أعلم.

## باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقرَّ كلُّ الورثة، وهم مكلفون، ولو أنهم بنتٌ، أو ليسوا أهلاً  
للسهادة، بمشارك، أو مسقط، كأخٍ أقرَّ بابنٍ للميت ولو من أمته،  
فصدَّق، أو كان صغيراً أو مجنوناً، ثبتَ نسبه إن كان مجهولاً، ولو مع  
منكرٍ لا يرثُ لمانع، وإرثه، إن لم يقم به مانع.  
ويُعتبرُ إقرارُ زوج ومولى إن ورثا.

شرح منصور

## باب الإقرار بمشارك في الميراث

أي: بيان العمل فيما إذا أقرَّ بعضُ الورثة. وأمَّا إقرارُ الجميع، فلا يحتاجُ لعملٍ  
سوى ما تقدم. (إذا أقرَّ كلُّ الورثة وهم) أي: المقرون (مكلفون) لأنَّ إقرارَ غيرِ  
المكلف لا يعولُّ عليه، (ولو أنهم) أي: المنحصر فيهم / الإرث، (بنتٌ) لإرثها  
بفرضٍ وردٍّ، (أو) كانوا (ليسوا أهلاً للسهادة بـ) وارثٍ (مشارك) لمن أقرَّ في  
الميراث، كابنٍ للميت يُقرُّ بابنٍ آخر، (أو) أن يقرَّ بوارثٍ (مسقطٍ) له (كأخٍ)  
للميت (أقرَّ بابنٍ للميت، ولو) كان الابنُ المقرُّ به (من أمته) أي: الميت. نصاً،  
(فصدَّق) مقرُّ به مكلف مقرأ، (أو كان) المقرُّ به (صغيراً أو مجنوناً) ولم<sup>(١)</sup>  
يصدقه، (ثبتَ نسبه إن كان) نسبُ المقرُّ به (مجهولاً) وأمكن كونه من الميت،  
ولم يَنازع المقرُّ في نسبِ المقرُّ به، فإن نوزع فيه، فليس إلحاقه بأحدهما أولى من  
الآخر، (ولو مع منكرٍ لا يرث) من الميت؛ (لمانع) قام به من نحو رقٍّ أو قتلٍ،  
(و) يثبتُ أيضاً (إرثه) من الميت (إن لم يقم به) أي: المقرُّ به (مانع) من نحو  
رقٍّ<sup>(٢)</sup> لأنَّ الوارثَ يقومُ مقامَ الميت في ميراثه، والديون التي له وعليه، ودعاويه،  
وبيناته، والأيمان التي له وعليه، فكذا في النسب.

(ويُعتبرُ إقرارُ زوج ومولى إن ورثا) كما لو مات عن بنتٍ ومولى وزوج،

(١) في (س) و (م): «ولو لم» .

(٢-٢) ليست في (س).



وإن لم تكن إلا زوجة أو زوج، فأقر بولد للميت من غيره، فصدقه نائب إمام، ثبت نسبه.

وإن أقر به بعض الورثة، فشهد عدلان منهم أو من غيرهم، أنه ولد للميت، أو أقر به، أو ولد على فراشه، ثبت نسبه وإرثه. وإلا ثبت نسبه من مقرر وارث فقط.

فلو كان المقر به أخاً للمقرر، ومات عنه، أو عنه وعن بني عم، ورثه المقرر به.

فأقرت البنت بأخ لها، فيعتبر إقرار الزوج والمولى به، ليثبت نسبه؛ لأنهما من جملة الورثة.

(وإن لم تكن) أي: يوجد من ورثة ميت (إلا زوجة أو زوج، فأقر بولد للميت من غيره فصدقه) إمام أو (نائب إمام، ثبت نسبه) لأن ما فضل عن الزوج أو الزوجة، ليبت المال، وهو المتولي لأمره، فقام مقام الوارث معه لو كان.

(وإن أقر به) أي: الوارث المشارك أو المسقط للمقر (بعض الورثة) وأنكره الباقيون، (فشهد عدلان منهم) أي: الورثة، (أو) شهد عدلان (من غيرهم أنه) أي: المقر به (ولد الميت، أو) شهد أن الميت (أقر به، أو) شهدا أنه، أي: المقر به (ولد على فراشه) أي: الميت، (ثبت نسبه وإرثه) لشهادة العدلين به، ولا تهمه فيهما، أشبه سائر الحقوق، (وإلا) يشهد به عدلان مع إقرار بعض الورثة به، (ثبت نسبه) أي: المقر به، (من مقر وارث فقط) أي: دون الميت وبقيّة الورثة؛ لأن النسب حق أقر به الوارث على نفسه، فلزمه كسائر الحقوق.

(فلو كان المقر به أخاً للمقرر، ومات) المقر (عنه) وحده، (أو) مات المقر (عنه وعن بني عم، ورثه المقرر به) لأن بني العم محجوبون بالأخ.

وعنه وعن أخ منكر، فأرثه بينهما.  
ويثبت نسبه، تبعاً، من ولد مُقَرٍّ، منكر له، فثبت العمومة.  
وإن صدق بعض الورثة، إذا بلغ وعقل، ثبت نسبه.  
فلو مات، وله وارث غير المُقَرِّ، اعتُبر تصديقه، وإلا فلا.  
ومتى لم يثبت نسبه، أخذ الفاضل بيد المُقَرِّ .....

شرح منصور

(و) إن مات المقر (عنه) أي: عن المُقَرِّ به، (وعن أخ) له (منكر، فأرثه) أي: المقر، (بينهما) أي: المنكر والمقر به بالسوية؛ لاستوائيهما في القرب.  
(ويثبت نسبه) أي: المقر به (تبعاً من ولد مُقَرٍّ منكر) أي: الولد (له) / أي: للمُقَرِّ به (فثبتت العمومة) لأنها لازم بثبوت أخوة أبيه.

٤١٧/٢

(وإن صدق بعض الورثة) وكان صغيراً أو مجنوناً حال إقرار (١) مكلفٍ رشيد، (إذا بلغ وعقل) على إقرار (١) المكلف قبل، (ثبت نسبه) لاتفاق جميع الورثة عليه إذن، وإن مات غير مكلف قبل تكليفه، ولم يبق غير مُقَرٍّ (٢) مكلف، ثبت نسب مُقَرِّ به؛ لأنَّ المقر صار جميع الورثة. وكذا لو كان الوارث ابنين، فأقر أحدهما بوارث، وأنكر الآخر، ثم مات المنكر فورثه المقر، ثبت نسب المقر به؛ لأنَّ المقر (٣) صار جميع الورثة، أشبه ما لو أقر به ابتداء بعد موت أخيه.

(فلو مات) المقر به (وله وارث غير المُقَرِّ، اعتُبر تصديقه) للمقر حتى يرث منه؛ لأنَّ المقر إنما يعتبر إقراره على نفسه، (وإلا) يصدقه وارث، (فلا) يرث منه.

(ومتى لم يثبت نسبه) أي: المقر به من ميت؛ بأن أقر به بعض الورثة، ولم يشهد بنسبه عدلان، (أخذ) المقر به (الفاضل بيد المقر) عن نصيبه على مقتضى إقراره،

(١-١) ليست في (م).

(٢) ليست في (م).

(٣) بعدما في (م): «به».

إن فضل شيء، أو كله إن سقط به.

فإذا أقر أحد ابنيه بأخ، فله ثلث ما بيده، وبأخت فخمسُه.

وابن ابن بابن، فكل ما بيده.

ومن خلف أخاً من أب، وأخاً من أم، فأقراً بأخ لأبوين، ثبت نسبه، وأخذ ما بيد ذي الأب.

وإن أقر به الأخ للأب وحده، أخذ ما بيده، ولم يثبت نسبه.

شرح منصور

(إن فضل) بيده (شيء) عن نصيبه، (أو) أخذ ما بيده (كله إن سقط) المقر (به) أي: المقر؛ لإقراره أنه له، فلزمه دفعه إليه.

(فإذا أقر أحد ابنيه) أي: الميت (بأخ) لهما، (فله) أي: للمقر به (ثلث ما بيده) أي: المقر؛ لتضمن إقراره أنه لا يستحق أكثر من ثلث التركة، وفي يده نصفها، فيفضل بيده سدس للمقر به. (و) إن أقر أحد الابنين (بأخت، ف) لها (خمسُه) أي: ما بيد المقر؛ لأنه لا يدعي أكثر من خمسي المال، وذلك أربعة أخماس النصف الذي بيده، يفضل بيده خمس، فلزمه دفعه إليها.

(و) إن أقر (ابن ابن) الميت (بابن) له، (ف) له (كل ما بيده) أي: المقر؛ لأنه أقر بانحجابه عن الإرث.

(ومن خلف أخاً من أب، وأخاً من أم، فأقراً بأخ لأبوين، ثبت نسبه) لإقرار الورثة كلهم به، (وأخذ) المقر به (ما بيد ذي الأب) كله؛ لحجبه به، بخلاف الأخ لأم.

(١) (وإن أقر به الأخ للأب وحده، أخذ) (٢) المقر به (٣) (ما بيده) لما تقدم (ولم يثبت نسبه) أي: (٢) المقر به (٣) من الميت؛ لأنه لم يقر به كل الورثة، ولا شهد به عدلان (١).

(١-١) ليست في (س).

(٢-٢) ليست في الأصل.



وإن أقرَّ به الأخ من الأمَّ وحده أو بأخٍ سواه، فلا شيء له.  
والعملُ بضربِ مسألة الإقرارِ في مسألة الإنكارِ، وتُراعَى  
الموافقة، ويُدفعُ لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرارِ في الإنكارِ، ولنكرِ  
سهمه من مسألة الإنكارِ في الإقرارِ، ولمُقرِّ به ما فضل.  
فلو أقرَّ أحدُ ابْنَيْنِ بأخوين، فصَدَّقَهُ أخوه في أحدهما، ثبتَ نسبُهُ،  
فصاروا ثلاثة. تُضربُ مسألة الإقرارِ في .....

شرح منصور

(وإن أقرَّ به الأخ من الأمَّ وحده، أو) أقرَّ (بأخٍ سواه، فلا شيء له) أي:  
المُقرُّ به؛ لأنَّه لا فضلَ بيده، بخلافِ ما لو أقرَّ بأخوين لأمِّ، فإنَّه يدفعُ إليهما  
ثلث<sup>(١)</sup> ما بيده؛ لإقراره بأنَّه لا يستحقُّ إلا التسعَ، فيبقى بيده نصفُ التسعِ،  
وهو ثلثُ السدسِ الذي بيده.

(و) طريقُ (العملِ) في مسائلِ هذا البابِ كُلِّهِ (بضربِ مسألة الإقرارِ في  
مسألة الإنكارِ) إن تباينتَا، (وتُراعَى الموافقةُ) إن كانت، فتزد إحدى المسألتين  
إلى وفقها، وتضربه في الأخرى. وإن تداخلتا، اكتفيت بالكبرى، أو تماثلتا،  
اكتفيت بإحدهما؛ لأنَّ القصدَ أن تخرج المسألتان من عددٍ واحدٍ، (ويُدفعُ)  
لـ (لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرارِ) مضروباً (في) مسألة (الإنكارِ) أو وفقها،  
(و) يدفع (لنكرِ سهمه من مسألة الإنكارِ) مضروباً (في) مسألة (الإقرارِ) أو  
وفقها، وتجمع ما حصلَ للمقرِّ والنكر من الجامعة، (و) يُدفعُ (لمُقرِّ به ما  
فضل) من الجامعة.

(فلو أقرَّ أحدُ ابْنَيْنِ بأخوين، فصَدَّقَهُ أخوه في أحدهما، ثبتَ نسبُهُ) أي:  
المتفق عليه؛ لإقرارِ جميع الورثة به، (فصاروا ثلاثة) ومسألة الإقرارِ من أربعة،  
والإنكارِ من ثلاثة، وهما متباينتان. فـ (تُضربُ مسألة الإقرارِ في) مسألة

(١) في الأصل «ثلثي»، «وانظر المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٤٨/١٨.

الإنكار، تكونُ اثني عشر، للمنكر سهم من الإنكار في الإقرار أربعة،  
وللمقر سهم من الإقرار في الإنكار ثلاثة، وللمتفق عليه، إن صدق  
المقر مثل سهمه، وإن أنكره مثل سهم المنكر، ولمختلف فيه ما  
فضل، وهو سهمان حال التصديق، وسهم حال الإنكار.  
ومن خلف ابناً، فأقر بأخوين بكلام متصل، ثبت نسبهما ولو  
اختلفا.

وبأحدهما بعد الآخر، ثبت نسبهما إن كانا توأمين. وإلا لم  
يثبت .....

شرح منصور

٤١٨/٢

(الإنكار، تكون اثني عشر، للمنكر سهم من) مسألة (الإنكار) وتضربه  
(في) مسألة (الإقرار) وذلك (أربعة، وللمقر سهم من) مسألة (الإقرار)  
يضرب (في) مسألة (الإنكار ثلاثة، وللمتفق عليه إن صدق<sup>(١)</sup> المقر مثل  
سهمه) ثلاثة من اثني عشر، (وإن أنكره) فله (مثل سهم المنكر) أربعة من  
اثني عشر، (ولمختلف فيه ما فضل) من الاثني عشر، (وهو سهمان حال  
التصديق) من الثالث، (وسهم حال الإنكار) منه.

(ومن خلف ابناً، فأقر بأخوين) له، (بكلام متصل) بأن قال: هذان  
أخوأي، أو هذا أخي وهذا أخي، ولم يسكت بينهما ونحوه، (ثبت نسبهما  
ولو اختلفا) أي: المقر بهما، بكلام متصل؛ لأن نسبهما ثبت بإقرار من هو  
كل الورثة قبلهما.

(و) إن أقر (بأحدهما) أي: الأخوين (بعد الآخر، ثبت نسبهما إن كانا  
توأمين) ولا يلتفت لإنكار المنكر منهما، سواءً تجاحداً معاً، أو جحد أحدهما  
صاحبه؛ للعلم بكذبهما، فأنهما لا يفرقان. (وإلا) يكونا توأمين، (لم يثبت

(١) في الأصل: «صدقه». وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٤٩/١٨.

نسبُ الثاني حتى يُصدَّق الأولُ، وله نصفُ ما بيد المُقرِّ، وللثاني ثلثُ ما بقي.

وإن أقرَّ بعضُ ورثةِ بزوجةٍ للميت، فلها ما فضلَ بيده عن حصَّته.  
فلو ماتَ المنكرُ، فأقرَّ ابنُه بها، كملَ إرثُها.  
وإن ماتَ قبلَ إنكارِه، ثبتَ إرثُها.

وإن قال مكلفٌ: ماتَ أبي، وأنتَ أخي. أو: ماتَ أبونا، ونحن أبناءُه. فقال: هو أبي، ولستَ أخي، لم يُقبلَ إنكارُه.

شرح منصور

نسبُ الثاني) أي: المقر به ثانياً، (حتى يُصدَّق) على ذلك (الأول) أي: المقر به أولاً؛ لصيرورته من الورثة، (وله) أي: الأول مع إنكار الثاني (نصفُ ما بيد المُقرِّ) من تركة أبيه، (وللثاني) أي: المقر به ثانياً، (ثلثُ ما بقي) بيد المقر؛ لأنَّه الفضل؛ لأنَّه يقول: نحن ثلاثة أولاد. وإن كذب الثاني بالأول، وصدق الأول بالثاني، ثبتَ نسبُ الثلاثة.

(وإن أقرَّ بعضُ ورثة) ميت (بزوجةٍ للميت، فلها) أي: الزوجة من التركة (ما فضلَ بيده) أي: المقر (عن حصَّته) فمَن ماتَ عن ابنين، فأقرَّ أحدهما بزوجةٍ للميت، دفعَ إليها ثمنَ ما بيده. (فلو ماتَ الابنُ (المنكرُ) للزوجة، (فأقرَّ ابنُه) أي: المنكر (بها) أي: الزوجة، (كملَ إرثُها) أي: الزوجة؛ لاعترافه بظلم أبيه لها بإنكاره.

(وإن) أقرَّ بها أحدُ الابنين، و (مات) الابنُ الآخر قبلَ إقراره و (قبلَ إنكاره، ثبتَ إرثُها) ولو أنكرها ورثةُ هذا الابن الميت؛ لأنَّه لا منكرَ لها من ورثة زوجها.

(وإن قال مكلفٌ) لمكلفٍ: (ماتَ أبي، وأنتَ أخي، أو) كانوا أكثرَ من واحد، فقالوا لمكلفٍ: (ماتَ أبونا ونحنُ أبناءُه، فقال) مقولٌ له: (هو) أي: الميت (أبي، ولستَ أخي) أو قال لجماعة: هو أبي، ولستم أخوتي، (لم يُقبلَ إنكارُه)



و: مات أبوك، وأنا أخوك، قال: ...لست أخي، فالكل للمقر به.  
و: ماتت زوجتي، وأنت أخوها. قال: لست بزوجه، قبل إنكاره.

### فصل

إذا أقر في مسألة عول بمن يزيله، كزوج وأختين أقرت إحداهما  
بأخ، فاضرب مسألة .....

شرح منصور

لأن القائل أولاً نسب الميت إليه بأنه أبوه، وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه  
بطريق الأخوة، فلما أنكر أخوته، لم يثبت إقراره به، ودعواه أنه أبوه دونه  
غير مقبولة، كما لو ادعى ذلك قبل الإقرار.

(و) إن قال مكلف لآخر: (مات أبوك، وأنا أخوك) ف(قال) مقول<sup>(١)</sup> له:  
(لست أخي، فالكل) أي: كل خلف الميت (للمقر به) لأنه بدأ بالإقرار بأن  
هذا الميت أبوه، فثبت الإرث له، ثم ادعى مشاركته بعد ثبوت الأبوة للأول،  
فلا يقبل بمجردها.

(و) لو قال مكلف لآخر: (ماتت زوجتي، وأنت أخوها) ف (قال)  
مقول<sup>(١)</sup> له ذلك<sup>(٢)</sup>: هي أختي، و (لست) أنت (بزوجه، قبل إنكاره) أي:  
الأخ، زوجية المقر بها؛ لأن من شرطها الإشهاد، فلا يكاد يخفى، ويمكن إقامة  
البينة عليها.

(إذا أقر) وارث (في مسألة عول بمن يزيله) أي: بوارث (يزيله) أي: العول  
(كزوج وأختين) لغير أم، فالمسألة من ستة، وتعول إلى سبعة، للزوج ثلاثة،  
ولكل من الأختين سهمان، (أقرت إحداهما) أي: الأختين (بأخ) مساو لهما،  
فيعصبهما، ويزول العول، وتصح مسألة الإقرار من ثمانية، للزوج أربعة،  
وللأخ سهمان، ولكل أخت سهم، والمسألتان متباينتان، (فاضرب مسألة

(١) في (س): «مقر» .

(٢) ليست في (س) و (م) .

الإقرار في الإنكار، ستة وخمسين، واعمل على ما ذكر، للزوج أربعة وعشرون، وللمنكرة ستة عشر، وللمقررة سبعة، وللأخ تسعة. فإن صدقها الزوج، فهو يدعي أربعة، والأخ يدعي أربعة عشر. فاقسم التسعة على مدعاهما، للزوج سهمان، وللأخ سبعة.

شرح منصور

الإقرار ثمانية (في مسألة الإنكار) سبعة، تبلغ (ستة وخمسين، واعمل) في القسمة (على ما ذكر) بأن تضرب ما للمنكر من الإنكار في الإقرار، وما للمقر من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار، ف (للزوج) من الإنكار ثلاثة في مسألة الإقرار ثمانية، (أربعة وعشرون وللمنكرة) سهمان من سبعة في ثمانية (ستة عشر، وللمقررة) سهم من الإقرار يضرب في مسألة الإنكار (سبعة، /وللأخ) المقر به، الباقي، وهو (تسعة).

٤١٩/٢

(فإن صدقها) أي: المقررة (الزوج، فهو يدعي أربعة) تنمة النصف على ما بيده وهو الأربعة والعشرون، (والأخ يدعي أربعة عشر) مثلي ما للأخت المقررة، (فاقسم التسعة) الفاضلة بيد المقر به<sup>(١)</sup> (على مدعاهما) أي: الزوج والأخ، وهو ثمانية عشر، والتسعة نصفها، فلكل منهما نصف مدعاه، ف (للزوج سهمان) من التسعة؛ لأن مدعاه أربعة، (وللأخ) منها (سبعة) لأن مدعاه أربعة عشر، فإن أقرت الأختان بالأخ، وكذبهما الزوج، دفع إلى كل منهما سبعة، وللأخ أربعة عشر، يبقى أربعة مقرون بها للزوج، وهو ينكرها، وفيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقر بيد<sup>(١)</sup> من هي بيده؛ لبطلان الإقرار بإنكار المقر له. الثاني: يُعطى للزوج نصفها، وللأختين نصفها؛ لأنها لا تخرج عنهم ولا شيء منها للأخ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون له فيها شيء.

(١) ليست في (س).

فإن كان معهم أختان لأم، ضربت وفق مسألة الإقرار في مسألة الإنكار، اثنتين وسبعين، للزوج ثلاثة من الإنكار في وفق الإقرار، أربعة وعشرين، ولولدي الأم ستة عشر، وللمنكرة مثله، وللمقرة ثلاثة. يبقى معها ثلاثة عشر، للأخ منها ستة. يبقى سبعة لا يدعيها أحد. ففي هذه المسألة وشبهها، تُقرُّ بيد مَنْ أقرَّ.

شرح منصور

الثالث: تؤخذ لبيت المال؛ لأنه مال لم يثبت له مالك. والأول هو مقتضى كلامه في المسألة بعدها.

(فإن كان معهم) أي: الأختين لغير أم والزوج، (أختان لأم) وأقرت إحدى الأختين لغير أم بأخ مساو لها، فمسألة الإنكار من تسعة، للزوج ثلاثة، وللأختين لأم سهمان، وللأختين لغيرها أربعة. ومسألة الإقرار أصلها من ستة، وتصح من أربعة وعشرين، وبينهما موافقة بالأثلاث، فإذا أردت العمل، (ضربت وفق مسألة الإقرار) وهو ثلثها ثمانية، (في مسألة الإنكار) تسعة، تبلغ (اثنتين وسبعين) وكذا لو ضربت ثلث التسعة ثلاثة في أربعة وعشرين، ف (للزوج ثلاثة من) مسألة (الإنكار) مضروبة (في وفق) مسألة (الإقرار) وهو ثمانية، تبلغ (أربعة وعشرين، ولولدي الأم) سهمان من مسألة الإنكار، في وفق مسألة الإقرار ثمانية، تبلغ (ستة عشر. وللمنكرة) من الأختين لغير أم (مثله) أي: ستة عشر من ضرب اثنتين في ثمانية، (وللمقرة) بالأخ منهما (ثلاثة) لأن لها سهماً من الإقرار في وفق الإنكار، وهو ثلاثة، ف(يبقى معها) أي: المقر (ثلاثة عشر، للأخ منها) أي: الثلاثة عشر، (ستة) مثلاً ما للمقرة به، (يبقى) بيدها (سبعة لا يدعيها أحد، ففي هذه المسألة وشبهها) مما يبقى فيه بيد المقر مالا يدعيه أحد، (تُقرُّ بيد مَنْ أقرَّ) لبطان إقراره بإنكار المقر له. هذا إن أكذب الزوج المقر.



فإن صدق الزوج، فهو يدعى اثني عشر، والأخ يدعى ستة،  
يكونان ثمانية عشر، فاضربها في المسألة؛ لأن الثلاثة عشر لا تنقسم  
عليها، ولا توافقها، ثم من له شيء من اثنين وسبعين، مضروب في  
ثمانية عشر، ومن له شيء من ثمانية عشر، مضروب في ثلاثة عشر.  
وعلى هذا، يعمل كل ما ورد.

شرح منصور

(فإن صدق الزوج) المقررة على إقرارها بالأخ، (فهو يدعى اثني عشر)  
مضافة إلى الأربعة والعشرين؛ ليكمل له تمام نصف الاثنين والسبعين، (والأخ  
يدعى ستة) مثلي أخته، وفي كلامه في «شرحه» <sup>(١)</sup> هنا نظراً. (يكونان) أي:  
مدعى الزوج، ومدعى الأخ، (ثمانية عشر، فاضربها) أي: الثمانية عشر، (في  
المسألة) أي: الاثنين والسبعين؛ (لأن الثلاثة عشر) الباقية بيد المقررة (لا  
تنقسم عليها) أي: الثمانية عشر، (ولا توافقها) وحاصل ضرب ثمانية عشر  
في اثنين وسبعين ألف ومئتين وستة وتسعين، (ثم من له شيء من اثنين  
وسبعين) فهو (مضروب في ثمانية عشر، ومن له شيء من ثمانية عشر) فهو  
(مضروب في ثلاثة عشر، وعلى هذا يعمل كل ما ورد) فللزوج من المسألة  
أربعة وعشرون في ثمانية عشر بأربع مئة واثنين وثلاثين، وله من الثمانية عشر  
اثنا عشر في ثلاثة عشر بمئة وستة وخمسين، يجتمع له خمس مئة وثمانية  
وثمانون. وللأختين لأُم ستة عشر من المسألة/ في ثمانية عشر بمئتين وثمانية  
وثمانين وللمنكرة كذلك وللمقررة من المسألة ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة  
 وخمسين. وللأخ من الثمانية عشر ستة في ثلاثة عشر بثمانية وسبعين، وتتفق  
السَّهَامُ بالسُّدُسِ، فردَّ المسألة إلى سدسها مئتين وستة عشر، وكل نصيب إلى  
سدسها.

٤٢٠/٢

(١) معونة أولي النهى ٧٠٤/٦.

## باب ميراث القاتل

لا يَرِثُ مَكْلَفٌ أَوْ غَيْرُهُ، انْفَرَدَ أَوْ شَارَكَ فِي قَتْلِ مَوْرَثِهِ، وَلَوْ  
بَسَبٍ، إِنْ لَزِمَهُ قَوْدٌ، أَوْ دِيَّةٌ، أَوْ كَفَّارَةٌ.

فَلَا تَرِثُ، مَنْ شَرِبَتْ دَوَاءً، فَاسْقَطَتْ، مِنَ الْغُرَّةِ شَيْئًا.

وَلَا مِنْ سَقَى وَلَدَهُ وَنَحْوَهُ دَوَاءً، أَوْ أَذَبَهُ، .....

## باب ميراث القاتل

أي: بيان الحالة التي لا يرث فيها، والحالة التي (١) يرث فيها.

(لا يرث مكلّف أو غيره) كصغير ومجنون (انفرد) بقتل مورثه، (أو)  
شارك في قتل مورثه ولو كان القتل المنفرد به أو المشارك فيه، (بسبب)  
كحفر نحو بئر، أو نصب نحو سكين، أو وضع حجر، أو رش ماء، أو إخراج  
نحو جناح في طريق، أو جناية مضمونة من بهيمة (إن لزمه) أي: القاتل  
بمباشرة أو سبب (قود، أو دية، أو كفارة) (٢) لحديث عمر: سمعت رسول الله  
ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء». رواه مالك في «موطئه» وأحمد (٣). وعن  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً نحوه (٤). رواه ابن اللبان بإسناده.  
وعن ابن عباس مرفوعاً: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ  
غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ، فَلَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيرَاثٌ». رواه أحمد (٥).

(فلا ترث من شربت دواء فأسقطت، من الغرة شيئاً).

ولا من سقى ولده ونحوه دواء أو أذبه) أي: ولده أو زوجته ونحوها،

(١) بعدها في (م): «لا» .

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [أي: وإن لم يوجب دية كبعض أقسام الخطأ] .

(٣) مالك في «الموطأ» ٨٦٧/٢، وأحمد في «مسنده» (٣٤٧).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٦٤).

(٥) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٢٠/٦، وليس هو في «مسند» أحمد، كما قال الألباني في

«إرواء الغليل» ١١٨/٦-١١٩.

أو فَصَدَه، أو بَطَّ سِلْعَتَه لِحَاجَتِهِ فَمَاتَ.

وما لا يُضْمَنُ بشيءٍ من هذا، كالقتلِ قِصاصاً أو حَدّاً أو دَفْعاً عن نفسه، والعاذلُ الباغي، وعكسه، فلا يمنعُ الإرثُ.

شرح منصور

(أو فَصَدَه أو بَطَّ سِلْعَتَه<sup>(١)</sup> لِحَاجَتِهِ، فَمَاتَ) لأنَّه قَاتَلَ، واختارَ الموفق<sup>(٢)</sup>، والشارح<sup>(٣)</sup> أنْ من أدب ولده ونحوه، أو فَصَدَه، أو بَطَّ سِلْعَتَه لِحَاجَتِهِ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> يَرِثُ، وصَوَّبَهُ في «الإقناع»<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّه غيرُ مضمونٍ.

(وما لا يُضْمَنُ) من القتل (بشيءٍ من هذا) أي: من قود، أو دية، أو كفارة، (كالقتلِ) لمورثه (قصاصاً، أو حَدّاً، أو دَفْعاً، عن نفسه) كالصائلِ إنْ لم يندفعْ إلا بالقتلِ، (و) كقتلِ (العاذلِ الباغي وعكسه) أي: قتلِ الباغي العاذلِ في الحربِ، (فلا يمنعُ الإرثُ) لأنَّه مأذونٌ فيه، أشبه ما لو أطمعَه، أو سقاه باختياره، فافضَى إلى تلفِهِ.

(١) السَّلْعَةُ: خراج كهية الغدة تتحرك بالتحريك. انظر: «المصباح»: (سَلْع).

(٢) المغني ١٥٢/٩.

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٧٣/١٨.

(٤) ليست في (م).

(٥) ٢٤٠/٣.



## باب ميراث المعتق بعضه

لا يرث رقيقٌ، ولو مُدَبَّرًا، أو مكاتبًا، أو أمَّ ولدٍ، ولا يُورثُ.  
ويرثُ مُبْعَضٌ ويورثُ، ويَحْجُبُ بقدرِ جزئه الحرُّ. ....

شرح منصور

## باب ميراث المعتق بعضه وما يتعلق به

(لا يرث رقيقٌ ولو) كَانَ (مدبراً، أو مكاتباً، أو أمَّ ولدٍ، ولا يُورثُ)  
لأنَّ فيه نقصاً منع كونه موروثاً، فَمَنع كونه وارثاً، كالمرتد. وأجمعوا على أنَّ  
المملوك لا يرث؛ لأنَّه لا مالَ له، ولأنَّ السيدَ أحقُّ بمنافعه وأكسابه<sup>(١)</sup> في  
حياته، فكذا بعد مماته. وأمَّا المكاتبُ؛ فلحديثُ عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن  
جدِّه مرفوعاً: «المكاتبُ عبدٌ ما بقيَ عليه درهمٌ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. وظاهره:  
ولو ملكَ قدرَ ما عليه فأكثر.

(ويرثُ مبعضٌ، ويورثُ، ويحجبُ) ويعصَّبُ، (بقدرِ جزئه الحرِّ) هو  
قولُ عليٍّ<sup>(٣)</sup>، وابنِ مسعود<sup>(٤)</sup>. وقالَ زيدُ بن ثابتٍ<sup>(٥)</sup>: لا يرثُ، ولا يُورثُ.  
وقالَ ابنُ عباسٍ: هو كالحرِّ في جميعِ أحكامه، في توريثه، والإرثِ منه،  
وغيرهما<sup>(٦)</sup>. ولنا حديثُ عبدِ الله بن أحمدَ بسندهِ إلى ابنِ عباسٍ مرفوعاً،  
قالَ في العبدِ يعتقُ بعضُه: يرثُ ويورثُ على قدرِ ما عتقَ منه<sup>(٧)</sup>. ولأنَّه  
يجبُ أن يثبتَ لكلِّ بعضُ<sup>(٨)</sup> حكمه، كما لو كانَ الآخرُ مثله، وقياساً  
لأحدهما على الآخر.

(١) في (س): «واكتسابه».

(٢) في سننه (٣٩٢٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٧٣٤)، والنسائي في «المجتبى» ٤٦/٨.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٧٣٧)، ومعنى غريم: أي: لا يرجع إلى الرق أبداً.  
«الاستذكار» ٢٣٤/١٥.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٥٦٦٦).

(٦) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٨٤/١٨.

(٧) قال الألباني في «إرواء الغليل»: صحيح، ولم أره في «مسند» أبي عبد الله أحمد بهذا اللفظ، وإنما  
أخرجه فيه ٣٦٩/١. بلفظ: «يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية الحر، وما بقي دية عبد». وانظر: المقنع  
مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٨٤/١٨.

(٨) ليست في (س).

وكسبه وإرثه به؛ لورثته.

فابن نصفه حرٌّ، وأمٌّ وعمٌّ حرَّان، فله نصفُ ماله لو كان حرًّا، وهو: ربعٌ وسدسٌ، وللأمِّ ربعٌ، والباقي للعمِّ.

وكذا إن لم ينقص ذو فرضٍ بعصبةٍ، كجدَّةٍ وعمٍّ، مع ابنٍ نصفه حرٌّ، فله نصفُ الباقي بعد إرثِ الجدَّة.

ولو كان معه مَنْ يُسقطه، بحريته التامة، كأختٍ وعمٍّ حرَّان، فله نصفٌ، .....

شرح منصور

(وكسبه) بجزئه الحرُّ لورثته. (وإرثه به) أي: بجزئه الحرِّ (لورثته) دون مالك باقية.

(فابن نصفه حرٌّ، و) معه (أمٌّ وعمٌّ حرَّان) لو كان الابنُ كاملَ الحرية، كان للأمِّ السدسُ وله الباقي، وهو نصفٌ وثلثٌ، <sup>(١)</sup> ولا شيءٌ للعمِّ <sup>(٢)</sup>، (فله) أي: الابن مع نصفِ حريته، (نصفٌ ما له لو كان حرًّا) كله، (وهو ربعٌ وسدسٌ وللأمِّ ربعٌ) لأنَّ الابنَ الحرَّ يحجبها عن سدسٍ، فنصفه الحرُّ يحجبها/ عن نصفِ سدسٍ، فلها سدسٌ ونصفُ سدسٍ، وبمجموعهما ربعٌ، (والباقي) وهو ثلثٌ، (للعَمِّ) تعصياً، وتصحُّ من اثني عشر، للأمِّ ثلاثة، وللمبعضِ خمسة، وللعَمِّ أربعة.

٤٢١/٢

(وكذا) كلُّ عصبَةٍ نصفه حرٌّ مع ذي فرضٍ ينقص به نصيبه، فـ (إن لم ينقص ذو فرضٍ بعصبةٍ، كجدَّةٍ وعمٍّ) حرين (مع ابنٍ نصفه حرٌّ، فله) أي: الابن (نصفُ الباقي بعد إرثِ الجدَّة) وهو ربعٌ وسدسٌ، والباقي للعمِّ، وتصحُّ من اثني عشر، للجدَّةِ اثنان، وللابنِ خمسة، وللعَمِّ خمسة.

(ولو كان معه) أي: المبعُض (مَنْ يُسقطه) أي: المبعُض، (بحريته التامة، كأختٍ) للَميت (وعمٍّ حرَّان) مع ابنٍ مبعُضٍ، (فله) أي: الابن (نصفُ) التركة،

(١-١) في الأصل: «وليس للعمِّ شيء».

ولالأخت نصف ما بقي فرضاً، وللعَمَّ ما بقي.

وبنت وأُمُّ نصفهما حرٌّ، وأبٌ حرٌّ، للبنت نصف ما لها لو كانت حرةً، وهو ربع، وللأُمِّ، مع حرَّيتها ورقُّ البنت، ثلث، والسدسُ مع حرية البنت، فقد حجبها حرَّيتها عن السدس، فبنصفها تحجبها عن نصفه، يبقى لها الربع لو كانت حرةً، فلها بنصف حرَّيتها نصفه، وهو ثمن، والباقي للأب. وإن شئت نزلتهم أحوالاً، كتزليل الخنثى.

شرح منصور

(ولالأخت نصف ما بقي) بعد ما أخذه الابن (فرضاً، وللعَمَّ ما بقي) بعدهما تعصياً، وتصحُّ من أربعة، للمبعض<sup>(١)</sup> سهمان، وللأخت سهم، وللعَمَّ سهم. (وبنت<sup>(٢)</sup> وأُمُّ، نصفهما حرٌّ، و) معهما (أبٌ حرٌّ) كله، (للبنت نصف ما لها لو كانت حرةً، وهو ربع) لأنها تراث النصف لو كانت حرةً، (وللأُمِّ مع حرَّيتها ورقُّ البنت ثلث، و) لها (السدسُ مع حرية البنت، فقد حجبها) أي: الأم بـ(حرَّيتها) أي: البنت (عن السدس، فبنصفها) أي: حرية البنت، (تحجبها) أي: الأم (عن نصفه، يبقى لها) أي: الأم (الربع لو كانت حرةً، فلها بنصف حرَّيتها نصفه) أي: الربع، (وهو ثمن، والباقي) وهو نصف وثمان (للأب) فرضاً وتعصياً، وتصحُّ من ثمانية، للأُمِّ واحد، وللبنت اثنان، وللأب خمسة. (وإن شئت نزلتهم) أي: الورثة فيهم مبعوضون (أحوالاً، كتزليل الخنثى) الوارثين ومن معهم. ففي المثال مسألة حرية الأم والبنت من ستة، للأُمِّ واحد، وللبنت ثلاثة، والباقي للأب فرضاً وتعصياً. ومسألة رِقَّهما من واحد؛ لأنَّ المال كله للأب. ومسألة حرية البنت وحدها<sup>(٣)</sup> (من اثنين<sup>(٣)</sup>)، لها النصف فرضاً، والباقي للأب فرضاً وتعصياً. ومسألة حرية الأم وحدها من ثلاثة،

(١) في (س) و (م): «الابن».

(٢) بعدها في (م): «للبيت».

(٣-٣) ليست في (س).



وإذا كان عصبتان نصف كل حر، حجب أحدهما الآخر، كابن وابن ابن، أو لا، كأخوين وابنين، لم تكمل الحرية فيهما.  
ولهما مع عم أو نحوه، ثلاثة أرباع المال، بالخطاب والأحوال.  
ولابن وبنت نصفهما حر، مع عم، خمسة أثمان المال على ثلاثة.

شرح منصور

للأم واحد، وللأب اثنان، وغير الستة داخل فيها، فتكتفي بها، وتضربها في أربعة أحوال، تكن أربعة وعشرين، للبنت النصف في حالتين، فتقسم أربعة وعشرين على أربعة، يخرج لها ستة، وللأم السدس في حال، والثلث في حال، اثنا عشر على أربعة، فلها ثلاثة، وللأب الباقي خمسة عشر، وترجع بالاختصار إلى ثمانية.

(وإذا كان) في الورثة (عصبتان نصف كل) منهما (حر) سواء (حجب) أحدهما الآخر، كابن وابن ابن) معه (أو لا) يحجب أحدهما الآخر. (كأخوين وابنين لم تكمل الحرية فيهما) لأن الشيء لا يكمل بما يسقطه، ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه. ولو كملت، لم يظهر للرق فائدة. ففي ابن، وابن ابن، وعم نصف كل حر، لابن نصف، ولابن الابن ربع، والباقي للعم ونحوه.

(ولهما) أي: أخوي الميت أو ابنيه، إذا كان نصف كل منهما حرًا (مع عم) حر (أو نحوه) كابن عم، (ثلاثة أرباع المال) بالسوية بينهما (بالخطاب) بأن تقول لكل واحد منهما: لك المال لو كنت حرًا، وأخوك رقيقًا، أو نصفه لو كنتما حرين، فيكون لك ربع وثمان. (والأحوال) بأن تقول: مسألة حريتهما من اثنين، ورقهما أو رق (واحد منهما) مع حرية الآخر من واحد، وتكتفي باثنين، وتضربهما في أربعة، تكن ثمانية، وكل منهما له المال في حال، ونصفه في حال، فإذا قسمت ذلك على أربعة، يخرج له ثلاثة، وبقي للعم اثنان.

(ولابن وبنت نصفهما حر، مع عم) حر، (خمسة أثمان المال على ثلاثة)

(١-١) في (س): «كل منهما»، وفي (م): «أحدهما».

ومعهما أم، فلها السدس، وللابن خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين، وللبنت أربعة عشر.

شرح منصور

٤٢٢/٢

لأن مسألة حريتهما من ثلاثة/، وحرية الابن وحده من واحد، وكذا رقيهما. ومسألة حريتهما وحدها من اثنين، فاضرب اثنين في ثلاثة بستة، واضربها في عدد<sup>(١)</sup> الأحوال أربعة بأربعة وعشرين، للابن المال في حال، وثلاثه في حال، فاقسم أربعين على أربعة، يخرج له عشرة، وللبنت النصف في حال، والثالث في حال، فاقسم عشرين على أربعة، يخرج لها خمسة، وبمجموع عشرة الابن وخمسة البنت خمسة عشر، وهي خمسة أثمان الأربعة وعشرين، والباقي للعم تسعة.

(و) ابن وبنت نصفهما حر، (معهما أم) وعم حران، (فلها) أي: الأم (السدس)، وللابن خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين، وللبنت أربعة عشر، وللعم ما بقي؛ لأن مسألة حريتهما تصح من ثمانية عشر، للأم السدس ثلاثة، وللابن عشرة، وللبنت خمسة. ومسألة رقيهما من ثلاثة، للأم واحد، وللعم اثنان. ومسألة حرية الابن من ستة، وكذا مسألة حرية البنت، وكلها داخله في الثمانية عشر، فاضربها في أربعة عدد الأحوال تبلغ اثنين وسبعين، للأم السدس اثني عشر؛ لأن كلاً من نصف حرية الابن يحجبها عن نصف السدس، فنصفاهما<sup>(٢)</sup> بمنزلة ابن حر يحجبها عن الثلث إلى السدس، على ما اختاره في «الإنصاف»<sup>(٣)</sup> وغيره. واختار في «الإقناع»<sup>(٤)</sup>: لها السدس وربع السدس، فيكون لها خمسة عشر من اثنين وسبعين؛ لأن الحرية لا تكمل فيهما، كما تقدم، وللابن ستون في حال، وأربعون في حال، فاقسم مئة على أربعة، يخرج له خمسة وعشرون، وللبنت عشرون في حال، وستة وثلاثون في حال، فاقسم ستة وخمسين على أربعة، يخرج لها أربعة عشر، والباقي للعم.

(١) في (م): «أحد».

(٢) في (م): «فنصفهما».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٨٨/١٨.

(٤) ٢٤٢/٣.

وللأُم مع الابنَيْنِ سدسٌ، ولزوجة ثمنٌ.

وابنان نصفُ أحدهما قنٌ، المالُ بينهما أرباعاً، تنزيلاً لهما،  
وخطاباً بأحوالهما.

وإن هائياً مبعوضٌ سيده، أو قاسمه في حياته، فكلُّ تركته لورثته.

### فصل

ويُرَدُّ على ذي فرض وعصبة، إن لم يُصَبَّه بقدر حرّيته من نفسه.  
لكنَّ أيَّهما استكملَ بردٌ أزيدٌ من قدرِ حرّيته من نفسه، مُنِعَ من الزيادة،

شرح منصور

(وللأُم مع الابنَيْنِ) الذين نصفهما حرٌّ (سدسٌ) لما تقدم، (ولزوجة)  
معهما (ثمنٌ) لأنَّهما لو كانا رقيقين، كان لهما ربعٌ، فحجبها كلُّ منهما بنصفِ  
حرّيته عن نصفِ الثمن، وخالف فيه في «الإقناع»<sup>(١)</sup> أيضاً.

(وابنان نصفُ أحدهما قنٌ، المالُ بينهما أرباعاً تنزيلاً لهما وخطاباً  
بأحوالهما) لأنَّ مسألة الحرية من اثنين، والرق من واحدٍ، فاضربِ الاثنين في  
عددِ الحالين، تصحُّ من أربعة، لكامل الحرية المالُ في حالٍ، ونصفه في حالٍ.  
فاقسم ستةً على اثنين، يخرج له ثلاثة، وللمبعضِ النصفُ في حالٍ، فله الربعُ.  
(وإن هائياً مبعوضٌ سيده أو قاسمه) أي: سيده، (في حياته، فكلُّ تركته)  
أي: المبعوض، (لورثته) أي: المبعوض؛ لأنَّه لم يبقَ لسيده معه حقٌّ، وإذا اشترى  
المبعضُ من ماله الخاص به رقيقاً، وأعتقه، فولأؤه له، ويرثه وحده حيثُ يرثُ  
ذو الولاء كذلك. أشار إليه ابنُ نصرٍ الله.

(ويُرَدُّ على ذي فرضٍ بعضُه حرٌّ، (و) على (عصبةٍ) بعضُه حرٌّ، (إن لم  
يُصَبَّه) من التركة (بقدرِ حرّيته من نفسه، لكنَّ أيَّهما) أي: ذي فرضٍ  
وعصبةٍ (استكملَ بردٌ أزيدٌ من قدرِ حرّيته من نفسه، مُنِعَ من الزيادة)  
على قدرِ حرّيته من نفسه.

(١) ٢٤٢/٣.



ورُدُّ على غيره، إن أمكن. وإلا فلبيت المال.  
فلبنت نصفها حرًّا، نصفٌ بفرضٍ وردُّ.

ولابن مكانها، النصفُ بعُصوبةٍ، والباقي لبنتِ المال.  
ولابنين نصفهما حرًّا، إن لم نورثهما المال، البقية مع عدمِ عَصَبَةٍ.  
ولبنتٍ وجدَّةٍ نصفهما حرًّا، المالُ نصفان؛ بفرضٍ وردُّ. ولا يُردُّ  
هنا على قدرِ فرضيهما؛ لثلا يأخذ مَنْ نصفه حرًّا فوق نصف التركة.  
ومع حرية ثلاثة أرباعهما، المالُ بينهما أرباعاً بقدرِ فرضيهما؛ لفقدِ  
الزيادةِ الممتنعة. ومع حرية ثلثيهما، الثلثان بالسوية، والباقي لبنتِ المال.

شرح منصور

(ورُدُّ على غيره إن أمكن) بأن كان هناك مَنْ لم يصبه بقدرِ حريته من  
المال، (وإلا) يمكن ذلك، (ف) الباقى لذي الرحم، كما يُعلم من  
«الشرح»<sup>(١)</sup>، فإن لم يوجد، (فلبنتِ المال).

(فلبنتِ نصفها حرًّا) ولا وارث معها غيرها، (نصفٌ بفرضٍ وردُّ) الربعُ  
فرضاً، والباقي ردًّا، وما بقي لبنتِ المال.

(ولابن مكانها) أي: البنت (النصفُ بعُصوبةٍ، والباقي لبنتِ المال).

(ولابنين نصفهما حرًّا، إن لم نورثهما المال) كله، بل ثلاثة أرباعه، كما  
تقدم (البقية) وهي ربعٌ ردًّا (مع عدمِ عَصَبَةٍ) غيرهما.

٤٢٣/٢

(ولبنتٍ وجدَّةٍ، نصفهما حرًّا، المالُ نصفان/ بفرضٍ وردُّ، ولا يُردُّ هنا)  
عليهما (على قدرِ فرضيهما؛ لثلا يأخذ مَنْ نصفه حرًّا فوق نصف التركة،  
ومع حرية ثلاثة أرباعهما) أي: البنت والجدَّة، (المالُ بينهما أرباعاً بقدرِ  
فرضيهما؛ لفقدِ الزيادةِ الممتنعة) لأنَّ البنت لم تزد على ثلاثة أرباع، وهو  
بقدرِ حريتها، (ومع حرية ثلثيهما) أي: البنت والجدَّة لهما (الثلثان بالسوية)  
بينهما، (والباقي لبنتِ المال) لثلا يأخذ مَنْ ثلثه حرًّا أكثر من ثلث الإرث.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٩٧/١٨.

## باب

الولاء: ثبوت حكم شرعي بعق أو تعاظم سببه.  
فمن أعتق رقيقاً، أو بعضه فسرى إلى الباقي، أو عتق عليه برحيم،  
أو عوض، أو كتابة، أو تدبير، أو إيلاد، أو وصية، فله عليه الولاء،  
وعلى أولاده من زوجة عتيقة، وسرية، .....

شرح منصور

(الولاء) هو لغة: الملك، وشرعاً: (ثبوت حكم شرعي) أي: عسوبة ثابتة  
(بعق أو تعاظم سببه) كاستيلاء وتدبير. والأصل فيه: قوله تعالى:  
﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا﴾ أي: الأدياء ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].  
وحديث: «لعن الله من تولّى غير مواليه»<sup>(١)</sup> وحديث: «مولى القوم منهم»<sup>(٢)</sup>.  
وحديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٣)</sup>. وغيرها.

(فمن أعتق رقيقاً، أو) أعتق (بعضه، فسرى إلى الباقي أو عتق عليه)  
رقيق (برحيم) كآبيه<sup>(٤)</sup>، وأخيه إذا ملكه، (أو) عتق عليه بـ (عوض) بأن  
اشترى نفسه من سيده، فعتق عليه، فله ولاؤه. نصاً، وكذا لو قال له: أنت  
حرٌّ على أن تخدمني سنة ونحوه، (أو) عتق عليه بـ (كتابة) بأن كاتبه، فأدّى  
إليه، (أو) عتق عليه بـ (تدبير) بأن قال له: إذا مت، فأنت حرٌّ ونحوه،  
ومات، فخرج من ثلثه، (أو) عتق عليه بـ (إيلاد) كأم ولد، (أو) عتق عليه  
بـ (وصية) بأن وصّى بعقيقه، فنفذت وصيته، (فله عليه الولاء) لحديث:  
«الولاء لمن أعتق». متفق عليه<sup>(٣)</sup>. (و) له أيضاً الولاء (على أولاده) أي: العتيق  
(من زوجة عتيقة) لمعتقه، (و) غيره وعلى أولاده من (سرية) للعتيق؛ تبعاً له.

(١) أخرجه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠) (٢٠)، من حديث علي.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦١)، ومسلم (١٠٥٩) (١٣٣)، من حديث أنس بن مالك.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٥٩)، ومسلم (١٥٠٤) (٥)، من حديث عائشة.

(٤) في (س): «كآبه».

وعلى من له أو لهم - وإن سفلوا - ولاؤه، حتى لو أعتقه سائبة، كأعتقتك سائبة، أو: ... لا ولاء لي عليك. أو في زكاته أو نذره أو كفارته.

شرح منصور

فإن كانوا من حرة الأصل<sup>(١)</sup>، فلا ولاء عليهم، وإن كانوا من أمة الغير، فتبع لأمرهم حيث لا شرط ولا غرور.

(و) له الولاء (على من له) أي: العتيق، ولاؤه كعتقائه، (أو لهم) أي: أولاد العتيق ممن سبق، (وإن سفلوا، ولاؤه)<sup>(٢)</sup> لأنه ولي نعمتهم، وبسببه عتقوا، ولأنهم فرعه، والفرع يتبع أصله، فأشبه ما لو باشر عتقهم، وسواء الحربي وغيره؛ لعموم حديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٣)</sup>. فإذا جاء المعتق مسلماً، فالولاء بحاله، وإن سبي المعتق، لم يرث ما دام عبداً. فإن أعتق، فعليه الولاء لمعتقه، وله الولاء على عتيقه، ويثبت الولاء للمعتق، (حتى لو أعتقه سائبة، ك) قوله: (أعتقتك سائبة، أو) قال: أعتقتك و (لا ولاء لي عليك) لعموم الحديث، وحديث: «الولاء لحمه كلحمه النسب»<sup>(٤)</sup>. فكما لا يزول نسب إنسان، ولا ولد عن فراش بشرط، لا يزول ولاء عن عتيق بذلك. وروى مسلم عن هزيل بن شرحبيل قال: جاء رجل إلى عبد الله، فقال: إني أعتقت عبداً لي، فجعلته سائبة، فمات وترك مالا، ولم يدغ وارثاً. فقال عبد الله: إن أهل الإسلام لا يُسيبون، وإن الجاهلية كانوا يُسيبون، وأنت ولي نعمته، فإن تأثمت وتخرجت من شيء، فنحن نقبله ونجعل في بيت المال<sup>(٥)</sup>. (أو) أعتقه (في زكاته، أو) في (نذره أو) في (كفارته) فله ولاؤه؛ لما تقدم، ولأنه معتق عن

(١) بعدها في (م): «أو مجهولة النسب»، وهي في هامش الأصل منقولة عن عثمان النجدي.

(٢) في (س): «أولاده».

(٣) تقدم في الصفحة السابقة.

(٤) أخرجه الشافعي في «مسنده» ٧٢/٢ - ٧٣، وابن ماجه (٤٩٠٥).

(٥) أخرجه البخاري (٦٧٥٣)، مختصراً، والبيهقي في «الكبرى» ٣٠٠/١٠، مطولاً، ولم نجده عند

مسلم، ولا رمز له في «تحفة الأشراف» (٩٥٩٦) ١٥٤/٧.

وهزيل، هو: ابن شرحبيل الأودي، الكوفي، الأعمى، أخو الأرقم بن شرحبيل. روى له الجماعة سوى

مسلم. «تهذيب الكمال» ١٧٢/٣٠.



إلا إذا أعتق مكاتباً رقيقاً، أو كاتبه، فأدّى، فللسيد.  
ولا يصحُّ بدون إذنه. ولا ينتقل إن باع المأذون، فعتق عند  
مشتريه.

ويرث ذو ولاء به عند عدم نسيب وارث، .....

شرح منصور

نفسه، بخلاف مَنْ أعتقه ساعٍ من زكاة، فولأؤه للمسلمين؛ لأنه نائبهم.  
(إلا إذا أعتق مكاتباً) بإذن سيده (رقيقاً) فولأؤه لسيد المكاتب دون  
المعتق، (أو كاتبه) أي: كاتب المكاتب رقيقاً بإذن سيده، (فأدّى) الثاني ما  
كُتب عليه قبل الأول، (ف) -الولاء (للسيد) فيهما؛ لأنَّ المكاتب كالألة  
للمعتق؛ لأنه لا يملكه بدون إذن سيده، ولأنَّه باقٍ على الرق، فليس أهلاً  
للولاء.

٤٢٤/٢

(ولا يصحُّ) أن يُعتق أو يُكاتب المكاتب (بدون إذنه) / أي: إذن سيده؛  
لأنَّه محجورٌ عليه لحظّه. (ولا ينتقل) الولاء (إن باع) السيد المكاتب  
(المأذون) له في العتق، (فعتق) المأذون له (عند مشتريه) قال أحمد في رواية  
ابن منصور: مَنْ أذن لعبده في عتق عبده، فاعتقه ثمَّ باعه، فولأؤه لمولاه  
الأول<sup>(١)</sup>.

(ويرث ذو) أي: صاحب (ولاء به) أي: الولاء (عند عدم نسيب)<sup>(٢)</sup>  
(وارث) مستغرق؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «الولاء لحمه كلحمه النسب»  
رواه الشافعي، وابن حبان، ورواه الخلال من حديث عبد الله بن أبي  
أوفى<sup>(٣)</sup>. والمشبه دون المشبه به. وأيضاً فالنسب أقوى من الولاء؛ لأنه يتعلق  
به المحرمية، وترك الشهادة، وسقوط القصاص، ولا يتعلق ذلك بالولاء،

(١) الفروع ٦٢/٥.

(٢) في النسخ الخطية: «نسب». والمثبت من المتن.

(٣) تقدم في الصفحة السابقة.

ثم عَصَبَتْهُ بعده، الأقربُ فالأقربُ.

ومن لم يَمَسَّهُ رَقٌّ، وأحدُ أبويه عَتِيقٌ، والآخِرُ حرُّ الأصلِ أو مجهولُ النسبِ، فلا ولاءَ عليه.

شرح منصور

(ثم) يرثُ بولاءٍ (عصَبَتْهُ) أي: المَعْتَقِ (بعده الأقرب فالأقرب) نسباً، كابنِ، وأب<sup>(١)</sup>، وأخٍ، وعمٍّ لغير أمٍّ، ذكراً كان المَعْتَقُ أو أنثى. فإن لم يكن للمَعْتَقِ عَصَبَةٌ من النسبِ، فالميراثُ لمولى المَعْتَقِ ثم لعصَبَتِهِ الأقرب فالأقرب كذلك، ثم لمولى المولى ثم لعصَبَتِهِ كذلك أبداً؛ لحديثِ أحمد، عن زيادِ بنِ أبي مريم، أن امرأةً أعتقتُ عبداً لها ثم تُوفيت، وتركَت ابناً لها وأخاً، ثم تُوفي مولاها، فأتى أخو المرأة وابنها إلى رسولِ الله ﷺ في ميراثِهِ، فقال ﷺ: «ميراثُهُ لابنِ المرأة». فقال أخوها: يا رسول الله، لو جرَّ جريرةً كانتُ عليّ، ويكونُ ميراثُهُ لهذا؟ قال: «نعم»<sup>(٢)</sup>.

(ومن لم يَمَسَّهُ رَقٌّ، وأحدُ أبويه عَتِيقٌ، والآخِرُ حرُّ الأصلِ) كأن تزوجَ حرُّ الأصلِ بعَتِيقَةٍ، أو عَتِيقٌ بحرةِ الأصلِ، (أو) كأن أحدُ أبويه عَتِيقاً، والآخِرُ (مجهولُ النسبِ، فلا ولاءَ عليه) لأحد؛ لأنَّ الأمَّ لو كانت حرةِ الأصلِ، تبعَها ولدها لو كان أبوه رقيقاً في انتفاءِ الرقِّ، ففي انتفاءِ الولاءِ وحده أولى. وإن كان الوالدُ حرَّ الأصلِ، فالولدُ يتبعُهُ<sup>(٣)</sup> (فيما إذا<sup>(٣)</sup>) كان عليه الولاءُ؛ بحيثُ يصيرُ الولاءُ عليه لمولى أبيه، فلأن يتبعَهُ في سقوطِ الولاءِ عنه أولى. ومجهولُ النسبِ محكومٌ بحريته، أشبهَ معروفَ النسبِ، والأصلُ في الآدميين الحرية، وعدمُ الولاءِ، فلا يُتركُ<sup>(٤)</sup> (هذا الأصلُ) في حقِّ الولدِ بالوهم، كما لم يترك في حقِّ الأب.

(١) في (س): «ابن ابن».

(٢) تقدم تخريجه ٦٧٣.

(٣-٣) في (س) و (م): «إذ لو».

(٤-٤) ليست في (س).

وَمَنْ أَعْتَقَ رَقِيقَهُ عَنْ حَيٍّ بِأَمْرِهِ، فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقٍ عَنْهُ. وبدونه، أو عن ميت، فلمعتق، إلا مَنْ أَعْتَقَهُ وَارِثٌ عَنْ مَيْتٍ لَهُ تَرْكَةٌ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِ، فَلِلْمَيْتِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنِ الْعَتَقُ، أَطْعَمَ أَوْ كَسَا، وَيَصْحُ عَتَقَهُ.

وإن تبرّع بعته عنه، ولا تركّة، أجزاء، كإطعام وكسوة. وإن تبرّع بهما أو بعته أجنبي، أجزاء، ولتبرّع الولاء.

وأعتق عبدك عني، أو: .....

شرح منصور

(وَمَنْ أَعْتَقَ رَقِيقَهُ عَنْ) مكلف رشيد (حيٍّ بأمره، فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقٍ عَنْهُ) كما لو باشره. (و) إن أعتقه عن حي (بدونه) أي: أمره له، فلمعتق. (أو) أعتق رقيقه (عن ميت، ف) وولّاه (لمعتق) لحديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(١)</sup>. ولأنّه أعتقه من غير أمرٍ مُعتق عنه، أشبه ما لم يقصد غيره، والثواب لمعتق عنه، (إلا مَنْ أَعْتَقَهُ وَارِثٌ) أو وصي (عن ميتٍ له تركّة في واجبٍ عليه) أي: الميت من كفارة أو نذر، (ف) وولّاه (للميت) لوقوع العتق عنه؛ لمكان الحاجة إليه، وهو احتياج الميت إلى براءة ذمته. (وإن لم يتعين العتق) ككفارة اليمين، (أطعم) الوارث (أو كسا) عشرة مساكين. (ويصحّ عتقه) أي: الوارث عن الميت في كفارة اليمين، كما لو كفر عن نفسه، ولو لم يوص الميت بالعتق.

(وإن تبرّع) وارث (بعته عنه) أي: الميت (ولا تركّة) للميت، (أجزاء) العتق عنه (ك) تبرّعه بـ (إطعام وكسوة) في كفارة يمين عن ميت. (وإن تبرّع بهما) <sup>(٢)</sup> أي: الإطعام والكسوة<sup>(٢)</sup>، أجنبي، (أو) تبرّع (بعته أجنبي، أجزاء) كقضائه عنه ديناً، (ولتبرّع) ووارث أو أجنبي، بعته (الولاء) والأجر للمعتق عنه. نصاً.

(و) مَنْ قَالَ لِمَالِكٍ عَبْدٌ: (أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي) فقط، (أو) قال له: أعتق عبدك

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٢.

(٢-٢) ليست في (س).



عني مجَّاناً، أو: وثمنه عليّ، فلا يجبُ عليه أن يُجيبه. وإن فعل، ولو بعد فراقه، عتق، والولاءُ لمعتقٍ عنه، ويلزمه ثمنه بالتزامه. ويُجزّئه عن واجبٍ ما لم يكن قريبه.

و: أعتقه وعليّ ثمنه، أو زاد: عنك، ففعل، عتق، ولزم قائلًا ثمنه. وولّاه لمعتقٍ، ويُجزّئه عن واجبٍ. ولو قال: اقتله وعليّ كذا، فلغو.

شرح منصور

٤٢٥/٢

(عني مجَّاناً، أو) قال له: أعتق عبدك عني (وثمنه عليّ، فلا يجبُ عليه) أي: مالك العبد، (أن يجيبه) أي: السائل، إلى عتق عبده؛ لأنّه لا ولاية له عليه. (وإن فعل) بأن أعتق المقول له: العبد الذي قال له: أعتقه، (ولو بعد فراقه) أي: مفارقة المجلس، (عتق والولاء) عليه (لمعتق عنه) كما لو قال: أطعم أو اكس عني. (ويلزمه) أي: القائل للمقول له (ثمنه) أي: العبد (بالتزامه) بأن قال له: وعليّ ثمنه، فإن لم يلتزمه، لم يلزمه، (ويجزّئه) أي: القائل هذا العتق، (عن واجب) عليه من كفارة أو نذر (ما لم يكن) العبد (قريبه) أي: من ذي رحم القائل المحرم له، فيعتق عليه، ولا يُجزّئه.

(و) إن قال لربّ عبدٍ: (أعتقه وعليّ ثمنه) ولم يقل: عني، (أو زاد عنك) بأن قال: أعتق عبدك عنك وعليّ ثمنه، (ففعل) أي: فأعتقه، (عتق ولزم قائلًا ثمنه) لمعتقه؛ لفعله ما جوعل عليه، (وولّاه لمعتقٍ) لأنّه لم يأمره بإعتاقه عن نفسه، ولم يقصده به المعتق، فلم يوجد ما يصرفه إليه، فبقي للمعتق؛ لحديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(١)</sup>، (ويُجزّئه) أي: المعتق هذا العتق (عن واجب) عليه من كفارة أو نذر.

(ولو قال) لمالك قن: (اقتله وعليّ كذا، فلغو) لأنّه على محرم.

(١) تقدم ص ٦٧٢.

وإن قال كافرٌ: أعتق عبدك المسلم عني، وعليّ ثمنه، ففعل، صحَّ.  
وولاؤه للكافر، ويرث به.  
وكذا كلُّ من باين دين معتقه.

### فصل

ولا يرث نساء به، إلا من أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن،  
أو كاتب من كاتبن، وأولادهم، ومن جرّوا ولأه.

شرح منصور

(وإن قال كافرٌ لمسلم: (أعتق عبدك المسلم عني، وعليّ ثمنه، ففعل)  
أي: أعتقه عن الكافر، (صحَّ) عتقه عنه؛ لأنه إنما يملكه زمناً يسيراً ولا  
يتسلمه، فاعتقير يسير هذا الضرر؛ لتحصيل الحرية للأبد. (وولاؤه للكافر)  
لأنَّ المعتق كالنائب عنه، (ويرث) الكافر (به) أي: بالولاء من المعتق المسلم.  
(وكذا كلُّ من باين دين معتقه) لعموم حديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(١)</sup>  
وروي: «إرث الكافر من المسلم بالولاء»<sup>(٢)</sup>، عن عليّ، واحتج أحمد بقول  
عليّ: الولاء شعبة من الرق»<sup>(٣)</sup>.

(ولا يرث نساء به) أي: بالولاء، (إلا من أعتقن) أي: باشرن عتقه، (أو  
أعتق من أعتقن) أي: عتيق من باشرن عتقه، (أو) من (كاتبين) فأدّى وعتق،  
(أو) من (كاتب من كاتبين) أي: مكاتب من كاتبه النساء، إذا عتق بالأداء،  
(وأولادهم) أي: أولاد من تقدّم أنّ هنّ ولأه من أمة أو عتيقة، (ومن  
جرّوا) أي: معاتيقهن وأولادهم، (ولأه) بعتهن إياه. روي ذلك عن  
عمر<sup>(٤)</sup> وعثمان<sup>(٥)</sup> وعليّ<sup>(٦)</sup>؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً:

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٢

(٢) لم نجده.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٠٢/١٠-٣٠٣.

(٤) أخرجه ابن شيبه في «المصنف» ٣٨٨/١١.

(٥) لم نجده مسنداً، وذكره الزركشي في «شرحه» ٥٦٠/٤.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦٢٦٣).

وَمَنْ نَكَحَتْ عَتِيقَهَا، فَهِيَ الْقَائِلَةُ: إِنْ أَلِدْتُ أَنْثَى، فَلِي النِّصْفُ،  
وَذَكَرًا فَالْثَمَنُ. وَإِنْ لَمْ أَلِدْ، فَالْجَمِيعُ.

وَلَا يَرِثُ بِهِ ذُو فَرْضٍ، غَيْرُ أَبِي أَوْ جَدٍّ مَعَ ابْنٍ، سَدَسًا، وَجَدٌّ مَعَ  
إِخْوَةٍ، ثَلَاثًا إِنْ كَانَ أَحْظَ لَهُ. وَيَرِثُ عَصْبَةُ مَلَاعِنَةِ عَتِيقِ ابْنِهَا.

شرح منصور

«ميراثُ الولاءِ للكُبر من الذكور» (١). وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءَ مَنْ  
أَعْتَقَن، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقَن. وَلَأَنَّ الْوَلَاءَ مِثْلُةٌ بِالنِّسْبِ، فَالْمَعْتِقُ مِنَ الْعَتِيقِ بِمَنْزِلَةِ  
أَخِيهِ أَوْ عَمِّهِ، فَوَلَدُهُ مِنَ الْعَتِيقِ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِ أَخِيهِ، أَوْ وَلَدِ عَمِّهِ. وَلَا يَرِثُ مِنْهُمْ  
إِلَّا الذَّكَورُ خَاصَّةً، وَأَمَّا إِرْثُ الْمَرْأَةِ مِنَ عَتِيقِهَا أَوْ عَتِيقِهِ وَمَكَاتِبِهَا وَمَكَاتِبِهِ،  
فَبِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهَا مَنَعَمَةٌ بِالْإِعْتَاقِ كَالرَّجُلِ، فَوَجِبَ أَنْ تَسَاوِيَهُ فِي الْإِرْثِ.

(وَمَنْ نَكَحَتْ عَتِيقَهَا) وَحَمَلَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ، (فَهِيَ الْقَائِلَةُ: إِنْ أَلِدْتُ أَنْثَى،  
فَلِي النِّصْفُ) مِنَ الْإِرْثِ، (و) إِنْ أَلِدْتُ (ذَكَرًا، ف) لِي (الْثَمَنُ، وَإِنْ لَمْ أَلِدْ)  
شَيْئًا؛ بَأَن أَجْهَضْتُ حَمْلِي (٢)، (ف) لِي (الْجَمِيعُ) أَي: الرَّبْعُ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْبَاقِي  
بِالْوَلَاءِ.

(وَلَا يَرِثُ بِهِ) أَي: الْوَلَاءِ (ذُو فَرْضٍ غَيْرُ أَبِي) لِمَعْتِقٍ مَعَ ابْنِهِ (أَوْ جَدٍّ)  
لِمَعْتِقٍ (مَعَ ابْنٍ) لَهُ، أَوْ ابْنِ ابْنٍ، وَإِنْ نَزَلَ، فَيَرِثُ كُلُّ مَنْهُمَا (سَدَسًا، وَ) غَيْرِ  
(جَدٍّ) لِمَعْتِقٍ وَإِنْ عَلَا (مَعَ إِخْوَةٍ) لَهُ، فَيَرِثُ الْجَدُّ مَعَهُمْ (ثَلَاثًا إِنْ كَانَ) الثَّلَاثُ  
(أَحْظَ لَهُ) أَي: الْجَدُّ؛ بَأَن زَادَ الْإِخْوَةُ عَلَى مِثْلِيهِ، وَإِلَّا قَاسَمَهُمْ كَأَخٍ. نَصًّا،  
وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ، فَالْأَحْظُ مِنْ ثَلَاثِ الْبَاقِي، أَوْ سَدَسُ جَمِيعِ الْمَالِ، وَإِلَّا  
قَاسَمَ كَالنِّسْبِ. (وَيَرِثُ عَصْبَةُ مَلَاعِنَةِ عَتِيقِ ابْنِهَا) لِأَنَّ عَصْبَةَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ  
عَصْبَةُ أُمِّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٦٢٣٨)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سِتْنِهِ» ٩٢/١، وَابِيهَقِي  
فِي «الْكُفْرِ» ٣٠٣/١٠، عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مُوقِفًا فِي جَعْلِ الْوَلَاءِ لِلْكُفْرِ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ مَرْفُوعًا  
مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ. وَانْظُرْ: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» ١٦٦/٦.

(٢) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.



ولا يباغ ولاء، ولا يوهب، ولا يوقف، ولا يوصى به، ولا يورث. وإنما يرث به أقرب عصبة السيد إليه، يوم موت عتيقه، وهو المراد بالكُبر.

فلو مات سيد عن ابنين، ثم أحدهما عن ابن، ثم مات عتيقه، فإرثه لابن سيده.

وإن ماتا قبل العتيق، وخلف أحدهما ابناً، والآخر أكثر، ثم مات العتيق، .....

شرح منصور

٤٢٦/٢

(ولا يباغ ولاء، ولا يوهب، ولا يوقف، ولا يوصى به) لحديث: «الولاء لحمه كلحمه النسب، لا يباغ، ولا يوهب». رواه الخلال<sup>(١)</sup>. / ولا يصح أن يأذن لعتيقه، فيوالي من يشاء. روي عن عمر<sup>(٢)</sup>، وأبنة<sup>(٣)</sup>، وعلي<sup>(٤)</sup>، وابن عباس<sup>(٥)</sup>، وابن مسعود<sup>(٦)</sup>، ولأنه معنى يورث به، فلم ينتقل كالقراية. ولا يجوز أن يوالي غير مواليه ولو بإذنه. (ولا يورث) الولاء لما تقدم (وإنما يرث به أقرب عصبة السيد) أي: المعتق، (إليه يوم موت عتيقه، وهو) أي: المذكور (المراد بالكُبر) بضم الكاف، وسكون الموحدة.

(فلو مات سيد) أي: معتق (عن ابنين، ثم) مات (أحدهما) أي: الابنين، (عن ابن، ثم مات عتيقه) أي: السيد، (فإرثه لابن سيده) لأنه أقرب عصبة إليه. (وإن ماتا) أي: ابنا السيد، (قبل العتيق، وخلف أحدهما) أي: الابنين، (ابناً واحداً، و) خلف (الآخر أكثر) من ابن، كتسعة، (ثم مات العتيق،

(١) تقدم ص ٦٧٣.

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٩٤/١٠.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦١٥٥).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦١٥٧).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٦١٤٤).

(٦) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٢٩٤/١٠.

فإرثته على عددهم، كالنسب.

ولو اشترى أخ وأخته أباهما، فملك قنأ، فأعتقه، ثم مات، ثم العتيق، ورثه الابن بالنسب، دون أخته بالولاء.

ولو مات الابن، ثم العتيق، ورثت منه بقدر عتيقها من الأب، والباقي بينها وبين معتق.....

شرح منصور

فإرثته بين أولاد الابنين (على عددهم، كالنسب) قال أحمد: يروى هذا عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد بن حارثة<sup>(١)</sup>، وابن مسعود<sup>(٢)</sup>، وبه قال أكثر أهل العلم؛ إذ الولاء لا يورث، كما تقدم، وإنما يورثون به، كما يورثون بالنسب؛ لحديث: «الولاء لمن أعتق»<sup>(٣)</sup>. وحديث: «الولاء لخدمة كلحمة النسب»<sup>(٤)</sup>. فعصبة السيد إنما ترث مال عتيقه بولاء معتقه، لا نفس الولاء.

(ولو اشترى أخ وأخته أباهما) أو أخاهما ونحوه، عتق عليهما بالملك، (فملك) الأب أو الأخ ونحوه (قنأ، فأعتقه ثم مات) الأب (ثم) مات (العتيق) للأب، (ورثه الابن) أو الأخ (بالنسب دون أخته) فلا ترث منه (بالولاء) لأن عصبة المعتق من النسب تقدم على مولى المعتق، ويروى عن مالك أنه قال: سألت عنها سبعين قاضياً، من قضاة العراق، فأخطأوا فيها. ذكره في «الإنصاف»<sup>(٥)</sup>.

(ولو مات الابن ثم) مات (العتيق ورثت) بنت معتق العتيق ومولاته (منه) أي: العتيق بالولاء، (بقدر عتيقها من الأب) المعتق للعتيق، إن لم يكن للأب عصبة من النسب، (والباقي) من تركة عتيق أبيها (بينها وبين معتق

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [لعله زيد بن ثابت، لأن زيد بن حارثة قتل قبل موت النبي ﷺ ولا يقال:

روي ذلك عن فلان في حياته ﷺ]. تقريراً وقد صرح البيهقي باسم زيد بن ثابت في «الكبرى» ٣٠٣/١٠.

(٢) أخرج هذه الآثار سعيد بن منصور في «سننه» ٩٢/١-٩٣، والبيهقي في «الكبرى» ٣٠٣/١٠.

وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٤٤٥/١٨.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٧٢.

(٤) تقدم تخريجه ص ٦٧٣.

(٥) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٠/١٨.

أمها، إن كانت عتيقة.

وَمَنْ خَلَفَتْ ابْنًا وَعَصْبَةً، وَلَهَا عَتِيقٌ، فَوَلَاؤُهُ وَإِرْثُهُ لَابْنِهَا، إِنْ لَمْ يَحْجُبْهُ نَسِيبٌ. وَعَقْلُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَصَبَتِهَا.

فَإِنْ بَادَ بَنُوهَا، فَلِعَصَبَتِهَا دُونَ عَصَبَتِهِمْ.

شرح منصور

أمها إن كانت أمها (عتيقة) ولو اشترى أخاهما، فعتق عليهما، ثم اشترى عبداً، فأعتقه، ومات الأخ المعتق قبل موت العبد، وخلف ابنه، ثم مات العبد، فميراثه لابن أخيه؛ لأنه ابن أخي المعتق، فإن لم يخلف إلا بنتاً، فنصف إرث العبد للأخت؛ لأنها معتقة نصف معتقه، والباقي لبيت المال دون بنت الأخ.

(وَمَنْ خَلَفَتْ ابْنًا وَعَصْبَةً) من إخوة وأعمام، (ولها عتيق، فولاؤه) أي: العتيق (وإرثه لابنها إن لم يحجبها) أي: ابنها (نسيب) للعتيق؛ لأنه أقرب عصبتها (وعقله) أي: العتيق، (عليه) أي: الابن (وعلى عصبتها) لحديث أحمد عن زياد بن أبي مريم، وتقدم<sup>(١)</sup>.

(فإن باد) أي: انقض (بنوها) وإن سلفوا، (ف) ولأه عتيقها (لعصبتها دون عصبتهم) أي: بنوها؛ لأن الولاء لا يورث. وعن إبراهيم قال: اختصم علي والزبير في مولى صفية، فقال علي: مولى عمي، وأنا أعقل عنه. فقال الزبير: مولى أمي، وأنا أرثه. فقضى عمر على علي بالعقل، وقضى للزبير بالميراث. رواه سعيد<sup>(٢)</sup>، واحتج به أحمد<sup>(٣)</sup>. وَمَنْ خَلَفَ بِنْتَ مَوْلَاهُ، وَمَوْلَى أَبِيهِ فَقَطْ، فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ ثَبِتَ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ لِمُبَاشَرَةِ عَتَقِهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِإِعْتَاقِ أَبِيهِ، وَبِنْتُ مَوْلَاهُ لَيْسَتْ عَصْبَةً لَهُ. وَإِنْ خَلَفَ مَعْتَقَ أَبِيهِ، وَمَعْتَقَ جَدِّهِ وَلَيْسَ هُوَ مَعْتَقًا، فَمِيرَاثُهُ لِمَعْتَقِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ ابْنُ مَعْتَقَةٍ أَوْ سَرِيَّتِهِ، ثُمَّ لِعَصْبَةِ مَعْتَقِ أَبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدًا مِنْهُمْ، فَلِبَيْتِ الْمَالِ.

(١) صفحة ٦٧٥.

(٢) في سنة ٩٤/١.

(٣) انظر: شرح الزركشي ٥٧٢/٤.



## فصل في جر الولاء ودوره

مَنْ بَاشَرَ عَتَقًا، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ، لَمْ يَزُلْ وَلَاؤُهُ بِحَالٍ.  
فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مَعْتَقَةً، فَوَلَاءُ مَنْ تَلَدَّ لِمَوْلَى أُمِّهِ.  
فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبَ سَيِّدُهُ، جَرَّ وَلَاءَ وَلَدِهِ، وَلَا يَعُودُ لِمَوْلَى الْأُمِّ بِحَالٍ.

شرح منصور

(مَنْ بَاشَرَ عَتَقًا) بَانَ قَالَ لِقَنْ: أَنْتَ حُرٌّ، (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ) قَنْ بِرَحْمٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ إِيْلَادٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ بَعَثَ وَنَحْوَهُ، (لَمْ يَزُلْ وَلَاؤُهُ) عَنْهُ (بِحَالٍ) / لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (١).

٤٢٧/٢

(فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مَعْتَقَةً) لَغَيْرِ سَيِّدِهِ فَأَوْلَدَهَا، (فَوَلَاءُ مَنْ تَلَدَّ لِمَوْلَى أُمِّهِ) أَي: زَوْجَةُ الْعَبْدِ، فَيَعْقُلُ عَنْ أَوْلَادِ مَعْتَقَتِهِ، وَيَرِثُهُمْ إِذَا مَاتُوا؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا أَحْرَارًا بِسَبَبِ عَتَقِ أُمِّهِمْ.

(فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبَ) أَي: الْعَبْدَ الَّذِي هُوَ أَبُو أَوْلَادِ الْمَعْتَقَةِ، (سَيِّدُهُ) فَلَهُ وَلَاؤُهُ، وَ (جَرَّ وَلَاءَ وَلَدِهِ) عَنْ مَوْلَى أُمِّهِ الْعَتِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعَثَهُ صَلَاحًا لِلانْتِسَابِ إِلَيْهِ، وَعَادَ وَارثًا وَوَلِيًّا، فَعَادَتْ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ وَإِلَى مَوَالِيهِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْتِلْحَاقٍ (٢) الْمَلَاعِنِ وَلَدَهُ؛ لِأَنَّ الْانْتِسَابَ لِلْأَبِ، فَكَذَا الْوَلَاءُ. وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ خَيْرَ، رَأَى فَتِيَّةً لُعْسَاءَ، فَأَعْجَبَهُ ظَرْفُهُمْ وَجَمَالُهُمْ، فَسَأَلَ عَنْهُمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَنَّهُمْ مَوَالِي رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبُوهُمْ مَمْلُوكٌ لآلِ الْحُرْقَةِ، فَاشْتَرَى الزُّبَيْرُ أَبَاهُمْ فَأَعْتَقَهُ، وَقَالَ لِأَوْلَادِهِ: انْتَسِبُوا إِلَيَّ، فَإِنَّ وَلَاءَكُمْ لِي، فَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ: الْوَلَاءُ لِي؛ لِأَنَّهُمْ عَتَقُوا بِعَتَقِ أُمِّهِمْ، فَاحْتَكَمُوا إِلَى عَثْمَانَ، فَقَضَى بِالْوَلَاءِ لِلزُّبَيْرِ، فَاجْتَمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ (٣). وَاللُّعْسُ: سَوَادٌ فِي الشَّفَتَيْنِ تَسْتَحْسِنُهُ الْعَرَبُ. (وَلَا يَعُودُ) الْوَلَاءُ الَّذِي جَرَّهُ مَوْلَى الْأَبِ (لِمَوْلَى الْأُمِّ بِحَالٍ)

(١) تقدم تخريجه ص ٦٧٢.

(٢) في (م): «استحقاق».

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٦٢٨١) و (١٦٢٨٢)، وابن أبي شيبة ٣٩٨/١١. والحُرْقَةُ: بطن من

جهنمة. «توضيح المشتبه» ١٩٠/٣.

ولا يُقبلُ قولُ سيدِ مكاتبٍ ميتٍ: إِنَّهُ أَدَى وَعَتَقَ، لِيَجُرَّ الْوَلَاءُ.  
وإن عَتَقَ جَدُّ، ولو قبل أبٍ، لم يَجُرَّهُ.

ولو ملك ولدهما أباه، عَتَقَ، وله ولاؤه، وولاءُ إخوته، ويبقى  
ولاءُ .....

شرح منصور

أي: ولو انقضى موالى الأب، فالولاءُ لبيت المال دون موالى الأم، لجريان  
الولاءِ بحرى النسب؛ للخير<sup>(١)</sup>. وما ولدته بعد عتق العبد، فولاؤه لمولى<sup>(٢)</sup> أبيه  
إلا أن ينفيه بلعان، فيعود لمولى<sup>(٢)</sup> الأم. فإن عاد الأب فاستلحقه، عاد لموالى  
الأب. وعلم من كلامه: أن جرَّ الولاءِ ثلاثة شروط: كون الأب رقيقاً حين  
ولادة أولاده، وكون الأم مولاة، وعتق العبد. فإن مات على الرق، لم ينجرَّ  
الولاءُ بحال. وإن اختلف سيدُ العبد ومولى الأم بعد موته، فقال سيده: مات  
حراً بعد جرَّ الولاءِ، وأنكره مولى الأم، فقله؛ لأن الأصل بقاء الرق. ذكره  
أبو بكر<sup>(٣)</sup>.

(و) كذا (لا يقبل قول سيد مكاتب ميت) له أولاد من زوجة عتيقة  
(أنه أذى) قبل موته، (وعتق ليجرَّ الولاء) إليه؛ لما تقدم.

(وإن عتق جدُّ) أي: جدُّ أولادِ العتيقة (ولو) كان عتقه (قبل) عتق  
(أب) لأولادِ العتيقة، (لم يجرَّه) أي: ولأولادِ ولده من مولى أمهم. نصاً،  
لأن الأصل بقاء الولاءِ لمستحقه، وإنما خولف؛ لما ورد في الأب، والجدُّ لا  
يساويه؛ لأنه يدلي بغيره، كالأخ.

(ولو ملك ولدهما) أي: العبد والعتيقة، (أباه، عتق) عليه بالملك، (وله  
ولاؤه) أي: أبيه؛ لأنه عتق عليه بملكه، أشبه ما لو باشر عتقه. (و) له (ولاءُ  
إخوته) من أمه العتيقة؛ لأنهم تبع لأبيهم، فينجرُّ ولاؤهم إليه، (ويبقى ولاءُ

(١) أي: خير: «الولاء لحمة كلحمة النسب»، تقدم ص ٦٧٣.

(٢) في (س): «لموالى».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٦/١٨.

نفسه لمولى أمه، كما لا يرث نفسه.

فلو أعتق هذا الابن عبداً، ثم أعتق العتيق أبا معتقه، ثبت له ولاؤه، وجرّ ولاء معتقه، فصار كل مولى الآخر.

ومثله: لو أعتق حربي عبداً كافراً، فسبى سيده، فأعتقه، فلو سبى المسلمون العتيق الأول، فرق ثم أعتق، فولأؤه لمعتقه ثانياً، ولا ينجرّ إلى الأخير ما للأول قبل رقه ثانياً من ولاء ولدٍ وعتيق.

شرح منصور

نفسه) أي: الذي ملك أباه، (لمولى أمه) لأنه لا يجرّ ولاء نفسه، (كما لا يرث نفسه) وشذّ عمرو بن دينار، فقال: يجرّ ولاء نفسه<sup>(١)</sup>.

(فلو أعتق هذا الابن) أي: ابن عبد من عتيقه، (عبداً) مع بقاء رقه أبيه، (ثم أعتق العتيق أبا معتقه) بعد أن انتقل ملكه إليه، (ثبت له ولاؤه) أي: ولاء أبي معتقه؛ لمباشرته عتقه، (وجرّ ولاء معتقه) وأخوته بولائه<sup>(٢)</sup> على أبيهم، (فصار كل) من الولد المعتق للعتيق ومعتق أبي معتقه (مولى الآخر) فالابن مولى معتق أبيه؛ لأنه أعتق، والعتيق مولى معتقه؛ لأنه جرّ ولاءه بعتيقه أباه.

(ومثله) في كون كل من الاثنين مولى الآخر (لو أعتق حربي عبداً كافراً) (فأسلم) و (سبى سيده فأعتقه) فكل منهما له ولاء صاحبه؛ لأنه منعم عليه بالعتق. ويرث كل واحد<sup>(٣)</sup> منهما الآخر بالولاء/ (فلو سبى المسلمون العتيق الأول) قبل إسلامه (فرق ثم أعتق، فولأؤه لمعتقه ثانياً) وحده؛ لأنّ الولاء الأول بطل باسترقاقه، فلم يعد ياعتقه (ولا ينجر إلى) المعتق (الأخير ما له) لمعتق (الأول قبل رقه) أي: العتيق (ثانياً من ولاء ولدٍ) من ولاء (عتيق) لأنه

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٥٩/١٨.

(٢) ليست في (م).

(٣) ليست في (س) و (م).



وإذا اشترى ابنُ وِنتٍ مُعتَقَةٍ أباهما نصفين، عتقَ، وولاؤه لهما.  
وجرَّ كلُّ نصفٍ ولاءَ صاحبه، ويبقى نصفه لمولى أمه.

فإن مات الأبُ، ورثاه أثلاثاً بالنسب، وإن ماتتِ البنتُ بعده،  
ورثها أخوها به. فإذا مات، فلمولى أمه نصفٌ، ولموالى أخته نصفٌ،  
وهم: الأخُ مولى الأمِّ، فيأخذُ مولى أمه نصفه، ثم يأخذُ الربعَ الباقي،  
وهو الجزءُ الدائرُ؛ لأنَّه خرجَ من الأخِ وعادَ إليه.

شرح منصور

أثر العتيق الأول، فيبقى على ما كان، وكذا عتيقُ ذميٍّ، وعتيقُ المسلمِ إذا  
استرق ثم أعتق، عادَ وِلاؤه للأوَّل. جزمَ به في «الإقناع» <sup>(١)</sup>، وإن تزوج ولدُ  
مُعتَقَةٍ مُعتَقَةٍ وأولدها ولداً، فاشترى جدُّه، عتقَ عليه، فله وِلاؤه، وانجرَّ إليه  
ولاءُ الأبِ وسائرِ أولادِ جدِّه، وهم أعمامُه، وعماتُه، وولاءُ جميعِ مُعتَقِيهِمْ،  
ويبقى وِلاءُ المُشترى لموالي أمِّ أبيه.

(وإذا اشترى ابنُ) مُعتَقَةٍ (وبنتُ مُعتَقَةٍ أباهما نصفين) سوِيَّةً، (عتق)  
عليهما، (وولاؤه لهما) أي: لولديه نصفين لكلٍّ منهما نصفه، (وجرَّ كلُّ) منهما  
(نصفَ وِلاءِ صاحبه) لأنَّ وِلاءَ الولدِ تابعٌ لولاءِ الوالدِ، (ويبقى نصفه) أي:  
نصف وِلاءِ كلٍّ منهما (لمولى أمه) لأنَّه لا يجرُّ وِلاءَ نفسه، كما لا يرثُ نفسه.

(فإن مات الأبُ، ورثاه) أي: ابنه وبنته (أثلاثاً بالنسب) لأنَّه مقدَّم على  
الولاءِ. (وإن ماتتِ البنتُ بعده) أي: الأبُ، (ورثها أخوها به) أي: بالنسبِ،  
كما تقدَّم. (فإذا مات) أخوها بعدها، (فلمولى أمه نصفٌ) تركته، (ولموالي  
أخته نصفٌ) لأنَّ الولاءَ بينهما نصفين. (وهم) أي: موالى الأختِ: (الأخُ  
ومولى الأمِّ، فيأخذُ مولى أمه نصفه) أي: النصف، وهو ربعٌ؛ لأنَّ وِلاءَ  
الأختِ بينَ الأخِ ومولى الأمِّ نصفين، (ثم يأخذُ) مولى الأمِّ (الربعَ الباقي) من  
التركة، (وهو الجزءُ الدائرُ) سمي بذلك؛ (لأنَّه خرجَ من الأخِ، وعادَ إليه)

ومقتضى كونه دائراً أنه يدورُ أبداً في كلِّ دورةٍ يصير لمولى الأم نصفٌ، ولا يزال كذلك حتى ينفذ كله إلى موالى الأم. فإن كانت المسألة بحالها إلا أنَّ مكانَ الابن والبنت ابنتان، فاشترت<sup>(١)</sup> إحداهما أباهما<sup>(٢)</sup>، عتقَ عليها وجرَّ إليها ولاءَ أختها. فإذا مات الأب، فلا بنتيه الثلثان بالنسب، والباقي لمعتقه بالولاء. فإن ماتت التي لم تشتريه بعده، فما لها لأختها، نصفه بالنسب ونصفه بالولاء؛ لكونها مولاةً أبيها، وإن ماتت المشترية له، فلاختها النصف بالنسب والباقي لمولى أمها. ولو اشترى أباهما نصفين، عتقَ عليهما، وجرَّ إلى كلِّ واحدةٍ نصفَ ولاءٍ أختها، فإذا مات الأب، فماله بينهما بالنسب والولاء. فإن ماتت إحداهما بعد، فلاختها النصف بالنسب، ونصفُ الباقي بما جرَّ الأب إليها من ولاءٍ نصفها، فصارَ لها ثلاثة أرباع مالها، والربع الباقي لمولى أمها. فإن ماتت إحداهما قبل أبيها، فمالها له. فإن مات، فللباقية نصفُ ميراثه بالنسب، ونصفُ الباقي وهو الربع؛ لأنها مولاةٌ نصفه، ويبقى الربع لموالى البنت الميتة قبله، فنصفه لهذه البنت؛ لأنها مولاة نصف أختها،<sup>(٣)</sup> فصارَ لها سبعة أثمان ميراثه، ونصفه لمولى أختها<sup>(٣)</sup> الميتة، وهم أختها ومولى أمها، فنصفه لمولى أمها وهو الربع، والربع الباقي يرجعُ إلى هذه الميتة، فهذا الجزء دائر؛ لأنه خرج من هذه الميتة، وعادَ إليها، فيعطى لمولى الأم. ولا يرث المولى من أسفل أحداً من مواليه من فوق، من حيث كونه عتيقاً.

(١) في النسخ الخطية: «فاشترى».

(٢) في (م): «إياها».

(٣-٣) ليست في (س).